وزارة التعلـــــيم الـــــــعالي والبحث الـــــعلمي

المدرســـــة العليا للـــــــــــتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع:

واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل محاولات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة OMC

إعداد الطالبة: **تحت إشراف الاستاذ:**

إيمان بن عوالي **عبد العزيز صبوعة**

مكان التربص: وزارة التجارة الخارجية بالجزائر

فترة التربص: من: 26افريل 2017 الى:25ماي 2017

دفعة 2017/2016

المدرســـــة العليا للـــــــــــتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع:

واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل محاولات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة OMC

إعداد الطالبة: **تحت إشراف الاستاذ:**

إيمان بن عوالي **عبد العزيز صبوعة**

مكان التربص: وزارة التجارة الخارجية بالجزائر

فترة التربص: من: 26افريل 2017 الى:25ماي 2017

دفعة 2017/2016

بسم الله الرحمان الرحيم

كلمة الشكر

اتقدم بالشكر والعرفان والحمد اولا لله عز وجل العلي القدير الدي وفقني في هدا العمل المتواضع ولا يسعني

في النهاية الا ان ننسب الفضل لدويه

اخص بالشكر الى الاستاد المشرف صبوعة عبد العزيز على صبره معي, وعلى كل ما بدله من جهد ونصائح قيمة

لإنجاز هدا العمل بكل موضوعية و امانة علمية

كما اتقدم بالشكر الى كل من ساعدني في انجاز هدا البحث واخص بالذكر الاستاذة مليكة تومي

والى كل الأساتذة الذين تعلمت منهم خلال طور دراستي والى كل من ساعدني ولو بالكلمة الطيبة

دون ان أنسى فضل هيئة وزارة التجارة الخارجية المستقبلة لي طيلة فترة التربص على كل المساعدات

والتسهيلات التي منحتني اياها وكافة عمالها الذين اعانوني في هذا العمل

وخاصة عمال المديرية العامة للعلاقات الخارجية مع المنظمة العالمية للتجارة

وأخص بالذكر السيدة سعاد والسيد عبد الله غريسي والسيدة لبدري

وفي الاخير نسال المولى عز وجل ان يجعلنا ممن يكثر ذكره فينال فضله يحفظ امره, وان يغمر قلوبنا بمحبته و

يرضى علينا.

الاهداء

أهدي خالص عملي لله عز وجل سبحانه والغني عن عباده، ولرسوله ولصالح المؤمنين.

إلى من أعطاني كل شيء دون ملل، وعرفت منه أن بالعمل والإرادة يتحقق الأمل، إلى الذي كان في الحياة قدوتي، إلى أغلى وأكبر قلب في الدنيا.

إليك أبي الغالي :أطال الله في عمرك ورعاك

إلى التي حملتني وهن على وهن، و التي لو وفيت جميع أهل الأرض حقهم ما وفيت حقها :أمي الحبيبة نبع الطيبة ومدرسة الحنان.

إلى حبيبات قلبي أخواتي :سعاد و وريم

إلى من ملأ حياتي بالأمان في هذه الدنيا إخواني :صالح وياسين ونضال

الى كل عائلة بن عوالي

إلى رفيقات دربي صديقاتي بالأخص :لطيفة شيماء سعيدة مديحة ياسمينة حيزية وعبير وشفاء وماريا و رميصاء

الى اساتذتي الكرام من الابتدائي الى ما بعد التدرج

و إلى كل من قدم لي دعما ماديا ومعنويا ولو بدعاء من بعيد لإتمام هذا العمل

ايمان

الفهرس

فهرس المحتويات

بسملة.....

الاهداء.....

شكر وتقدير.....

فهرس المحتويات.....II –VI

قائمةالجداول.....VIII

قائمة الاشكال.....IX

قائمة الملاحق.....XI

قائمة المختصرات.....

ملخص الدراسة.....

المقدمة العامة..... ...أ–هـ

الفصل الاول: المنظمة العالمية للتجارة ومسار الانضمام.....1

مقدمة الفصل الاول:.....2

المبحث الاول: الجات والطريق الى المنظمة العالمية للتجارة.....3

المطلب الاول: النبذة التاريخية للغات.....3

الفرع الاول: تعريف الغات.....3

الفرع الثاني: مبادئ وأهداف الغات.....3

الفرع الثالث: جولات الغات.....4

المطلب الثاني: ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.....6

الفرع الاول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة.....6

الفرع الثاني: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة ووظائفها.....7

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة ومزايا الانضمام.....8

الفرع الرابع: أهداف المنظمة العالمية للتجارة وشروط الانضمام.....10

المبحث الثاني: مسار ومعيقات انضمام الجزائر الى OMC.....12

المطلب الاول: الاجراءات المتبعة للحصول على عضوية المنظمة العالمية ودوافع انضمام الجزائر الى OMC 12

الفرع الاول: مراحل طلب العضوية.....12

الفرع الثاني دوافع انضمام الجزائر الىOMC 13

المطلب الثاني: مراحل المفاوضات الجزائرية واسباب تأخر إنضمامها الى OMC 15

الفرع الاول: مراحل المفاوضات متعددة وثنائية الاطراف.....15

الفرع الثاني: التسلسل الزمني للمفاوضات الجزائرية للانضمام المنظمة العالمية للتجارة.....16

الفرع الثالث: أسباب تأخر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.....
24

خاتمة الفصل الاول.....27

الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الانضمام الى OMC.....28

مقدمة الفصل الثاني:.....29

المبحث الاول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية.....30

المطلب الاول: ماهية التجارة الخارجية.....30

الفرع الاول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.....30

الفرع الثاني: مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية.....31

الفرع الثالث: خصائص التجارة الخارجية الجزائرية.....32

الفرع الرابع: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري.....32

المطلب الثاني: واقع التبادلات التجارية الجزائرية.....33

الفرع الاول: واقع التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2005-2016).....33

الفرع الثاني: واقع التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة(2005-2016).....35

الفرع الثالث: واقع الميزان التجاري خلال الفترة(2005-2016).....37

المبحث الثاني: الشراكة الاوروجزائرية كألية للاندماج في الاقتصاد العالمي.....41

المطلب الاول: الشراكةالاورومتوسطية.....41

الفرع الاول:تعريف الشراكة الاورومتوسطية.....41

الفرع الثاني: أهداف الشراكة الاورومتوسطية.....41

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الاوروبية من التعاون الى الشراكة.....42

الفرع الاول: الجزائر والاتحاد الاوروبي قبل الشراكة.....42

الفرع الثاني:اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي.....43

الفرع الثالث: اثر الشراكة الاوروجزائرية على التجارة الخارجية.....44

خاتمة الفصل الثاني.....59

الفصل الثالث: تحليل اثار الانضمام الى OMC على الاقتصاد الجزائري والاقتصاد العربي(التجربة المصرية).....60

مقدمة الفصل الثالث: 61

المبحث الاول: أثار الانضمام للمنظمة على القطاع الزراعي(الجزائر–مصر).....62

المطلب الاول: اثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي المصري.....62

الفرع الاول: مكانة الزراعة في التجارة الخارجية المصرية.....62

الفرع الثاني: اثار الايجابية والسلبية القطاع الزراعي المصري.....68

المطلب الثاني: الاثار المحتملة على القطاع الزراعي الجزائري.....69

الفرع الاول: مكانة الزراعة في التجارة الخارجية الجزائرية.....69

الفرع الثاني: الاثار الايجابية والسلبية المتوقعة من الانضمام.....74

المبحث الثاني: أثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي(الجزائر–مصر).....77

المطلب الاول: اثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي المصري.....77

الفرع الاول: مكانة الصناعة في التجارة الخارجية المصرية.....77

الفرع الثاني: الاثار الايجابية والسلبية على القطاع الصناعي المصري.....79

المطلب الثاني: الاثار المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي.....80

الفرع الاول: مكانة الصناعية في التجارة الخارجية الجزائرية.....80

الفرع الثاني: الاثار الايجابية والسلبية المتوقعة على القطاع الصناعي الجزائري.....83

المبحث الثالث: أثار الانضمام للمنظمة التاجرة العالمية على قطاع الخدمات(الجزائر–مصر).....87

المطلب الاول: الاثار الناجمة من جراء انضمام مصر الى OMC على قطاع الخدمات.....87

الفرع الاول: الاثار الناجمة على القطاع المصرفي والمالي المصري.....87

الفرع الثاني: الاثار الناجمة على القطاع السياحي المصري.....88

المطلب الثاني: الانعكاسات المتوقعة على قطاع الخدمات الجزائري.....89

الفرع الاول: الاثار المتوقعة على القطاع المصرفي والمالي الجزائري.....90

الفرع الثاني: الاثار المتوقعة على القطاع السياحي الجزائري.....91

خاتمة الفصل الثالث.....94

الخاتمة العامة.....96

قائمة المراجع.....100

الملاحق

الفهرس العام

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	جولات الغات (1947-1993)	5
2	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)	34
3	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)	35
4	الميزان التجاري الجزائري خلا ل الفترة (2005-2016)	37
5	ملخص حصيلة المشاريع الاستثمارية(المحلية والاجنبية) في الجزائر حسب النشاط خلال الفترة(2002-2015)	45
6	ملخص حصيلة المشاريع الاستثمارية (المحلية والاجنبية)في الجزائر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2002-2015)	47
7	ملخص حصيلة المشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر حسب المنطقة خلال الفترة (2002-2015)	49
8	ملخص حصيلة الاستثمارات الاجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة(2002- 2015)	51
9	حجم الاستثمارات من بعض دول الاتحاد الاوروبي داخل الجزائر خلل الفترة(2003-2008)ا	52
10	قيمة الصادرات اتجاه الاتحاد الأوروبيي ومعدل النمو خلال الفترة (2005-2016)	53
11	اجمالي واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي ومعدل النمو خلال فترة (2005-2016)	54
12	تطور الصادرات الزراعية لمصر خلال الفترة (2002-2014)	63
13	تطور الواردات الزراعية لمصر خلال الفترة (2002-2014)	64
14	الميزان التجاري الزراعي لمصر خلال الفترة (2002-2014)	65
15	مساهمة القطاع الزراعي المصري في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2002-2015)	67
16	تطور الصادرات الزراعية للجزائر خلال الفترة(2002-2014)	69
17	تطور الواردات الزراعية للجزائر خلال الفترة(2002- 2014	70
18	الميزان الزراعي الجزائري خلال الفترة(2002-2014)	71
19	مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي خلال الفترة(2002-2015)	73
20	القيمة المضافة الصناعة الاستخراجية ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2002-2015)	78
21	القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري ونسبة مساهمتة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(2002-2015)	81

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	9
2	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2005-2016)	38
3	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة(2005-2016)	38
4	تطور الميزان التجاري خلال الفترة الجزائري(2005-2016)	39
5	يوضح عدد المشاريع الاستثمارية(المحلية والاجنبية) في الجزائر حسب نوع النشاط خلال الفترة(2002-2015)	46
6	يوضح مبلغ المشاريع الاستثمارية(المحلية والاجنبية) في الجزائر حسب نوع النشاط خلال الفترة(2002-2015)	46
7	يوضح عدد مناصب الشغل للمشاريع الاستثمارية(المحلية والاجنبية) في الجزائر حسب نوع النشاط خلال الفترة(2002-2015)	47
8	ملخص حصيلة المشاريع الاستثمارية (المحلية والاجنبية)في الجزائر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة(2002-2015)	48
9	عدد المشاريع الاستثمارية (المحلية والاجنبية) في الجزائر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة(2002-2015)	48
10	يوضح مناصب الشغل المصرحة للمشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة(2002-2015	49
11	عدد المشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر حسب المنطقة خلال الفترة (2002-2015	50
12	مبالغ المشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر حسب المنطقة خلال الفترة (2002-2015	50
13	مناصب الشغل للمشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر حسب المنطقة خلال الفترة(2002-2015)	51
14	تطور الواردات الزراعية المصرية خلال الفترة(2002-2014)	66
15	تطور الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة(2002-2014)	66
16	تطور الواردات الزراعية الجزائرية خلال الفترة2002-2014)	72
17	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2002-2014	72

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	ملف صحفي الصادر عن جريدة الخبر	109

قائمة المختصرات

المختصر	الاسم بالفرنسية	الاسم الكامل العربية
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	اتفاقية العامة لتعريفة الجمركية
OMC	Organisation Mondiale du Commerce	المنظمة العالمية للتجارة

ملخص الدراسة:

نتيجة لتطورات السريعة التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، سعت العديد من الدول بإختلاف نظمها الاقتصادية الى إنشاء منظمة دولية تعني بالشؤون التجارة الدولية، لكن تم رفض المشروع من طرف العديد من الدول ، ومع فشل انشاء المنظمة توصلت بعد ذلك مجموعة من الدول الى ابرام اتفاقية متعددة الاطراف سميت بإتفاقية (الجات) في سنة 1947 واصبحت سارية المفعول في اوائل 1948 حيث قامت بعقد ثماني جولات اخرها جولة الاورغواي التي عرفت تقدما متميزا عن الاتفاقيات السابقة لها التي إنتهت بقرار ميلاد منظمة جديدة سميت منظمة التجارة العالمية.

إن تبني فكرة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يأتي تماشيا مع التغيرات الاقتصادية التي يعرفها العالم ،فقد سارعت العديد من الدول العربية للانضمام الى النظام التجاري الدولي الجديد لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها مصر التي سبقت الجزائر في الانضمام ، وقد تأخرت الجزائر في الانضمام نتيجة لعدة اسباب، غير ان هذا الانضمام سيترتب عليه العديد من الانعكاسات سواء كانت ايجابية او سلبية وخاصة على الدول النامية التي مزالت تعاني من هشاشة نسيجها الاقتصادي وتأتي هذه الدراسة الى تحليل الاثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني الجزائري في حالة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وبغية الوصول الى الهدف المتوخي فقد قسمنا البحث الى ثلاثة فصول حيث تناولنا في الفصل الاول بعنوان الجات والطريق الى المنظمة العالمية للتجارة ،والفصل الثاني تضمن واقع التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الانضمام الى OMC أما الفصل الثالث تحت عنوان تحليل الاثار المحتملة على التجارة الخارجية للجزائر :دراسة مقارنة (الجزائر –مصر).

الكلمات الافتتاحية:

الجات ، المنظمة العالمية للتجارة، ، الصادرات، الواردات

Abstract :

As a result of the rapid developments in the world after the Second World War, many states sought vary according to their economic systems to establish an international organization dealing with international trade, but the project has been rejected by many of the states, with the failure of the establishment of the organization reached after a group of States to conclude a multilateral convention called the Convention (Gatt) in 1947 and came into effect in early 1948 where he has held eight rounds last Uruguay Round, known advanced distinct from previous conventions, which ended with the decision to the birth of a new organization called the World Trade Organization.

To adopt the idea of accession to the World Trade Organization comes in line with the economic changes that are known to the world, many of the Arab states hurried to join the new international trading system to cope with global economic changes, particularly Egypt, which preceded the Algeria to join , Algeria has been delayed in joining as a result for several reasons, but that this accession would entail many of the consequences, whether positive or negative, especially for developing countries, which still suffer from the fragility of the economic fabric in this study comes to an analysis of the expected effects on the economy of the Algerian national in the case of the accession to the World Trade Organization in order to reach the goal, the link to the three chapters where we ate in the first chapter entitled Gatt and the road to the World Trade Organization, and chapter II included the reality of Algerian Foreign trade in the framework of accession to OMC web chapter III under the title of an analysis of the potential impact on foreign trade of Algeria:A comparative study (Algeria, Egypt).

Key words :

General Agreement on Tariffs and Trade , World Trade Organization, Exportation Importation

مقدمة عامة

مقدمة عامة

ساهمت التجارة الدولية بشكل كبير في الانفتاح الاقتصادي العالمي، فتحرير التجارة يعتبر احد الركائز التي تهدف الى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء عن طريق الاتفاقيات التجارية الثنائية منها او الدولية او اقليمية لتعزيز الدور الكبير للتجارة الدولية التي عرفت ازدهارا ملموسا في عشرينيات القرن الماضي ،غير ان الكساد الاقتصادي الذي لحق بالعالم في نهاية عشرينيات دفع الكثير الى تبني سياسات حمائية، ونتج عن ذلك تطبيق السياسات تراجع كبير في حجم المبادلات التجارية، لذلك عملت العديد من الدول بالرغم من اختلاف نظمها اشتراكية او رأسمالية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية الى انشاء منظمة دولية للتجارة مهمتها تسهيل التجارة، غير ان هذه المنظمة لم تحظى بتأييد العديد من الدول الاوروبية ولم يوقع عليها الكونغرس الامريكي ومع فشل تجسيد مشروع المنظمة العالمية المقترح توصلت بعد ذلك 23 دولة الى ابرام اتفاقية متعددة الاطراف حول التعريفة الجمركية والتجارية "الجات" في تاريخ 30 اكتوبر 1947 واصبحت سارية المفعول من عام 1948 لكن هده الاخيرة شهدت العديد من الجولات بلغت 8 جولات اخرها جولة الاورغواي المنعقدة عام 1986 وانتهت في 1993 وتمت المصادقة على نتائجها بمراكش في 15افريل 1994 وتم اعلان عن ميلاد منظمة التجارة العالمية التي حلت محل الجات، وبها تم استكمال القطب الثالث الذي كان ينقص العولمة في مجال التجاري بعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبمجرد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ سعت الى تنفيذ بنودها من اجل احتواء ما يمكن احتوائه من اقتصاديات الدول من اجل احكام القبضة على التجارة العالمية وتسيرها وفق ما شاءت خدمة لمصالحها.

في ظل هذا الحدث الاقتصادي سارعت الدول النامية والعربية خاصة من بينهم مصر على الاسراع في الانضمام الى صفوف المنظمة بإعتبارها عضوا ملاحظا سنة 1970 في الجات لتنضم بعد ذلك للمنظمة سنة 1995 طموحا منها اجل النهوض والرقي بإقتصادها الضعيف على رأسها التبادلات الخارجية .

وتعد الجزائر من بين احد الدول النامية سعت بدورها التوجه نحو اقتصاد السوق وما يستلزم من تحولات جذرية مفتوحة على مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية، فقد قامت بأول خطوة لها ابرام اتفاق شراكة مع الاتحدا الاوروبي في اطار الشراكة الاورومتوسطية كخطوة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي،لكن بالمقابل سعت الجزائر منذ اكثر من 28سنة بأن تحظى بمقعد في المنظمة العالمية للتجارة كغيرها من الدول المنظمة وذلك من اجل النهوض بالضعف الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية.

ويقتضي الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على الجزائر كغيرها من الدول النامية تأهيل قدرتها الاقتصادية، وجعلها اكثر تنافسية واتخاذ اجراءات تهدف الى تحرير المبادلات التجارية على المدى القصير والطويل.

ومما لاشك فيه ان منظمة التجارة العالمية سوف يكون لها اثارا ايجابية على التجارة الدولية عموما، وان كانت الدول المتقدمة سوف تنال النصيب الاوفر من المزايا، كما سيكون لها انعكاسات سلبية على الدول النامية خاصة الدول المستوردة للغذاء والتي من بينها الجزائر ومصر، خاصة وان كل الاتفاقيات التجارية سواء كانت في مجال الخدمات او حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة يجمع فيما بينها اتجاه عام ومشترك يتمثل في السعي نحو إزالة القيود التي من شأنها ان تصنع تدفق حركة التجارة عبر الدول، من هذا المنطلق سوف نقوم بطرح الاشكالية الاتية:

اشكالية البحث:

في ظل العولمة الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي ماهي انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية؟

الاسئلة الفرعية:

يتفرع عن السؤال الاساسي اسئلة فرعية نوجزها فيمايلي:

- ماهي المنظمة العالمية للتجارة وكيف نشأت واسباب ظهورها؟
- ماهو واقع التبادلات الخارجية الجزائرية في ظل العولمة الاقتصادية؟
- ماهو واقع الاقتصاد المصري من خلال انضمامه الى المنظمة العالمية للتجارة؟
- ماهي توقعات حالة الاقتصاد الجزائر بعد انضمامه المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة بناءا على التجربة المصرية؟

الفرضيات:

لمعالجة اشكالية البحث تم الاعتماد على الفرضيات الاتية:

- المنظمة العالمية للتجارة هي مؤسسة دولية قائمة بذاتها وقواعدها ومبادئها الخاصة
- تفتقد الجزائر الى نظام تجاري دولي يؤهلها الدخول في معترك المنافسة الدولية الشرسة

- لقد اصبح القطاع الاقتصادي المصري قوي بفعل انضمامه الى المنظمة العالمية للتجارة
- ان توقعات الانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة سلبية تماما

اهداف البحث:

يصبو هذا البحث بعد الاجابة على التساؤلات المطروحة الى تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها:

- كشف الغطاء على اهم الخلفيات التي كانت وراء زوال اتفاقية الجات وبوز المنظمة العالمية للتجارة
- تحليل واقع الاقتصاد الجزائري وبحث امكانيات انضمام الجزائر بوضعها الاقتصادي الحالي الى المنظمة العالمية للتجارة ،ومدى تأثر التجارة الخارجية بالاتفاقيات الثنائية
- القاء نظرة على مسار الجزائر والى اين وصلت اخر مفاوضاته مع المنظمة العالمية للتجارة
- تبيان اثار انضمام الجزائر المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية في مجالات عديدة(الزراعة ،الصناعة) من خلال التجربة العربية المصرية

اهمية البحث:

- يحتل هذا البحث اهمية بالغة في الوقت الراهن نظرا لتغيرات الجذرية التي المت بالاقتصاد الدولي على رأسها عولمة المجالات الاقتصادية الدولية وأهمها قطاع التجارة الخارجية،تكمن اهمية هذا البحث في معرفة موقع الجزائر في النظام الاقتصادي الدولي خصوصا بعد اعلان عن المنظمة العالمية للتجارة كمؤسسة متخصصة على الاشراف على التجارة الخارجية.
- تزايد اهمية هذا الموضوع ان اقتصاد الجزائري والمصري على غرار من الدول العربية النامية تتحد حالتهما على حساب اوضاع التجارة الخارجية نظرا لتبنيهما اقتصاد السوق الذي شهدته الدول العربية من بينها مصر والجزائر،مع توضيح الاثار الناجمة عن جراء الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة والتحديات التي تواجه الدول العربية المنضمة على رأسها مصر ،والجزائر التي لن تكون بمعزل عنها بمجرد انضمامها الى المنظمة.

مبررات اختيار البحث:

لم يكن اختيار الموضوع بمحض الصدفة وانماهناك عدة اعتبارات كانت دافع لاختيار الموضوع منها الموضوعية واخرى ذاتية ،حيث تتمثل الاعتبارات الموضوعية كالاتي:

- أهمية الموضوع واقترانه بالاصلاحات الاقتصادية الراهنة خاصة المتعلق منها بتحرير بالتجارة الخارجية.
- الحرص على دراسة قطاع التجارة الخارجية الجزائرية نظرا لمكانتة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة مدى تأثره خصوصا مع الانضمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة.
- إقتران عملية تاثير الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية بعدة مجالات منها الزراعة والصناعة والخدمات.

أما عن المبررات الذاتية هي:

- الميل الشخصي للمواضيع ذات صلة بالتجارة.
- إثراء المكتبة العربية بموضوع جديد.
- إمكانية مواصلة البحث في هذا الموضوع.

منهج الدراسة:

المنهج المتبع هو منهج سردي تاريخي ،تحليلي،حيث تم سرد لأهم التطورات التاريخية التي تخص الموضوع، أما التحليل متعلق بتحليل الاحصائيات المتحصل عليها من مصادر مختلفة التي تخدم الموضوع.

صعوبات الدراسة:

- موضوع جد موسع مما احدث بعض الصعوبات في وضع خطة عمل شاملة التي يسير عليها البحث وتكون ملمة بالموضوع وتوافق الوقت الذي نحن مطالبين به لإنهاء العمل.
- إن الموضوع متعلق بالمستقبل لذلك يستلزم منا الاطلاع اكثر حتى يكون التوقع سليم.

الدراسات السابقة

اولا: دراسة مولحسان ايات الله بعنوان الاثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكر ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2004.

وقد تناول الباحث في هذه الدراسة حول الجات واسباب زوالها والطريق نحو انشاء المنظمة العالمية للتجارة كما تطرق الى مكانة التجارة الخارجية في الجزائر والاثار المحتملة على التجارة الخارجية الجزائر في حالة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا: متناوي محمد بعنوان المنظمة العالمية للتجارة"omc " وانضمام الجزائر اليها والاثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص مالية،المدرسة العليا بالجزائر،2003.

وتطرق الباحث في دراستة الى اتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة ودور المنظمة العالمية للتجارة في عولمة الاقتصاد وتأثيرتها على الدول النامية كما حاول الباحث استخلاص الاثار المحتملة الوقوع على الاقتصاد الوطني من خلال الاتفاقيات المنظمة.

خطة الدراسة:

للاجابة على الاشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الخطة الى:

مقدمة عامة تناولنا فيها الاشكالية والاسئلة الفرعية والفرضيات بالاضافة الى أهمية وأهداف الدراسة ومبررات اختيار البحث والمنهج المستخدم في الدراسة.

وقسم البحث الى ثلاثة فصول هي:

الفصل الاول: خصص لمعرفة التغيرات التي طرأت على اتفاقة التعريفة الجمركية وميلاد المنظمة العالمية للتجارة ومسار انضمام الجزائر.

الفصل الثاني: وضعية التجارة الخارجية في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال واقع التبادلات الخارجية الجزائرية وفي ظل اتفاقية الشراكة الاوروميتوسطية.

الفصل الثالث: تحليل اثار انضمام للمنظمة العالمية للتجارة لكل من الجزائر ومصر

الفصل الأول

المنظمة العالمية للتجارة

ومسار الانضمام

مقدمة الفصل الاول

لقد شهد العالم منذ اكثر من نصف قرن تطورات كبيرة في الساحة الاقتصادية لاسيما التجارية منها ،إذ اصبح العالم بحاجة الى تنظيم عملياته التجارية الخارجية، و بناءا على هذا جاءت فكرة إنشاء الاتفاقية العامة لتعريفة الجمركية في سنة 1947 وبدأت هذه الاخيرة عملها رسميا في 1جانفي 1948 الى غاية أفريل 1994 تم انشاء المنظمة العالمية للتجارة محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية(GATT)،فقد شهد العالم خلال عهد الاتفاقية عدة جولات تفاوضية لتحرير التجارة في السلع ،الا ان جاءت جولة الاورغواي لإعادة ترتيب ومراجعة الخلفيات والنقائص التي سادت طيلة الجولات السابقة للأورغواي، حيث ادمج في هذه الجولة عدة اتفاقيات لم تدرج ضمن جولات السابقة.

فالجزائر مثل كل الدول النامية التي تسعى الى تطوير اقتصادها والاندماج في الاقتصاد العالمي الخارجي، و ذلك من خلال الانضمام الى التكتلات الاقتصادية من بينهم المنظمة العالمية للتجارة ، فالجزائر لها مساعي الانضمام الى هذه المنظمة وذلك من خلال المفاوضات قامت بها الجزائر منذ اكثر من 27 سنة.

ولتعرف اكثر على الموضوع فقد قسمنا الفصل كالاتي:

المبحث الاول: الجات والطريق الى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثاني: مسار ومعيقات انضمام الجزائر الى OMC.

المبحث الاول : الجات والطريق الى المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة النظام الوحيد المتعدد الأطراف والملزم قانونا، حيث إنه ينشئ حقوقا والتزامات على الأعضاء فيها (أي الأطراف المتعاقدة) ، ويضع هذا النظام مجموعة من القواعد والمبادئ والإجراءات التي تحكم التجارة الدولية، كما يضع الإطار القانوني لهيئة دولية لإنهاء وتسوية المنازعات التجارية بين الأطراف المتعاقدة، ولهذه الاتفاقية هدف رئيسي تسعى لتحقيقه والمتمثل في تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية لفتح المجال نحو تدفق التجارة الدولية بسهولة ويسر.

المطلب الاول :النبذة التاريخية للغات

تعتبر الغات مجرد اتفاقية يتم من خلالها عقد المفاوضات التي يطلق عليها اسم "الجولات"،لمناقشة مسائل التجارة الدولية وغزالة المشاكل التي تعيق سبيلها وتحريرها و في الواقع تعتبر اهم اتفاقية في تاريخ العالم، وتمثل حلقة في سلسلة التغيرات المستمرة والتي بدأ العالم يشهدها منذ منتصف الثمانينيات والتي تنبأ بظهور نظام اقتصادي عالمي جديد.

الفرع الأول : تعريف الغات

هي اتفاقية دولية متعددة الاطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الاعضاء ناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والتي يطلق عليها القيود التعريفية والقيود الكمية والتي يطلق عليها القيود غير التعريفية ، وبالتالي فإن الغات كانت تتمثل محاولة من الدول الاعضاء للعودة الى سياسات حرية التجارة الدولية ومن منطلق ان التجارة الدولية هي محرك للنمو[1].

الفرع الثاني: مبادئ وأهداف الغات

1) مبادئ الغات

قامت الغات منذ نشأتها على مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها والالتزام بها من قبل الدول الاعضاء من اجل تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في تحرير التجارة العالمية، وعلى هذا الاساس يمكن تلخيص هذه المبادئ على النحو التالي[2]:

- **مبدأ الدولة الاولى بالرعاية:** ويقتضي هذا المبدأ منح بلد متعاقد وبلا قيود لمزايا جميع الاطراف المتعاقدة الاخرى والحقوق والاعفاءات التي يمنحها الى بلد اخر.

---

[1] بسكري رفيقة ،النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية واشكالية الانضمام اليها اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، تخصص قانون الاعمال، جامعة الحاج لخضر،باتنة،2015،ص،16.

[2] زعباط عبد الحميد، المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة GATT الى المنظمة العالمية للتجارة OMC، مجلة الباحث، العدد3،جامعة الجزائر،2004،ص ص، 59 ، 60 .

- **مبدأ التبادلية:** ويرتكز هذا المبدأ على التخفيضات الجمركية المتبادلة للدول المتعاقدة.
- **مبدأ الشفافية:** ويقصد بالشفافية في هذا السياق ان تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الاجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط.
- **مبدأ المفاوضات التجارية متعددة الاطراف:** يقصد هنا بأن الجات محل لتسوية النزاعات في حالة لجو أي دولة منظمة لها في حالة شعورها بالاعتداء على حقوقها.
- **مبدأ المعاملة التفضيلية المتميزة للدول النامية:** حيث يقوم هذا المبدأ امام فتح اسواق الدول المتقدمة امام منتوجات الدول النامية لزيادة حصيلة صادراتها.

2) أهداف الغات

يمكن تلخيص أهداف الغات على النحو التالي[1]:

- رفع مستوى المعيشة للدول الاعضاء .
- تنشيط الطلب الفعال.
- رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي .
- الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- تشجيع حركة الانتاج ورؤوس الاموال والاستثمارات.
- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الاولية .
- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.

الفرع الثالث : جولات الغات

جرت سلسلة من المفاوضات أخذت شكل جولات متعاقبة تشارك فيها الدول الاعضاء ،و في هذا الاطار عقدت ثمانية جولات خلال فترة 1947-1993ولإيضاح ثماني الجولات واهم نتائجها فإننا يمكننا استعراضها في جدول .

[1]صفية احمد ابوبكر،الاتفاقية العامة لتجارة في الخدمات (GATS)،مؤتمر الجاونب القانوينة والاقتصادية لإتفاقية المنظمة العالمية للتجارة،جامعة اسيوط، ص،969

الجدول رقم(1): جولات الغات خلال الفترة(1947- 1993)

الجولة	السنة	عدد الدول المشاركة	المواضيع الاساسية للجولة
جنيف	1947	23 دولة	تخفيض التعريفات الجمركية
انسي	1949	13 دولة	تخفيض التعريفات الجمركية
توركاي	1951	38 دولة	تخفيض التعريفات الجمركية
جنيف	1956	33 دولة	تخفيض التعريفات الجمركية
ديلون	1960-1961	26 دولة	تخفيض التعريفات الجمركية وتنسيق التعريفة مع الاتحاد الاوروبي
كيندي	1964-1967	53 دولة	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق
طوكيو	1973-1979	99 دولة	تعريفات وإجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية
الأورغواي	1986-1993	117 دولة	تعريفات، إجراءات غير جمركية الزراعة، المنسوجات والملابس والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، والاستثمار وقيام منظمة التجارة العالمية

المصدر: -الهام محمد مبارك محمد علي، الايجابيات والسلبيات لانضمام السودان الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة الخرطوم ،2010 ،ص،22.

من اهم جولات الغات الجولة المسماة بجولة الاورغواي الممتدة من عام 1986 الى غاية 1993 وهذه الاهمية تأتي من خلال رصد جملة العوامل المهمة التي كانت وراء عقدها، وكذلك من خلال النتائج المنبثقة عنها، فمن حيث الاسباب والعوامل التي كانت سببا في عقد هذه الجولة نذكر منها مايلي[1]:

- عجز السياسات الاقتصادية الداخلية المتخذة من قبل القوى التجارية الكبرى عن الخروج من حالة الكساد والركود التجاري.
- ظهور اساليب جديدة اتبعتها معظم دول العالم في تقييد التجارة الخارجية ولاسيما اسلوب إقامة الحواجز غير الجمركية.
- بروز عدد من الدول الشرق اسيوية كمصدر للسلع الصناعية التقليدية والتي احتكرتها الدول الكبرى فترة من الزمن، مما جعل هذه الدول تفكر جديا بوضع نظام جديد لتجارة الخدمات.

أما من حيث النتائج التي اسفرت عن هذه الجولة اهمها[2]:

[1] معتز نعيم، اثر الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،العدد2،جامعة دمشق،2007،ص،222.

[2] مزروع مسعودة،اثر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016،ص،.16.

- اتفاق الاستمرار في المعاملة التفضيلية بالنسبة للدول النامية.
- اقامة نظام عالمي جديد لتسوية النزاعات التجارية.
- تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية على السلع.
- ادراج اتفاقيات جديدة ضمن جدول اعمالها من بينها اتفاقية الخدمات واتفاقية الزراعة و اتفاقية الملابس واتفاقية حقوق الملكية الفكرية...الخ.

وفي الاخير يمكننا القول بأن جولة الأرورغواي جاءت بنتيجة مهمة وهي ميلاد منظمة خلفا للغات سميت بالمنظمة العالمية للتجارة وهذا ما سوف نتطرق اليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني :ميلاد المنظمة العالمية للتجارة

بعد إنتهاء جولة الأورغواي سنة 1993، اجتمع وزراء مالية واقتصاد وتجارة 117 دولة بمدينة مراكش (المغرب) في 15 أفريل 1994 ليعلنوا قيام منظمة جديدة وهي منظمة العالمية للتجارة والتي حلت محل اتفاقية الغات ، وليصبح قيامها رسميا ابتداءا من 1 يناير 1995 ومقرها جنيف (سويسرا) وقد اكتسبت صلاحيات اكثر من الغات كالتفتيش على كافة الدول في اطار حرية التجارة والاهتمام بالمسائل الملكية الفكرية وتسوية النزاعات ،وقد وصل عدد اعضائها حاليا الى 164 عضوا و22 مراقبا من بينهم الجزائر. ،تعتبر المنظمة العالمية للتجارة خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و سنتطرق اليها فيما يلي :

الفرع الاول : تعريف المنظمة العالمية للتجارة

وقد عرفت المنظمة عدة تعاريف هي :

- يمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة بانها منظمة اقتصادية دولية تملك صلاحيات قانونية مستمدة من الاتفاقية المنشئة لها، تخولها وضع الضوابط والمبادئ الحاكمة لسياسات اعضائها التجارية ،واتخاذ التدابير واصدار التوصيات او القرارات ذات القوة الالزامية بشأن تعاملاتهم التجارية في السلع والخدمات[1]
- كما يمكن القول بأن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة اقتصادية وقانونية عالمية مستقلة ،تعمل على تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وتقويتها من اجل تحرير التجارة العالمية، عن طريق تعديل السياسة التجارية لدول الاعضاء فيها بما يخدم النظام التجاري العالمي[2].

[1]نعمة رزق نمر الخرندار،اثر التعرفة الجمركية للمدخلات الوسيطة المستوردة على النمو في الناتج المحلي الاجمالي(دراسة القطاع الصناعي) ،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر، قسم اقتصاديات التنمية،ا لجامعة الاسلامية،غزة،2016.ص،33 .

[2]مزروع مسعودة ،مرجع سابق ، ص ،21

الفرع الثاني : مبادئ المنظمة العالمية للتجارة و وظائفها

استندت المنظمة العالمية للتجارة منذ نشأتها على مجموعة من المبادئ والوظائف وسوف نقوم بذكر البعض منها.

1) وظائف المنظمة العالمية للتجارة

يمكن تلخيص وظائف المنظمة فيمايلي[1]:

- حل منازعات بين الدول الاعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية.
- مراقبة تطبيق اتفاقيات المنظمة التي اسفرت عنها جولة الاورغواي، من خلال توفير الاطر القانونية والتنظيمية تحقيقا لهذا الهدف.
- تقوية الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود وتسهيل الى الوصول الى الاسواق العالمية، بالإضافة الى الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية
- عدم التمييز بين الدول الاعضاء، ومنح الدول النامية والاقل نموا لمعاملة التفضيلية .
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بغية تحقيق اكبر قدر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية.

وقد ارتكزت المنظمة العالمية للتجارة على مجموعة من المبادئ هي كالأتي :

2) مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

ويمكن تلخيصها فيمايلي [2]:

1) مبدا التجارة بدون تمييز: هو الالتزام الخاص بمعاملة الدولة الاولى بالرعاية و الالتزام بالقرار المتعلق بالمعاملة الوطنية.

2) مبدا المعاملة التفضيلية لدول النامية: منح الدول النامية علاقات تجارة مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خططها في التنمية الاقتصادية وزيادتها حصيلتها من العملات الاجنبية.

3) مبدا المفاوضات التجارية: اعتبار المنظمة الاطار العام لتسوية النزاعات.

4) مبدأ المساواة الدول الاعضاء: هو ان جميع الدول الاعضاء التمتع بالحقوق المترتبة على العضوية بغض نظر عن قوتها الاقتصادية او العسكرية او حجم مشاركتها في التجارة الدولية.

---

[1] فيروز سلطاني، دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الاقليمية الدولية(دراسة حالة الجزائر والشراكة الارور متوسطية)، اطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2013،ص،107.

[2] اسامة لوهابي، دور السياسة التجارية في تفعيل الاستثمار الاجنبي(دراسة مقارنة الجزائر- الاردن)، اطروحة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2015،ص،38.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة ومزايا الانضمام

1) الهيكل التنظيمي للمنظمة

يشرف على المنظمة العالمية للتجارة عدد من الاجهزة نذكر منها[1]:

1) المؤتمر الوزاري: يتكون من جميع الدول الاعضاء ويعقد اجتماعا كل عامين، يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة باتفاقية تحرير التجارة بما فيها القيود الجمركية، و يختص بالمهام الرئيسية في المنظمة وله سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل كمنح العضوية للدول طالبة الانضمام ،انشاء اللجان.

2)المجلس العام: هو المحرك الحقيقي للمنظمة لأنه يقوم بجميع الانشطة اليومية المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة، ويتكون من ممثلي دول الاعضاء والذين يلتقون مرة كل شهرن لتصريف اعمال المنظمة وينعقد المجلس عدة مرات في العام.

3) الامانة: وتسمى كذلك بالسكرتارية حيث تعتبر الجهة المعنية بإدارة الاعمال ومهام امنظمة ويترأسها مدير يعين من طرف المؤتمر الوزاري.

4) جهاز تسوية النزاعات: هو احد الاجهزة الرئيسية ويقوم بالتصدي لكافة النزاعات التجارية الدولية ولا يمكنه التدخل في النزاع الا بموافقة الاطراف المعني.

5) جهاز استعراض السياسة التجارية: وذلك بغرض انشاء الية لاستعراض السياسات التجارية في اطار منظمة التجارة العالمية، لتحقيق فهم منتظم لدول الاعضاء بهدف القيام بتقويم عام وشامل للقيام بالسياسات والممارسات من جهة ،والنظام التجاري الدولي من ناحية اخرى[2].

[1] عبد اللاوي خديجة، الية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية ،اطروحة لنيل شهادة الماجيستر في قانون الاعمال المقارن، مدرسة الدكتوراه، وهران،2013،ص ص 36، 38، 41 .

[2] اسيا الوافي ،التكتلات الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر،باتنة،2013،ص،85

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

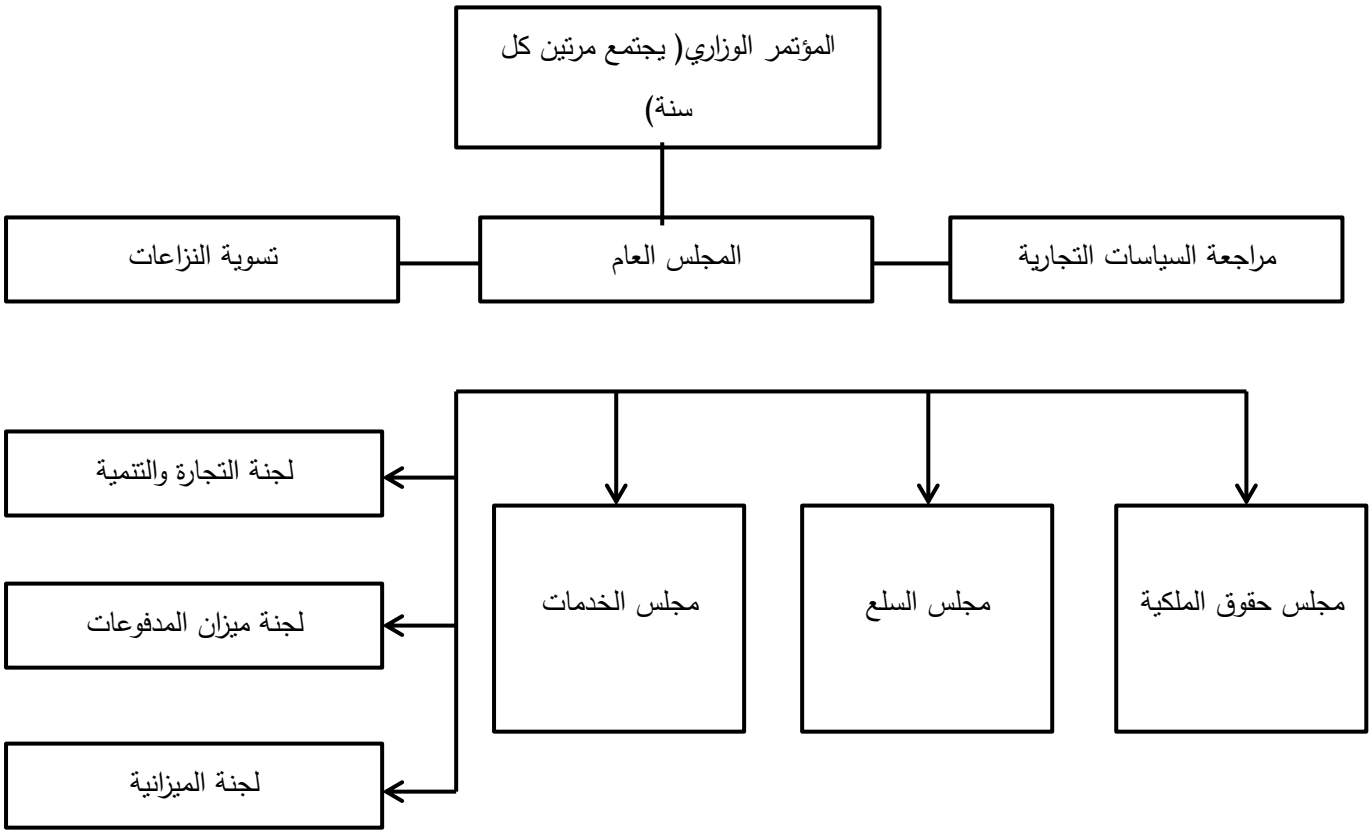

المصدر: موقع المنظمة العالمية للتجارة بالعربية www.wtoarab.org

2) مزايا العضوية :

من بين مزايا العضوية يمكن ذكر ما يلي[1]:

- ان تطبيق اتفاقيات المنظمة بصورة عامة تمنح للبلدان الاعضاء فرصا تجارية اوسع.
- العضوية تمنح للأعضاء لتحسين الفوائد الاقتصادية والتجارية من خلال مشاركتهم الفعالة في المفاوضات متعددة الاطراف للمنظمة.
- ان القوانين متعددة الاطراف تتميز بأنها أكثر احكاما وتمنح مناخا تجاريا أكثر أمنا وتضفي يقين على المعاملات التجارية.
- ان اعضاء المنظمة لوحدهم يتمتعون بممارسة الحقوق التي تتضمنها اتفاقيات المنظمة.
- الزراعة: إن البلدان غير الاعضاء في المنظمة سوف لن تتمتع بفرص الوصول الى اسواق المنصوص عليها في اتفاقية بشأن الزراعة المنظمة ولا بجداول اعضاء المنظمة فيما يخص الوصول الى اسواق كما هو متوفر لدول الاعضاء.

الفرع الرابع :اهداف المنظمة العالمية للتجارة وشروط الانضمام

1) اهداف المنظمة العالمية للتجارة

من بين اهداف المنظمة نذكر ما يلي[2]:

- توفير مناخ دولي ملائم للمنافسة التجارية العالمية من خلال تحريرها وتنظيم والياتها.
- زيادة معدل النمو للدخل الحقيقي وذلك بتعظيم الدخل العالمي ورفع مستويات المعيشة.
- الزيادة في الانتاج والتجارة العالمية والاستخدام الامثل والتوظيف الكامل للموارد العالمية في اطار التنمية المستدامة.
- خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد بهدف ايجاد نظام تجاري عالمي متعدد الاطراف يعتمد على قوى في السوق من خلال ازالة العوائق بوجه تدفقات التجارة عبر الدول.
- توسيع إنشاء انماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وتوسيع نطاق التجارة العالمية.
- توفير البيئة العالمية الملائمة للتنمية المستدامة وزيادة في حجم الاستثمار والتجارة.

---

[1] عبد الرشيد بن ديب ،تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة اللجزائر،2003،ص ،ص،501،502 .

[2] زايد مراد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق – دراسة حالة الجزائر،اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة يوسف بن خدة،الجزائر،2006،ص،237.

- إشراك الدول النامية وادماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية.
- زيادة التبادل التجاري الدولي وتنظيمه على أسس وقواعد .

2) شروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

ان من بين شروط الانضمام الى(OMC) نذكر البعض منها[1].

- تقديم التزامات بشأن الخدمات
- تشجيع الاستثمارات الاجنبية
- الخوصصة وذلك ببيع ممتلكات القطاع العام الى الخواص
- المساواة في فرض الضرائب بين السلع المحلية والسلع المستوردة
- تقديم تنازلات للتعريفة الجمركية .

من خلال تطرقنا للمنظمة العالمية للتجارة وكيفية نشأتها من 1947 الى 1995 سوف نبرز مسار انضمام الجزائر اليها

[1]ايات الله مولحسان ، الاثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية الجزائرية،اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود وتمويل،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2004،ص،127.

المبحث الثاني : مسار و معيقات انضمام الجزائر الى OMC

إن الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب مجموعة من الاجراءات تلعب فيها الدول الاعضاء دورا هاما بحيث يتم تشريح العضو المترشح وتحليل وضعيته الاقتصادية والسياسية والتشريعية ويتم كل ذلك في مراحل تفاوضية ومن بينهم الجزائر الطالبة للعضوية[1].

المطلب الاول: الاجراءات المتبعة للحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة ودوافع انضمام الجزائر الىOMC

الفرع الاول: مراحل طلب العضوية

إن طلب الانضمام الى هذه المنظمة يمر بعدة مراحل نتطرق اليها فيمايلي[2]:

- **المرحلة الأولى مرحلة التعريف .**

فالحكومة المتقدمة للعضوية عليها ان تقدم وصفا لكل عناصر سياستها الاقتصادية والتجارية ذات الصلة بإتفاقية المنظمة، وهذه تقدم للمنظمة في صورة مذكرة يتم فحصها من قبل مجموعة العمل الخاصة بشؤون الدول الراغبة للعضوية، ومجموعات العمل عضويتها مفتوحة امام كافة الدول اعضاء المنظمة.

- **المرحلة الثانية: عروض الدول المتقدمة للعضوية.**

عندما تقوم مجموعة العمل بإنجاز كاف بخصوص فحص ودراسة المبادئ والسياسات ،فإن محادثات ثناية وموازية تبدأ فيما بين العضو الجديد المتقدم بطلب العضوية وبين الدول الاعضاء ،وهذه المحادثات تتم على أساس ثنائي نظرا لأن الدول المختلفة لها اهتمامات تجارية متعددة، وهذه المحادثات تشمل معدلات التعريفة والالتزامات الخاصة بشأن الوصول الى الاسواق وغير ذلك من السياسات الخاصة بالسلع والخدمات ،ويتم تطبيق الالتزامات التي يقبل بها الاعضاء لكافة اعضاء المنظمة على قدم المساواة وفقا لقواعد عدم التمييز رغم ان المحادثات تتم على اساس ثنائي.

- **المرحلة الثالثة: وضع مسودة شروط العضوية.**

بمجرد انتهاء واستكمال مجموعة العمل لما تقوم به من فحص لنظام التجارة الدولة الطالبة للعضوية ،وايضا اكتمال وانتهاء المحادثات الثنائية الموازية، فإن مجموعة العمل تضع اللمسات الاخيرة لشروط

---

[1] لعشب محفوظ ،المنظمة العالمية للتجارة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2006،ص،42 .

[2] الصادق بوشنافة، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، مجلة الاقتصاد المعاصر،العدد4 ، المركز الجامعي خميس مليانة الجزائر،2008،ص،113.

الانضمام ،ويكون ذلك في صورة مسودة تقرير اتفاقية عضوية (بروتوكول الانضمام) وقائمة جدول يلتزم به العضو الجديد).

- **المرحلة الرابعة: القرار**

في نهاية الامر تقدم الاوراق الكاملة لتقرير مجموعة العمل البرتوكول وجدول الالتزامات) الى المجلس العام والمؤتمر الوزاري للمنظمة، فإذا صوت ثلثي (2/3) الاعضاء لصالح عضوية الدولة المتقدمة بطلب العضوية، فإنه يمكنها توقيع البروتوكول وتنضم للمنظمة.

الفرع الثاني: دوافع انضمام الجزائر الى OMC

ان الجزائر تسعى جاهدة لظفر بمقعد في المنظمة العالمية للتجارة ويرجع هذا الى عدة دوافع منها المخفي ومنها المعلن وسوف نذكر البعض منها[1]:

- ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ليس امرا حتميا لكن معظم الدول التي تتعامل معها الجزائر هي منظمة الى المنظمة العالمية للتجارة وخاصة دول الاتحاد الاوروبي دون ان ننسى وجود شراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وهذا سوف يكون في صالح الجزائر لتقرب اكثر من الدول الاتحاد ،فتزايد المستمر للعدد دول الاعضاء والذي بلغ 164 دولة في عام 2016 و22 دولة مراقبة هذا اكبر دليل انا هناك العديد من المزايا تستفيد منها دول الاعضاء وهذا ما دفع الجزائر الى الانضمام الى OMC
- تحقيق التنمية حيث تسعى المنظمة العالمية للتجارة لرفع مستوى المعيشة لدول الاعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول هذا ما دفع الجزائر للانضمام الى OMC وخاصة ان اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يرتكز على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 90% وكذلك حتى المنتوجات الجزائرية غير قادرة على المنافسة وهو ما يلزم ايجاد احتكاك مع المنتوجات الاجنبية ونوع من الضغط التنافسي حتى يتمكن المنتوج الوطني من بلوغ المستوى المطلوب والقدرة على المنافسة وهذا ما يساعد على انعاش الاقتصاد الوطني.
- منح الدول النامية مجموعة من الالتزامات هدفها بالدرجة الاولى هو التزام الدول النامية بأحكام المنظمة ،كما تعتبر هذه الامتيازات بمثابة تحفيزات للدول النامية من اجل اعادة هيكلة اقتصادياتها.
- ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة سوف يمنحها فرصة لجلب الاستثمارات الاجنبية من خلال استفادتها من الاتفاقية خاصة بالاستثمارات في مجال التجارة،والتي قد تعود باستثمارات مهمة على الجزائر.

[1] خرندار وردة، تاثير انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2012،ص ص،31 ،32

❖ الاستفادة من الامتيازات الممنوحة لدول النامية ان المزايا التي تمنحها المنظمة لدول الاعضاء تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام اليها ونذكر هذه الامتيازات في شكل نقاط هي[1]:

✓ الاستفادة من الاعفاءات الخاصة بالدول النامية والتي تمس عدة قطاعات ،منها القطاع الفلاحي الذي تصل فيه مدة الاعفاء الى 10 سنوات، وكذلك تدابير الصحة والصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة بالإضافة الى اجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة بحيث يؤجل تطبيق الاجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة وبإحكام ميزان مدفوعات الى 5 سنوات ويمكن ان تصل الى سنوات وذلك بطلب من البلد المعني.

✓ يمكن مواصلة دعم الصادرات مختلف القطاعات لفترة تصل الى 8 سنوات.

✓ يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل الى 8 سنوات كما ان هناك اجراءات اخرى يمكن للجار ان تستفيد منها.

وحتى تستفيد الجزائر من هذه المزايا يجب عليها القيام بالعديد من الاجراءات والخطوات نذكر منها كالاتي[2] :

- تجديد الطاقة الفكرية البشرية ،التي تتحكم في الادارة الجزائرية وتكوين المسيرين على الطرق الحديثة للتسيير .
- اعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين الجاريين والعمل على القضاء على المعاملات التمييزية.
- اعطاء عناية اكثر للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية والعمل على تنمية طاقة التصدير.
- وضع سياسة اقتصادية تجارية واعتماد استراتيجية تنموية بعيدة المدى معتمدة على القدرات الذاتية مع شرط ان لا تكون مع شرو الانضمام الى المنظمة.
- تحرير الادارة الجارية من كل اشكال الضغط والمساومة اي الرشوة والتمييز.
- الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل العنصر الاساسي في العملية الانتاجية.
- التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهتمام القطاع العام بالقطاعات الاستراتيجية الكبرى مع الاستقلالية في التسيير.

[1] حاج يوسف سارة ام الخير، انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2015،ص.31.

[2] ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة-الاهداف والعراقيل، مجلة الباحث،العدد 3، المدرسة العليا للتجارة وجامعة الشلف،2004،ص،71.

- وضع عدد اكبر من الشروط الخاصة بالانضمام بهدف حماية القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في المدى المتوسط وهذا يتوقف على قدرة وكفاءة فريق الخبراء الجزائريين المفاوضين لان الشرط الوحيد للجزائر الذي يجب الوفد التمسك به هو حماية المنتوج الوطني.

المطلب الثاني: مراحل المفاوضات الجزائرية وأسباب تأخر انضمامها الىOMC

كانت الجزائر دولة مراقبة في منظمة الغات GATT من عام 1994،وفي اواخر 1994 قام وزير التجارة انذاك بتشكيل لجنة من اجل انشا مذكرة حول التجارة الخارجية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ومن ذلك الوقت اخذت الجزائر مسارات او مفاوضات تتماشى من شروط او احكام الانضمام ومن هنا سوف نبرز مختلف المسارات التى مرت بها الجزائر والمراحل سوف نتطرق اليها

الفرع الأول: مراحل المفاوضات متعددة وثنائية الاطراف

بعد تقديم الجزائر لمذكرة الانضمام وتم قبوله ،كان عليها القيام بإجراءات المفاوضات متعددة الاطراف وثنائية الاطراف وكذلك مفاوضات متعلقة بشأن الخدمات وسوف نقوم بذكرها وهي الاتي[1]:

1) مرحلة المفاوضات متعددة الاطراف

يشارك في المفاوضات متعددة الاطراف جميع اعضاء OMC ،حيث يتم من خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الانضمام والبحث في مدى توافقهما مع المنظمة، يجب على الدولة الطالبة الانضمام ان تقدم مذكرة مساعدة تكون على اساس ترتكز عليه مجموعة تعين خصيصا لدراسة لطلبها وكذا طرح اسئلة مختلفة على الدولة طالبة الانضمام، وتكون اسئلة شفوية او كتابية وعليها الاجابة عنها بكل شفافية حيث تكون هذه الاسئلة مركزة اكثر على نظام الاسعار وميزان المدفوعات والدعم الموجه للقطاعات كقطاع الزراعة والتعريفات الجمركية، التبادلات الخارجية.

2) مرحلة المفاوضات ثنائية الاطراف

يتم خلال المفاوضات الثنائية حول سلسلة تنازلات تخص التجارة الخاصة بالسلع والخدمات ويترجم ذلك في شكل قوائم على شكل جداول وتتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو من منظمة على حدى.

وتقوم الجزائر بالتحضير لهذه المفاوضات من خلال اللجنة وزارية المشتركة المكلفة بالتحضير ومتابعة المفاوضات.

[1] محفوظ لعشب ،مرجع سابق ،ص ص،48، 50.

3)مرحلة الالتزامات بشأن الخدمات

يجرى التفاوض على الالتزامات بشأن في تجارة الخدمات، وينتج عنه جدول من الالتزامات بشكل مناسب يلصق ببروتوكول الانضمام، ويقع توسيع هذا الجدول كذلك لبقية الاعضاء المنظمة استنادا لحكم الدولة بالرعاية.

الفرع الثاني: التسلسل الز مني للمفاوضات الجزائرية للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

يمكن سرد مراحل مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة على النحو التالي :

3افريل1987 في هذا التاريخ أبدت الجزائر نيتها بالانضمام الى الغات GATT وبالفعل قامت الجزائر بتقديم طلب رسمي للانضمام وقد تم تكوين فوج العمل للانضمام الجزائر الى الغات في 17 جوان 1987،وقد تم دراسة ملف الانضمام من طرف المجلس العام بالمنظمة لكن للأسف قوبل بالرفض لعدة اسباب منها سياسية كالتعددية الحزبية، و في 3 جانفي 1995 تم تحويل ملف الجزائر من الغات الى المنظمة العالمية للتجارة[1].

المرحلة الاولى

بتاريخ 5 جوان 1996 تقدمت الجزائر لطلب الانضمام للمرة الثانية للمنظمة العالمية للتجارة واشترط عليها انذاك تقديم وثيقة تحتوي على معلومات شاملة عن الحالة الاقتصادية وتقديم شرح النظام التجاري وحقوق الملكية الفكرية الجزائرية وتلقت الجزائر حينها 331 سؤال في جميع المجالات.

23و24 افريل1998 قامت الجزائر بتشكيل بعثة قوية بقيادة الوزير المتوفي بختي بلعايب انذاك حيث قامت هذه الاخيرة بلقاء مع فوج عمل بجنيف لدراسة المذكرة المقدمة من طرف الجزائر والتزمت حينها الجزائر باحترام شروط ومبادى المنظمة العالمية للتجارة كدعم القطاع الفلاحي مقابل حصول على العديد من الامتيازات التي تمنح لدول النامية.

المرحلة الثانية

سنة1999 من المفروض استئناف ثاني مرحلة من المفاوضات الا انها توقفت بسبب فشل المؤتمر الوزاري للمنظمة بسياتل وتزامنت هذه المرحلة مع مفاوضات الجزار مع الاتحاد الأوروبي في ظل الشراكة الأورومتوسطية والذي يجب التأكيد على انه لا تخل بالقواعد التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة ، وخلال سنة 2000 تم إنشاء مجلس التنسيق الذي يشرف على عمل اللجان الخاصة بالقطاعات والمجلس الوطني واستفاد خبراء جزائريون في نهاية سنة 2000ومطلع سنة2001 من دورات تكوينية حول السياسة

[1] عياش قويدر و ابراهيمي عبد الله، أثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، جامعة الاغواط،بدون سنة، ص،62.

التجارية لدى المنظمة العالمية للتجارة ،رغم هذا وجهت انتقادات لاذعة للملف الجزائري من طرف خبراء المنظمة بسبب احتوائه على حوالي 37 قاعدة تخرق مبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة ، وهكذا فشل اللقاء الذي دار ين وزير التجارة مراد مدلسي انذاك ورئيس المنظمة مايك مور وهذا جعل الجزائر تعمل على ادخالات تعديلات هامة على المنظومة الجبائية الجمركية، وهذا ما نص عليه فعلا قانون المالية التكميلي لسنة2001تحت رعاية وزير التجارة السيد حميد تمار في ذلك الوقت، وعمد الخبراء لدى الوزارة التجارة في 13ديسمبر 2001الى اعادة صياغة مذكرة الانضمام وقد تضمنت معلومات توضيحية حول النظام التجاري الجزائري والتغييرات المرتقبة على المنظومة الجبائية والجمركية من اجل ملاءمتها مع القواعد الدولية، وعزز اتفاق الدوحة والذي سمي ايضا« دورة النمو والتنمية » في نوفمبر 2001 مبدأ التفاوض لعدد كبير من الدول ،والهدف منه هو فتح البلدان المصنعة اسواق الاموال والخدمات فيها للبلدان النامية ،وهذا وضع حدا لكل التضاربات بشأن انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ،وقد تم إبرام الاتفاق المبدئي مع الاتحاد الاوروبي الخاص بالشراكة في بروكسل في 19 ديسمبر 2001 وقامت الجزائر بإيداع نقاط عرض الخدمات قصد الانضمام في 15جانفي2002[1] .

المرحلة الثالثة

تم استئناف المفاوضات الخاصة بدخول الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة في 7 فيفري 2002 بوفد يتكون من 40 خبيرا واخصائيين يتراسهم وزير التجارة وفي 29 افريل 2002 بدأت المفاوضات الاولى ثنائية الاطراف بجنيف، التي من خلالها يتم التفاوض حول سلسلة تنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع والخدمات ،ويترجم ذلك في تقديم قوائم على شكل جداول وتتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدا، وبالتالي يتضح ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية ونتائجها،أي على قدرة المفاوضيين الجزائريين ومدى تحكمهم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق وشروط إنضمام متوازنة مع عدم الافراط في تقديم التنازلات والالتزامات حتى لا يلحق الضرر الكبير باقتصادنا.

لقد اوضح وزير التجارة الجزائري في هذه الجولة مسار الاصلاحات المتمثل في خوصصة المؤسسات (قطاع الاتصال، السياحة، الطاقة والمناجم) ،وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع تأكيده على اعادة النظر في علاقة الجزائر الاقتصادية الدولية ،وذلك بتطبيق برنامج واسع لإصلاحات القانونية والتشريعية

[1] عبيدة سليمة، مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 8 ،2013 جامعة سعد دحلب،البليدة،ص ص،332،333.

وحتى المؤسساتية، وأكد على بغية الجزائر في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة واستعدادها لإتباع مبادئ وقواعد النظام التجاري الدولي.

عقدت المفاوضات الثنائية الثانية بجنيف ما بين 12 و14 من نوفمبر سنة 2002 و التي مست قطاع الخدمات، حيث قامت الجزائر باقتراح 9 قطاعات (القطاعان المضافان هما التربية والصحة)بدلا من 7 قطاعات وهذا من بين 11 قطاعا اضافة الى المشكل الزراعي ومعدل الدعم على التعريفات الجمركية[1].

الجولة الرابعة

16نوفمبر2002 انعقدت جولة بجنيف واهم ما جاء بهذه الجولة ،إثارة حقوق الملكية الفكرية والصراع ضد التزييف الذي مزال حاصلا في الاشياء المخترعة، كما اثيرت ايضا مواضيع حول التسعيرة الجمركية، كما تم الابقاء على ثلاث اسعار تجارية ثابتة لقوانين الجمركية 15% 5%،30% مع تساهل في السعر الثابت التجاري الاعلى 30% كما تم اقرار اخضاع التخفيضات الخاصة بالواردات التجارية الى التشريع الجزائري الذي يتماشى مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

جانفي 2003 اكد وزير التجارة آنذاك السيد" نورالدين بوكروح" استعداده للمفاوضات الثنائية استنادا للمذكرة الموضوعة في جوان 1996.

مارس2003 تم تقييم المفاوضات الثنائية، كذا متابعة الفحص القانوني التجاري الخارجي للجزائر حسب ما جاء في المذكرة الاولى والمعاهدة التحضيرية في جويلية 2001.

من 7الى 9مارس2003 تم تنظيم زيارة رسمية للجزائر من طرف مسؤولين هامين في المنظمة العالمية للتجارة ،وتم بالمناسبة للقا مع وزير التجارة الجزائري والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ، وقد تمت خلاله الاجابة عن الكثير من الاسئلة.

ومن27 الى29 افريل 2003 تم لقاء بين وزير التجارة السيد" نور الدين بوكروح" مع مدير البرنامج العالمي وتمحور اللقاء حول سبل الانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة[2].

الجولة الخامسة

20ماي 2003 توجه وفد هام برئاسة وزير التجارة السيد" نور الدين بوكروح "الى جنيف بمناسبة عقد الدورة الخامسة للمفاوضات التقى فيها مع فريق العمل المكلف بالانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ،حيث ضم الوفد المكلف بالإدارة المفاوضات 70 عضوا ،ممثلون لـ 25 وزراة وكذا قطاعات الجمارك

[1] عبيدة سليمة ،مرجع سابق ذكره،ص،333.

[2] فيصل لوصيف ،اثر السياسة التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة(1970-2012)،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير،تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة ،جامعة سطيف 1،2014،ص،167.

وذلك حتى يتسنى رعاية مصالح كل قطاع حفاظا على المصلحة العليا للاقتصاد الوطني وقد تمحورت هذه الدورة حول تتبع نظام التجارة الخارجية للجزائر،ومتابعة تطورات التغييرات الهامة في المجال التشريعي والمدى كالذي وصلت اليه المفاوضات الثنائية.

في 25 جانفي 2004 صرح المنسق الرئيسي للمفاوضين الجزائريين بأن المفاوضات الخاصة بانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة تسير في احسن الظروف، وقد أجابت الجزائر على 1200 سؤال كتابي للبلدان الاعضاء[1].

الجولة السادسة

انعقدت في شهر جانفي من سنة 2004 الجولة السادسة من المفاوضات، حيث طالبت منظمة التجارة العالمية مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام اليها هذا ما دفع رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الى استعمال حقه الدستوري بإصدار تعديلات دون استشارة النقابة والمنظمات الاقتصادية الجزائرية وعدم انتظار افتتاح دورة البرلمان الجزائرية الخريفية ،حيث تم تعديل 5 قوانين خاصة بالتجارة الخارجية وهي المنافسة، العلامات التجارية ،حقوق المؤلف ،براءة الاختراع ،الحقوق المجاورة وهي قوانين التزمت بها الحكومة الجزائرية قبل ان تخضع لقوانين المنظمة.

ان انخفاض عدد الاسئلة دليل على التقدم الملحوظ المسجل في المفاوضات ،وتركزت جل الاسئلة حول تجارة السلع(تنظيم الاسواق والخدمات والاجراءات في مجال الرسوم والرخص الجمركية و وما هو متبع في مجال تجارة الدولة والمساعدات المقدمة لدى التصدير) وكانت سنة 2004 توحي بانتهاء المفاوضات وخصوصا عندما قامت الولايات المتحدة في 5 فيفري 2004 بإعلانها أنها مستعدة لتقديم مساعدة تقنية للجزائر من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، كما أعلن ذات المصدر عن استعداد بلاده لتقديم مساعدات في مجال المسائل المتعددة الاطراف وأدوات الدفاع التجارية، زد على ذلك القرار الموقع من طرف الرئيس الامريكي في1 مارس 2004 والقاضي بمنح الجزائر معاملة تفضيلية في معاملات التجارية يسمح بالجزائر للحصول على تفضيلات هامة لبعض المنتوجات الصناعية و الزراعية و الصناعية التقليدية.

اعلنت وزارة التجارة ان المرحلة النهائية للمفاوضات سوف تنعقد بجنيف في 25 جوان 2004 والتي دار فيها النقاش حول المقترحات الجزائرية فيما يخص مسألة الحصص والتعريفات الجمركية، والمساعدات

[1] معلومات مقدمة من طرف وزارة التجارة تخص مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

الموجهة للطاقة ،والفلاحة والاجراءات الخاصة بالبراءات، وحقوق الملكية الفكرية والضبط والتشريع المالي والاقتصادي للبلد[1].

الجولة السابعة

بدأت الجولة السابعة من المفاوضات في شهر نوفمبر 2004،وترأس وزير التجارة السيد "نور الدين بوكروح" الوفد الذي يضم 36 خبيرا يمثلون عدة وزرات ،وقد تضمنت هذه المرحلة بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر الى الاسواق العالمية، ودراسة مشروع تقرير فرق العمل ومدى التقدم الذي أحرز في أجندة التحولات في المنظومة التشريعية الجزائرية ومدى مطابقتها لتشريعات وقوانين المنظمة العالمية للتجارة ، وفي هذا الصدد اعطى رئيس المجلس العام للمنظمة التجارة العالمية ورئيس فوج العمل المكلف بملف الجزائر "ديل كاسيتول" الامانة العامة إشارة البدء في تحرير التقرير، وأكد هذا الاخير ان الجولة القادمة (الثامنة) ستكون جولة ومرحلة حاسمة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ،وصرح وزير التجارة السابق في 22ديسمبر 2004 "ان الجزائر قد قطعت كل المفاوضات بنجاح ، وان انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة سيكون لامحالة خلال سنة 2005، وهذا دون تحديد الشهر بالضبط".

ورد العدد الاكبر من الاسئلة من الولايات المتحدة واستراليا والاتحاد الاوروبي،وكان ثلاثة ارباع من الاسئلة تخص السياسة المتبعة في مجال تجارة السلع وتنظيم الاسواق،الخدمات والإجراءات في مجال الرخص الجمركية الممارسات في مجال تجارة الدولة والاعلانات المقدمة لدى التصدير ،واولى عدد من الشركاء في المفاوضات اهتماما خاصا لمواضيع اخرى كالجباية وسياسة الاسعار والاسواق العمومية، نظام الخدمات ،نظام الملكية الفكرية[2].

الجولة الثامنة

25 فيفري 2005 انعقدت الجولة الثامنة حيث شارك الوفد الجزائري برئاسة وزير التجارة وضم ايضا الوفد مجموعة رؤساء تنظيمات ارباب العمل إضافة الى عضوين من الامانة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين حتى يشاركوا كملاحظين في المفاوضات، وتم مناقشة العروض الجديدة التي وافقت عليها اللجنة الحكومية في لقائها الذي عقد في 11جانفي 2005 لاسيما تلك الخاصة بالخدمات ، وقد تضمن هذا المقترح الجديد على تحرير 11 قطاع في مجال الخدمات و161 قطاعا فرعيا للمنافسة من بينها

[1] عبيدة سليمة ،مرجع سابق ذكره،ص،335.
[2] معلومات مقدمة من طرف وزارة التجارة تخص مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

الاتصالات السلكية اللاسلكية، الفندقة ،المياه والصحة والنقل ،إضافة على هذا المقترح رد الطرف الجزائري على مجموعة من الاسئلة التي طرحت خلال الجولة السابعة لحل عدد من القضايا من بينها (سياسة الخوصصة المتبعة ،المقاييس الدولية الخاصة بالاستثمارات ،فضلا عن إجراءات الحماية وتخصيص بعض المواد) وتخلل هذه الجولة لقاءات ثنائية مع العديد من الدول الاطراف في المنظمة كالولايات المتحدة الامريكية وسويسرا واستراليا إضافة الى بلدان اخرى ، طبعا يبقى الانضمام رهن وموافقة ومصادقة جميع الاعضاء، رغم هذا بقيت عدة المسائل محل نزاع لان الدولة الشريكة تشدد دائما على ضرورة على احترام رزمانة النصوص القانونية والتشريعية وتحديد سقف التعريفات الجمركية ،واليات تنظيم التجارة بما في ذلك الية ضبط السوق الموازنة ومسألة الدعم الفلاحي ،فضلا عن تحرير القطاعات الطاقية.

ويرى المحللون ان القوى الكبرى في المنظمة العالمية للتجارة ،لن تسمح بانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، ما لم يذعن الطرف الجزائري الى الضغوط التي يفرضها الاعضاء ،لاسيما المجموعة الاوروبية بشأن تحرير قطاع الخدمات وإقرار تسعيرة مغايرة للمواد الطاقوية ،من خلال ايجاد حلول لعبر سائر المنتجات على الاسواق الاوروبية ومشكلة الازدواج الضريبي والوحدة السعرية الموظفة في تسويق المحروقات برفع سعر الغاز في الجزائر ،وهو تصور شدد عليه المحافظ الاوروبي للتجارة "بيتر مندلسون" عندما اعلن "ان طريق لايزال طويلا امام الجزائر لبلوغ هذا الهدف" وتلميحه القوي ان انخراط الجزائر في منظمة العالمية قد يتأجل اذ لم تجد الجزائر حلولا ناجعة وشافية لشركائها الجدد ،وتأتي هذه التصريحات في سياق مضاد لجزم السلطات الجزائرية ان الانضمام في منعرجه الاخير ، بعدما هيأت منحاها التجاري عبر كثير من الاصلاحات المتعلقة بالمنظومة الجمركية والقانونية، من خلال إقدامها على تحديث وإلغاء وتعديل جوانب متعددة في منظومتها التسييرية من اجل تكييفها مع مقومات الانخراط في منظمة التجارة العالمية[1].

الجولة التاسعة

تم عقد الاجتماع التاسع لمجموعة العمل على انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة في 21 اكتوبر 2005 بمقر منظمة التجارة العالمية ،جدول اعمال هذا الاجتماع يركز على التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية في الوصول الى الاسواق ،واستعراض مشروع فريق العمل ،والتطورات المتعلقة

[1] طاشت طاهر، انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في القانون،فرع قانون الاعمال، جامعة مولود معمري،تيزي وزو،2013،ص،152.

بالتشريع الجزائري، وبالتزامن مع هذا الاجتماع عقدت اجتماعات ثنائية خلال الفترة من 18 الى 20 اكتوبر 2005 مع ممثلي بعض اعضاء المنظمة العالمية للتجارة بما في ذلك الولايات المتحدة وسويسرا ونيوزلندا وماليزيا وذلك كجزء من المناقشات بشأن النفاذ الى الاسواق السلع والخدمات.

صرح السيد" الهاشمي جعبوب" وزير التجارة في 19 جانفي 2006 بالمجلس الشعب الوطني بأن المفاوضات الجزائرية مازالت متواصلة ولقد تم طرح على الجزائر 128 سؤالا كانت معظمها من الاتحاد الاوروبي،كما اكد الوزير على اقتراب اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بالملف الجزائري برئاسة السيد "احمد أويحي" رئيس الحكومة[1].

الجولة العاشرة

بحثت الدول الاعضاء في 17 يناير 2008مشروع التقرير المراجع لمجموعة العمل، ويتضمن تقرير مجموعة العمل فحصا لنظام التجارة الخارجية الجزائري وكذلك الاصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال السنوات الاخيرة، حتى يصبح اطارها القانوني والمؤسساتي ملائما لقواعد منظمة التجارة العالمية، كما قام اعضاء مجموعة العمل بتقييم التقدم الحاصل في المفاوضات الثنائية الجارية حول دخول السلع والخدمات للأسواق ،والنقاط التي تبقى عالقة تتعلق بوجهات اختلاف النظر حول المسال الحساسة على سبيل مطابقة سعر الغاز الطبيعي تدريجيا مع ذلك المطبق في السوق الدولية وكذا الاصلاحات خاصة التشريعية بالجزائر ، ومن اجل ملائمة تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا قامت الجزائر بتعديل 36 نا تشريعيا وتنظيميا.

وقد أقر أعضاء فريق العمل التقدم الذي حققت الجزائر في إصلاح نظامها التجاري حتى يتلاءم تماما مع قواعد ومقتضيات منظمة التجارة العالمية، وهكذا إعتمدت الجزائر قوانين جديدة تتعلق بالحواجز الفنية للتجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية والملكية والفكرية والممارسات المضادة للاغراق والتدابير الوقائية وتدابير المقاصة وسياسات الاسعار والتقييم الجمركي واستيراد المواد الصيدلانية وتصدير اللحوم والابقار والمواشي والنخيل وقامت الجزائر خلال مسار انضمامها الى المنظمة بإجراء 10 جولات تفاوض والاجابة عن 1636 سؤالا[2].

الفترة التي بين 2009 و 2011 تم توقيف المفاوضات.

---

[1] طاشت طاهر، مرجع سابق ذكره،ص،153

[2] معلومات مقدمة من طرف وزراة التجارة تخص مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

في6 نوفمبر من عام 2012 حيث صرح وزير التجارة انذاك السيد" مصطفى بن بادة" بخصوص انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة انها قامت بتعديل40 قانونا ومرسوما لضمان التكيف وتوفير الظروف الموضوعية للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، موضحا بأن الجزائر سترد على اسئلة الدول الاعضاء في مجموعة العمل المشتركة ،ليشير ضمنيا الى مواجهة صعوبات مع بعض الدول في مسار الانضمام دون ذكرها صراحة.

واوضح السيد "بن بادة" بعد ندوة مشتركة جمعته مع رئيس مجموعة العمل المكلف بملف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ،"البرتو دالوتو" بأنه بعد اللقاء المنظم في مارس 2012 والملاحظات المقدمة لنا من قبل عدد من البلدان، قمنا بتحضير كل ما يتعلق بتغيير القوانين والتفاصيل الخاصة بالعقبات التقنية المتصلة بالتجارة والتغييرات القانونية المعتمدة ستوجه للأمانة العامة للمنظمة التجارة العالمية منتصف ديسمبر لتعرض خلال اللقاء المرتقب في 2013 في إطار مجموعة العمل[1].

الجولة الحادية عشر

في 5 أفريل من عام 2013 تم انعقاد الجولة 11 من المفاوضات للانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بجنيف وقد قدمت الجزائر في هذا الاجتماع 12 وثيقة تتعلق بعروض المراجعة المتعلقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المراجع ومقترحات تعديل وتكميل وتحيين تقرير مجموعة العمل وقد تحصلت الجزائر في هذه الجولة على دعم العديد من الدول الاسيوية منها الصين ودول امريكا اللاتينية، وفي نهاية 2013 ردت الجزائر على 1930سؤال يتعلق بمعلومات حول قانون التجارة والتنظيمات المعمول بها إضافة الى توضيحات فيما يخص نظام التجارة الخارجية عموما، كما جرت لقاءات ثناية مع كندا واستراليا ونيوزيلندا الجديدة وماليزيا واندونيسيا وتركيا وكوريا الجنوبية[2].

الجولة الثانية عشر:

في 31 مارس2014 عقدة الجزائر الجولة الثانية عشر بجينيف حيث تم مناقشة ردت الجزائر على الاسئلة الاضافية لأعضاء مجموعة العمل و المخطط الجديد للإصلاحات التشريعية الذي قدمته الجزائر مؤخرا وأشار الوزير بأن الجزائر تلقت منذ انعقاد الدورة 11 في أفريل 2013 بجنيف 170 سؤال جديد او طلب الجولة توضيح وقد تحصلت الجزائر خلال هذه الجولة على دعم العديد من الدول كما تم ذكرهم في الجولة 11[3] .

---

[1] طاشت طاهر،مرجع سابق،ص،153.
[2] معلومات مقدمة من طرف وزارة التجارة تخص مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة
[3] عبيدة سليمة،مرجع سابق،ص،336.

الى يومنا هذا ومازالت المفاوضات مستمرة والجزائر في صدد تحضير الجولة 13 ومن المرتقب انعقادها خلال جوان 2017.

الفرع الثالث: اسباب تأخر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

إلا انه ورغم مساعي الجزائر للان ضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وتنازلات التي قدمتها منذ سنة 1996 تاريخ تقديمها ملف الانضمام لم تفتح هذه الاخيرة لها الابواب بالرغم من انضمام العديد من الدول التي باشرت المفاوضات بعد الجزائر ويرجع ذلك الى مجموعة من الاسباب نذكر منها :

✓ **اسباب تتعلق بمصداقية الملف الجزائري:**من بين الاسباب المتعلقة بالملف الجزائري نذكر منها[1]:

- عدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة، وتضييق مساحات التفاوض لهوامش الحركة لديه وتبني النظرة المعتمدة على تغليب السياسة على الخبرة والاعتمادات الايديولوجية السياسية على المعطيات التقنية ،وهو ما يحول التفاوض سياسي اكثر منه اقتصادي.
- عدم تحديد رزمانة او برنامج واضح ، وعدم دقة المعطيات المقدمة خاصة منها الاحصائية، فتغيير الحكومات وتعاقب القوانين وتضارب المعطيات المقدمة من طرف كل هيئة جزائرية أفقد الملف الجزائري مصداقيته نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي والاطار التشريعي وعدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة.
- البطء المسجل في تجسيد الاصلاحات والتعهدات المقدمة ،قلل من وزن الملف الجزائري للإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

✓ **اسباب متعلقة بشروط الانضمام الخاصة بالدول النامية**

- **صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية او الاقل نموا:** نظرا للمزايا التي تمنح للدول النامية او الاقل نموا وكذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا بهدف الانضمام تتلقى صعوبات كبيرة بهدف الحصول على صفة الدولة النامية.

واصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا ،اذ يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام على ان تتخلى عن وضعها كدولة نامية، ومثال على ذلك لما طلب من الصين والمملكة العربية السعودية عن وضعهما كدولتين ناميتين ، فرفضتا ذلك وتمسكتا بصفة الدولة النامية [2].

---

[1] فيصل بهلولي،التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية،مجلة الباحث، العدد11،جامعة سعد دحلب البليدة،2012،ص،116.

[2] سليمان ناصر ،التكتلات الاقتصادية الاقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمة للتجارة، مجلة الباحث،العدد2002،1،جامعة ورقلة،ص،84.

- **العراقيل التي تحد من الاستفادة المرونة الممنوحة لدول النامية :** لقد استفادت الدول النامية والدول الاقل نموا التي انضمت خلال جولة الاورغواي من مرونة خاصة، لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من أجل الانضمام، تتلقى عدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونة وأصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة الى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام بل يجب عليها ان تتفاوض مع اعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا المرخصة وفي بعض الاحيان ليس كلها.

ذلك ان الدول النامية مجبرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ التزاماتها، بحيث أن الاعضاء الاخرى في المنظمة تضغط على عدم تمتع تلك الدول بالفترات الزمنية الممنوحة لها، والتي تم الحصول عليها خلال مفاوضات جولة الاورغواي ،اذ لم تحصل معظم الدول النامية التي انضمت الى المنظمة بعد 1995 من تلك الفترات ،رغم أنها دول نامية تتميز بنفس الظروف التي تتميز بها دول النامية التي إنضمت الى المنظمة خلال جولة الاورغواي[1].

- **العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية :** لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية التي تسعى الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة مرونة خاصة بحيث تستفيد من عدة استثناءات من القواعد ، فمثلا يمكن لدول الاعضاء في المنظمة ، ان تستخدم قيودا جمركية بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي لمواجهة ضروريات مثل تنفيذ برامج التنمية المحلية.

لكن في المقابل هناك عدة شروط تتلقاها الدولة النامية طالبة العضوية من قبل أعضاء المنظمة ، هذه الشروط لا تأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الخاصة بالدول النامية ، ونجد من بين هذه الشروط تحرير التجارة و تخفيض التعريفة الجمركية [2].

✓ **اسباب متعلقة بالاقتصاد الجزائري**

ونجد هناك بعض الاسباب التي تتعلق بالاقتصاد الجزائري نذكر منها[3] :

- الاقتصاد الجزائري يرتكز على قطاع واحد ووحيد وهو قطاع البترول والغاز الطبيعي حي يشكل المورد الاساسي للميزانية العامة للبلاد، ولا يترك هذا القطاع اي مجال لتوسع في المنظمة الانتاجية، فالمحروقات تساهم 95%من صادرات الجزائر.
- تراجع مردودية القطاع الفلاحي بالرغم من الاصلاحات التي قامت بها الدولة

[1] ناصر دادي عدون ومتناوي محمد ، مرجع سابق ،ص75
[2] فيصل بهلولي ،مرجع سابق ،ص،116
[3] فيصل بهلولي، مرجع سابق ،ص،116.

- طلب المنظمة العالمية للتجارة من الجزائر إلغاء قاعدة 49/51المسيرة للاستثمار الاجنبي في الجزائر لأنها تتنافى مع مبادىء المنظمة المتعلقة بالتنافس الحر هذا العائق جعل الحكومة الجزائرية تبحث عن حل وسط يرضى الطرفين مع الابقاء على موقف الجزائر السيادي حول الاستثمار الاجنبي في الجزائر

خاتمة الفصل الاول

يمكن القول بأن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية كانت اتفاقية قائمة على ركائز متينة مكنتها من مواصلة طريقها وتحقيق اهدافها لمدة تفوق 45 سنة وضمها العديد من الدول في هذه المدة، دليل واضح على قوتها ونجاح قواعدها وامتدادا لهذه الاتفاقية تم تأسيس المنظمة العالمية للتجارة ،حيث حملت على عاتقها مهمة تطوير حركة التجارة الدولية وزيادة في الانفتاح التجاري بين دول العالم ،بإنشاء نظام قائم على قواعد واسس صحيحة.

وتعرضنا الى مسار الجزائر وسبب طول المفاوضات مع المنظمة وشورط الانضمام اليها وفي ظل الانضمام المرتقب للجزائر الى المنظمة فهي تسعى الى تحرير تجارتها الخارجية وهذا ما سوف نتناوله في الفصل الثاني بعنوان واقع التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الانضمام الىOMC .

الفصل الثاني

واقع التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الانضمام الى omc

مقدمة الفصل الثاني

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية حيث توفر للاقتصاد ما يحتاج اليه من السلع وخدمات، غير متوفرة محليا، من خلال نشاط الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص ما لديه من فائض السلع والخدمات المختلفة وذلك عن طريق التصدير، تعتبر العمليات الاقتصادية سواء الدولية او الوطنية محركا اساسيا لنشاط التجارة الخارجية، اذ لها اثرا كبيرا على ميزان مدفوعات الدولة وتعتبر الجزائر واحدة من بين الدول التي تعتمد بدرجة عالية على تجارتها الخارجية في مجال صادرات المحروقات باعتبارها دولة مصدرة للبترول ، فحين انها تتميز بالتبعية الخارجية حيث تعتمد في توفير متطلباتها المعيشية من الاستيراد من البلدان الاجنبية، وفي ظل هذا الارتباط بالأسواق الخارجية واعتمادها على قطاع واحد في صادراتها فالجزائر قد سعت حول الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك عن طريق انضمامها الى تكتلات الاقتصادية من بينها الاتحاد الاوروبي في اطار الشراكة الاوروميتوسطية .

ومن اجل الاطلاع اكثر على تجارة الخارجية الراهنة للجزائر و حول اطار الشراكة الاوروجزائرية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني فقد قمنا بتقسيم الفصل كالاتي:

المبحث الاول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني:الشراكة الاورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي

المبحث الاول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الاساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد ، على اساس التبادل السلع والخدمات ما بين الدول كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها او استيراد حاجياتها من فائض دول أخرى.

المطلب الاول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة في اي اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي حيث تحتم على الدولة على السياسة التجارية لتحقيق الاهداف المنشودة من طرف الدولة .

الفرع الاول: مفهوم التجارة الخارجية واهميتها

1) مفهوم التجارة الخارجية: "تعرف التجارة الخارجية على انها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدول والعالم الخارجي، في صوره الثلاث المتمثلة في إنتقال السلع والخدمات و رؤوس الاموال "[1] .

2) اهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور مهم في حياة الامم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال تنظيم الموارد الاقتصادية، فتعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في اي مجتمع اقتصادي من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما او ناميا ،فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض[2].

من خلال ما سبق يمكن حصر اهمية التجارة الخارجية فيما يلي[3]:

- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية و تنافسية وبالتالي زيادة الدخل القومي و زيادة الرفاهية[4].
- القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الاموال الاجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية.

---

[1] حمشة عبد الحميد ،دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2013،ص،10 .

[2] نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة(2005-2012)،اطروحة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2014،ص ص،3 ،4.

[3] زبير طيوح، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر (1980-2013)،أطروحة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2015، ص ص،8 ،9.

[4] زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، ابي بكر بلقايد،تلمسان،2011،ص،3.

- القدرة على حصول التقنية و التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي الى زيادة الانتاجية عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا.
- إن الدول النامية اعتمادها على التجارة الخارجية ،يعتبر اعتماد اساسي حيث ان تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من استيراد رؤوس الاموال والخبرة والتقدم الفني من الخارج وتلك الدعائم أساسية في التنمية لدى تلك الدول ومن ناحية أخرى نجد أن الدول التي تسبقه في مجال التنمية تعتبر سوقا دائما لمنتجات الدول النامية من المواد الخام(الاولية)، وبالتالي مصدر من مصادر العملات الاجنبية لها.

الفرع الثاني: مراحل تطور قطاع التجارة الخارجية الجزائرية

مرت بمرحلتين هما[1]:

1) مرحلة احتكار التجارة الخارجية الجزائرية

مرت هاته المرحلة بدورها بمرحلتين اساسيتين هما:

أ) **مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية الجزائرية(1962 -1969)**:عقب الاستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي مما ادى الى متخذي القرار الى سن جملة من القوانين والمراسيم تحاول تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدا الرقابة.

ب) **مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية**:وبعد مرحلة الستينات ،جاء المخطط الرباعي الاول (1970-1973) ليصفح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية الجزائرية،حيث ابتداءا من 1971 تم اقرار على مجموعة من الاجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية وكان الهدف من الاحتكار هو التحكم في التدفقات الخارجية التجارية.

2) **مرحلة تحرير التجارة الخارجية:** بعد الازمة البترولية لسنة 1986 وزيادة عبىء المديونية الخارجية وكذا ضغط المنظمات الخارجية عملت الجزائر على اصلاح قطاع التجارة الخارجية اهم ما انه كان يميز هذا الاصلاح انه كان مرحلي ،فالمرحلة الاولى كانت عبارة عن تحرير مقيد، اما المرحلة الثانية فعرفت انها مرحلة تحرير خالي من القيود، واخر مرحلة هي تحرير تام حيث تزامن ذلك مع برنامج التعديل الهيكلي ومن اهم الاجراءات المتخذة في هذه المراحل منها(تخفيض قيمة العملة الوطنية، رقع الدعم على الاسعار، تغيير السياسة الجمركية)

[1] سلطاني سلمى،دور الجمارك فيي سياسة التجارة الخارجية –دراسة حالة الجزائر-،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط والتنمية،جامعة الجزائر،2003،ص ص،39، 43.

الفرع الثالث: خصائص التجارة الخارجية الجزائرية

تمتلك الجزائر ثروة هائلة تؤهلها الى تطور اقتصادها، حيث تزخر بإمكانيات زراعية كالحمضيات والزيتون والشعير ...الخ بالإضافة الى تربية المواشي ،بالإضافة الى المعادن والفوسفات ..الخ بالإضافة الى غناها بالبترول والغاز اللذان يعتبران موردان اساسيان يعتمد عليهم في الاقتصادي الجزائري فضلا عن وجود بنية تحتية من الصناعة والخدمات[1].

ولكن الكثير من الاقتصاديين يتكلمون على هشاشة هذا الاقتصاد وهشاشة تجارته الخارجية، وكذا تبعيته المطلقة للخارج ،وهذه لها علاقة بالمبادلات سواء الصادرات او الواردات فمثلا عن المنتوجات الغذائية نجد ان معظم احتياجاتنا الغذائية مستوردة، وكذلك بالنسبة الى تموين القطاع الصناعي فإمدادات هذا الاخير يأتي من الخارج بالإضافة الى ضعف التكامل بين الصناعات رغم ان هذا التكامل كان يشكل جوهر استراتيجية التصنيع في الجزائر، قد حاولت الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانيات احياء الرغبة في التصدير لدى السلطات العمومية فإتخذت الجزائر العديد من الاجراءات والتدابير مثل وضع هياكل للدعم وأدوات مساندة الصادرات خارج المحروقات ورغم تحسن الوضعية المالية للجزائر والتراكم الاحتياط من العملة الصعبة الا ان النتائج لم تتغير الى يومنا هذا حيث هناك تفاوت بين التوقعات والانجازات بالرغم من التشجيعات التي اتخذت في الاصلاحات الاقتصادية، حيث يرجع سبب ذلك الى إنفصال المؤسسة الجزائرية عن الاسواق الخارجية ونعني بذلك ان المؤسسة الجزائرية فقدت التمهين او التدريب وهو ما إنعكس سلبا على مؤسستنا في الوقت الحالي، والاقتصاد الجزائري يعيش في عزلة عن العالم الخارجي اي انه لم ينضم الى اي تكتل الا في السنوات الاخيرة وذلك من خلال الشراكة الاورومتوسطية.

الفرع الرابع: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

من ابرز مميزات ميزان المدفوعات هي كالاتي[2]:

- **عدم إستقرار أسعار الصادرات:** تعتبر الجزائر من الدول احادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90"% من صادراتها ،وبالتالي تخلق خصائص الطلب والعرض على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم إستقرار أسعارها ،حيث كلما كانت أسعار المحروقات اكثر تعرضا لتقلبات ،كلما زاد تعرض ميزان المدفوعات للتقلبات ،وبالتالي زيادة احتمالات تعرض ميزان المدفوعات للعجز.

[1] جلطي غالم ،التجارة الخارجية للجزائر وأهميتها في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي، ورقة بحثية ملتقى وطني بعنوان إبراز استراتيجية التجارة الجزائرية في ظل الانفتاح التجاري، جامعة تلمسان،2006،ص،2.

[2] قطاف الويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2013 ،اطروحة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة اكلي محند الحاج،البويرة،2014،ص ص،60-61

- **إنخفاض معدل التبادل الدولي:** يعرف معدل التبادل الدولي بأنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات (px/pm) وبإعتبار ان الجزائر دولة نامية فإن سبب تدهور معدل التبادل الدولي يكمن في المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها مما يؤدي بالضرورة الى انخفاض أسعارها.
- **ضعف القاعدة الانتاجية:** تتميز القاعدة الانتاجية للدول النامية عامة والجزائر خاصة بالأحادية وعدم التنوع في صادراتها، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها، وبالتالي ضعف القدرة التنافسية على المستوى الداخلي او الدولي[1].

المطلب الثاني: واقع التبادلات التجارية الجزائرية

عرفت التجارة الجزائرية العديد من التطورات في الصادرات والواردات ويعود سبب ذلك الى عدة اسباب الامر الذي نتج عنه فوائض في سنوات وعجز في سنوات.

الفرع الاول: واقع التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

إن واقع الصادرات الجزائرية منذ سنوات الاستقلال الى يومنا هذا عرف بإعتماده غلى قطاع المحروقات واهمال الصادرات خارج المحروقات التي لم يقدم لها الاهتمام الكافي وهذا ما سوف نبرزه من خلال عرض التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية ومدى سيطرة قطاع المحروقات

[1] جميلة الجوزي،ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد11،جامعة الجزائر 2012،3،ص،229.

الجدول رقم (2): يوضح التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016) .

الوحدة:مليون دولار

السنوات	المحروقات	المواد الغذائية	المواد الخام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات صناعية	تجهيزات استهلاكية	التجهيزات الفلاحية
2005	45588	67	134	656	36	14	/
2006	53608	73	195	828	44	43	1
2007	69605	88	169	993	46	35	/
2008	77192	119	334	1384	67	32	1
2009	44411	113	170	692	42	49	/
2010	56143	315	94	1056	30	30	/
2011	71662	355	161	1496	35	15	/
2012	70571	315	168	1527	32	19	/
2013	63326	402	109	1610	27	17	/
2014	60146	323	110	2350	15	10	/
2015	32699	235	106	1597	19	11	1
2016	27102	327	84	1299	53	18	/

المصدر :متوفر على الموقع الالكتروني المركز الوطني للإعلام الالي والاحصاء تابع للجمارك C.N.I.S www.cnis.dz (17ماي 2017).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(2) ان المحروقات تحتل على اعلى قيمة من الصادرات الجزائرية عكس الصادرات الاخرى نلاحظ تدهور كبير خاصة في التجهيزات الفلاحية .

بالنسبة للمحروقات نلاحظ في الفترة 2005 الى غاية 2006 تطور ملحوظ في زيادة صادرات من المحروقات اذ كانت في سنة 2005 مجموع صادرات من المحروقات 45588 مليار دولار بينما في سنة 2006 تمثل القيمة53608 مليار دولار حيث استمر هذا التزايد في قيمة صادرات من المحروقات الى غاية سنة 2008 بقيمة77192 مليار دولار، بينما في سنة 2009 تراجعت قيمة صادرات وتمثلت قيمتها في مليار دولار ويرجع هذا السبب في تراجع سعر برميل من البترول انذاك .

في الفترة ما بين 2010 الى غاية 2011 نلاحظ من خلال الجدول زيادة قيمة صادرات من قطاع المحروقات حيث كانت في سنة 2009 تمثل 44411 مليار دولار لتقفز الى56143 مليار دولار.

في الفترة ما بين 2010 الى غاية 2011 نلاحظ ارتفاع في حجم صادرات من المحروقات حيث كانت تمثل 56143 مليار دولار من سنة 2010 و في سنة 2011 زادت قيمة الصادرات اذ تمثل 71662 مليار دولار، بعد سنة 2011 تراجعت قيمة الصادرات من المحروقات لتصل الى 60146 مليار دولار في سنة2014 لتنخفض بعد ذلك لتصل 27مليار دولار في سنة 2016

بالرغم من كل هذا إلا ان المحروقات تبقى تحتل الصدارة من حيث قيمة اجمالي الصادرات الجزائرية.

لنجد في المرتبة الثانية المواد نصف مصنعة متحسنة نوعا ما طوال الفترة المدروسة سجلت اعلى قيمة لديها سنة 2013 قدرت ب1610مليار دولار لتليها المواد الغذائية هي الاخرى شهدت طورا ملحوظا مسجلة اعلى قيمة لديها سنة 2013 ب402مليار دولار لتأتي كل من المواد الخام والتجهيزات الصناعية وتجهيزات الاستهلاكية في المراتب الاخيرة ،حيث نجد التجهيزات الفلاحية منعدمة في العديد من السنوات وهذا ما يفسر اهمال القطاع الفلاحي

الفرع الثاني: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

الجدول رقم (3): يوضح التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة(2005-2016)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	الطاقة	التجهيزات الفلاحية	المواد الخام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات صناعية	السلع الاستهلاكية	المواد الغذائية
2005	2012	160	751	4088	8452	3107	3587
2006	244	96	843	4934	8528	3011	3800
2007	313	142	1277	6918	9954	4008	4827
2008	595	86	1376	9154	15434	5036	7796
2009	549	234	1201	10165	15140	6145	5863
2010	945	330	1406	9944	15573	5987	6027
2011	1164	229	1776	10431	15951	7944	9805
2012	4955	329	1839	10629	13604	9997	9023
2013	4356	449	1766	10810	15745	12205	9572
2014	2851	657	1834	12740	18906	10287	10287
2015	2376	664	1560	12034	17076	8676	9316
2016	1292	501	1559	11482	15394	8275	8224

المصدر: – متوفر على موقع المركز الوطني للإعلام الالي والاحصاء تابع للجمارك www.cnis.dz (15ماي2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) اعلاه ان هناك سيطرة بعض المنتجات على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة وهي (مواد نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية)

فقد احتلت التجهيزات الصناعية المرتبة الاولى اذ نلاحظ ارتفاع ملحوظ ما بين سنة 2005 الى غاية سنة 2011 ،اذ كانت تمثل قيمة التجهيز الصناعي من اجمالي الواردات من سنة 2005 ب 8452 مليار دولار لتصل في سنة 2011ب 15951 مليار دولار .

في سنة 2012 تراجعت قيمة الواردات من التجهيز الصناعي حيث قدرت ب 13604مليار دولار ،وفي سنة 2013 ازدادت قيمة الواردات من التجهيز الصناعي فقدرت ب 15745 مليار دولار وبقيت في الزيادة الى غاية 2014 الى ان وصلت قيمتها 18906 مليار دولار،لكن سرعان ما انخفضت حجم الواردات لتصل 15394مليار دولار من سنة 2016.

وهذا ما يفسر الاعتماد الكبير للجزائر على ورادات هذ السلع وضعف الانتاج الصناعي.

مواد نصف مصنعة احتلت المرتبة الثانية من اجمالي الواردات الجزائرية، ومن خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة الواردات من المواد نصف مصنعة ارتفعت خلال الفترة (2005-2009) فقدرت قيمتها من سنة 2005 ب4088 مليار دولار لتصل الى 10165 مليار دولار سنة 2009، اما في سنة 2010 فقد عرفت تراجع كبير اذ بلغت قيمتها 9944 مليار دولار، لكن في الفترة ما بين 2011الى غاية 2014 عرفت تزايدا مستمرا طوال هذه الفترة.

بالنسبة للمواد الغذائية عرفت طوال هذه الفترة زايدا مستمرا ماعدا سنة2009 تراجعت قيمتها وقدرت 5863 مليار دولار،وهذا مايفسر التبعية للخارج في المنتوجات الغذائية وضعف القطاع الزراعي.

اما فيما يخص السلع الاستهلاكية فهي كباقي الواردات الاخرى تميزت بزيادة خلال الفترة المدروسة لتصل قيمتها الى10287 مليار دولار في سنة 2014.

أما فيما يخص الواردات السلعية من الطاقة ومواد الخام والتجهيز الفلاحي فقد احتلت المراتب الاخيرة وخاصة التجهيز الفلاحي وهذا ما اثر سلبا على القطاع الفلاحي من خلال اهماله.

ويظهر من خلال تحليل لواقع الواردات الجزائرية ان الجزائر تعتمد على توفير متطلباتها بمختلف انواعها على الدول الاجنبية ، وهذا ما ادى الى التبعية الخانقة التي تعاني منها وهذا ما يفسر زيادة قيمة الواردات من سنة الى اخرى وهي مرشحة لزيادة.

الفرع الثالث: واقع الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005 -2016)

عرف الميزان التجاري الجزائر عدة تغيرات نتيجة تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية وهذا ما سوف يتم توضيحه في الجدول الاتي

الجدول رقم(4): الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2005-2016)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2005	46001	20357	25644
2006	54613	21456	33157
2007	60163	27640	32532
2008	79298	39479	39819
2009	45194	39294	5900
2010	57053	40473	16580
2011	73489	47247	26242
2012	71866	50376	21490
2013	64974	55028	9946
2014	60054	58580	1474
2015	34668	51702	17034-
2016	28883	46727	17844-

المصدر: -من اعداد الطالبة بناءا على الجدولين(2)و(3)

الشكل رقم(2): تطور الصادرات الجزائرية طوال الفترة (2005-2016)

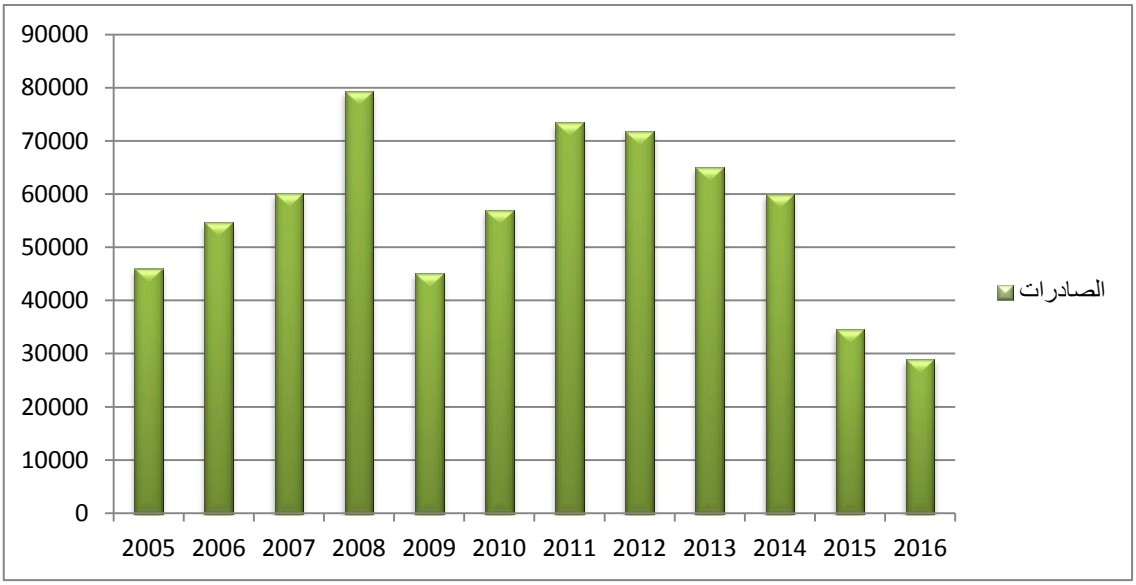

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(4)

الشكل رقم(3):تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

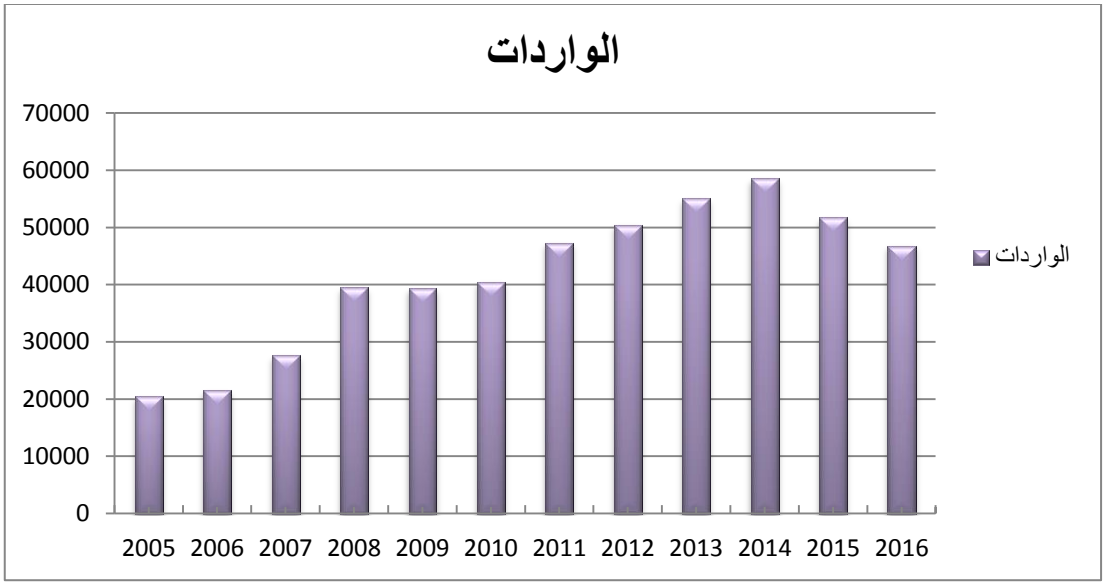

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(4)

الشكل رقم(4):تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2005-2016)

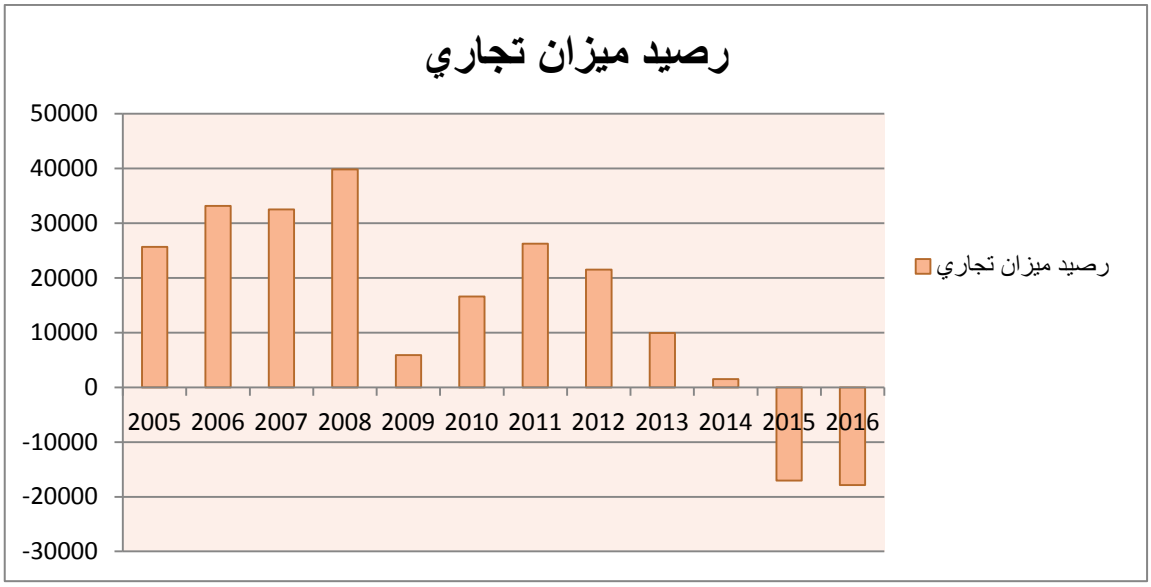

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(4)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(4) والشكل رقم(4)ان رصيد الميزان التجاري سجل فائضا خلال الفترة 2005 الى غاية 2008 حيث وصلت قيمته 39819 مليار دولار والسبب يعود الى ارتفاع قيمة البترول، بينما سنة 2009 سجل انخفاضا كبيرا بقيمة 5900 مليار دولار والسبب في ذلك هي تراجع قيمة البترول

في سنوات 2010 و2011 و2013 حقق الميزان التجاري فائضا بقمتي 16580مليار دولار و26242 مليار دولار و على التوالي، وبحلول 2014 تراجع رصيد الميزان التجاري ليصل الى 1474 مليار دولار واستمر الحال الى غاية 2016 حيث عرف عجزا كبيرا.

مما سبق نستنتج ان الجزائر بالرغم من الفائض الذي حققته في ميزانها التجاري خلال عدة سنوات الا ان الاقتصاد الوطني مزال الى الحد الان يعاني من عدة مشاكل، من بينها ان الجزائر تعتمد على المحروقات في صادراتها حيث تفوق نسبتها 90% ، وهذا عكس صادرات خارج المحروقات تساهم بنسبة ضئيلة في صادرات الجزائر مقارنة بالمحروقات ، بحيث ان معظم احتياجاته مرتبطة بالأسواق الخارجية وهذا دليل ان الجزائر بلد مستورد بلا منازع وهذا ما أكدته الوتيرة المتزايدة في الواردات حسب الجدول (3) والشكل(3) ،مما اجبرها الى التبعية للخارج هذا ما جعلها دولة ضعيفة البنية اقتصاديا وهذا لا يؤهل الجزائر بأي حال من الاحوال الى تحرير تجارتها الخارجية ومع ذلك سعت الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحسين وضعية التجارة الخارجية ومساعدتها على الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وذلك

من خلال ابرامها اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي في اطار الشراكة الاورومتوسطية وهذا ما سوف نتطرق اليه في المبحث الثاني

المبحث الثاني : الشراكة الاوروجزائرية كألية للاندماج في الاقتصاد العالمي

لقد إتسمت الشراكة الاورومتوسطية بمنهج كلي مقارنة بالمبادرات التي تم طرحها من قبل الاتحاد الاوروبي تجاه جيرانه على ضفتي المتوسط جنوبا وشرقا، في عقدي الستينات والسبعينيات بحيث يضم اتفاق الشراكة إضافة الى العوامل المالية والاقتصادية ،فقد طرحت أهداف سياسية واجتماعية وثقافية، وذلك تهدف الشراكة الاورومتوسطية الى إقامة تكتل اقتصادي بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتوسط الذين يعتبرون اطرافا نامية ومن بين هؤلاء الشركاء الجزائر التى وقعت على اتفاقية الشراكة في أفريل 2002 لتدخل حيز التنفيذ في ستمبر2005 من هذه نقطة سوف نتطرق الى الشراكة الاورجزائرية وانعكاساتها على الجزائر.

المطلب الاول :الشراكة الاورو متوسطية

من ابرز صيغ التعاون بين الدول الشمال والدول الجنوب هي الشركة الارورمتوسطية وهذا ما سوف نقوم بدراسته في هذا المطلب .

الفرع الاول :تعريف الشراكة الاورومتوسطية

تعرف الشراكة كما تضمنه مؤتمر برشلونة هو اتفاق يشمل كل الجوانب السياسة والاقتصادية والاجتماعية ،فهي عملية لتوسيع الدعم الاوروربي للدول التي تعاني من مشاكل جمة وذلك من خلال دعوتهم لدخول في النظام الرأسمالي لمواكبة التحولات الجديدة والمتسارعة والتقدم الهائل في شتى الميادين [1].

الفرع الثاني :اهداف الشراكة الاورومتوسطية

1) اهداف الشراكة الاورومتوسطية

من بين اهداف الشراكة الارورمتوسطية نذكر مايلي[2]:

أ) **الشراكة في المجال السياسي والامني :** إحترام مبادئ القانون الدولي من اجل الاستقرار والسلام و تسوية الخلافات بوسائل سلمية والمساواة في الحقوق بين الشعوب وحقهم في تقرير المصير[3].

---

[1] هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2013،ص،38.

[2] زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية المغاربية، اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات اورو متوسطية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2011،ص ص ص،53،52، 55،54 .

[3] سمارة فيصل، البعد الانساني الشراكة الاورومغاربية من مسار برشلونة الى الاتحاد من اجل المتوسط(1995-2008)،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع تنظيم سياسي وعلاقات دولية،جامعة مولود معمري،تيزي وزو،2013،ص،33.

ب) الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي: ويقوم هذا المجال على تنمية الموارد البشرية وتطويرها مع ضرورة احترام الاديان والعادات والتقاليد لشعوب المنطقة وتشجيع الحوار بين الثقافات لتحقيق التقارب بين الشعوب[1] .

ج)الشراكة في الجانب الاقتصادي والمالي :ويهدف هذا الجانب الى تحسين الاوضاع المعيشية عن طريق زيادة فرص التوظيف والاسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وكذا اقامة منطقة لتبادل الحر.

والتعاون في المجال الزراعي وفق مناهج حديثة بالاعتماد على احدث التقنيات وتنويع الانتاج مما يقلل من العجز الغذائي[2].

من بين الدول التي قامت بتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوروبي سنأخذ عينة من بينهم الجزائر.

المطلب الثاني :العلاقات الجزائرية الاوروبية من التعاون الى الشراكة

الفرع الاول: الجزائر والاتحاد الاوروبي قبل الشراكة

لم توقع الجزائر خلال فترة الستينات إتفاقية المشاركة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، مثل ما فعل كل من تونس والمغرب سنة 1969 ، ذلك أن العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية منذ أواخر الخمسينات، تمثلت أساسا في موروث الحقبة الاستعمارية، التي وضعت الاقتصاد الجزائري في إرتباط مباشر مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو ميراث أخذ طابعا رسميا بتوقيع اتفاقيات ايفيان 19 مارس 1962، المتضمنة إستقلال الجزائر مع الاستمرار في الارتباط الاقتصادي بفرنسا وبالتالي، إزاء اروربا وهكذا تمكن الجزائر المستعمرة السابقة من متابعة الحصول على النظام التفضيلي لصادراتها نحو المجموعة اضافة الى الامتيازات المحصل عليها في اتفاقية ايفيان فيما يخص السوق الفرنسية[3].

انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول الى اتفاق في اطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة وبهذا وقعت الجزائر في 26 افريل 1976 على غرار باقي

---

[1] إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الاوروبي على ضوءاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية –دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكمية، اطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،2013،ص،112.

[2] علاوي محمد لحسن،اتفاقيات الشراكة الاوروعربية:شراكة حقيقية ام شراكة واردات(مع التركيز على تجارة المنتوجات الزراعية)،مجلة الواحات للبحوث والدراسات،العدد16،جامعة ورقلة ،2012 ،ص،143.

[3] بن سونة العجال، اتفاق الشراكة الاوروبية الجزائر واثاره على الاقتصاد الوطني،اطروحة لنيل شهادة ماستر في الحقوق،تخصص ادارة اعمال،جامعة خميس مليانة ،2014،ص،28

الدول المتوسطية اتفاقية التعاون والتي دخلت حيز التنفيذ رسيما في نوفمبر 1978 وكان الهدف منها ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الاوروبية[1].

الفرع الثاني: اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي

قامت الجزائر بإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي بعد اتفاقية التعاونية لسنة 1976 فقد عقدت اتفاقية الشراكة في 22 افريل 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ بداية من الفاتح سبتمبر 2005.

وقد شملت هاته الاتفاقية تعاون في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية سوف نقوم بذكر هاته الاهدااف

1) اهداف الشراكة الاوروجزائرية

سوف نذكر منها مايلي [2]:

- اقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح باقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملية ،تساهم في تحقيق رفاهية وامن المنطقة المتوسطية.
- حرية تنقل البضائع (التبادل التجاري) وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل والتي كان من المقرر اقامتها سنة 2017 وتم تاجيلها الى سنة2020[3].
- ضمان حرية تنقل رؤوس الاموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر بالاضافة الى اعادة توظيف هذه الاستثمارات[4].
- دعم وتطوير القطاع الفلاحي .
- اتفاق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في انشاء او تاسيس المؤسسات في اقليم الطرف الاخر، وتحرير الخدمات المالية، البنكية، المواصلات و الاتصالات..الخ).
- التعاون الاجتماعي والقافي بين الطرفين ، ويتضمن ضرورة تحسين النظام القانوني للعمال المهاجرين ومساواتهم مع العمال المحليين وتنقل الاشخاص مع اتخاذ كافة التدابير قصد مكافحة الهجرة غير الشرعية ،وكذلك العمل على زيادة التعاون الثقافي والتربوي من خلال تشجيع تبادل المعلومات والخبرات.

---

[1] محمد لحسن علاوي و كريم بوروشة،تفعيل الشراكة الاوروجزائريةكالية للاندامج في الاقتصاد العالمي،المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية،العدد 4، جامعة ورقلة وجامعة جيجيل،2016،ص،35 .

[2]نذير بطاطش،التعاون الاوروبي- الافريقي بين الشراكة والتبعية:ا لجزائر نموذجا ،اطروحة لنيل شهادة الماجيستر في القانون،تخصص قانون تعاوني دولي، المركز الجامعي اكلي محند اولحاج،البويرة،2010،ص،33

[3]تصريح وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي السيد رمضان لعمامرة في جريدة الخبر الصادرة في 13 مارس 2017.

[4]علي لزعر وبوعزيز ناصر،تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائري في ظل الشراكة الاوروومتوسطية، ابحاث اقتصادية وادارية،العدد 5، المركز الجامعي سوق اهراس وجامعة 8 ماي 1945 قالمة،2009، ص،30.

- التعاون المالي والذي يقوم على ضرورة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية،وترقية الاستثمار الخاص،والنشاطات المولدة لمناصب العمل [1].
- الاتفاق بما يخص قضايا العدالة والشوؤن الداخلية ،حيث اتفق الطرفان على تفعيل مؤسسات الدولة وتعزيز دولة القانون والتعاون في المجال القانوين والقضائي ،مكافحة تبييض الاموال ومحاربة التمييز العنصري.

الفرع الثالث: اثر الشراكة الاوروجزائرية على التجارة الخارجية

ان اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي رغم تعدد المجالات التي تضمنها،الا ان القطاع الذي يحظى بأكثر اهمية هو القطاع الصناعي بذلك سوف نتطرق الى اثار الشراكة على بعض القطاعات الجزائرية.

1) اثر الشراكة على القطاع الصناعي

أ)اثار اتفاق الشراكة على الاستثمارات

ان اتفاق الشراكة الاورو جزائرية له تأثير كبير في جلب الاستثمارات الاجنبية مما يساعد الجزائر على تحقيق التنمية المرجوة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

إن المتتبع لسياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يلاحظ أن الجزائر كانت من الدول الأكثر تقييدا لهذا النوع من الاستثمارات ,حيث لم تكن هناك تشريعات أو أطر مؤسسية تعمل على تحفيز المستثمرين الأجانب لتوظيف أموالهم في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني سواء الإنتاجية منها أو الخدماتية ,غير أنه بعد الأزمة الاقتصادية التي عانت منها الجزائر في ثمانينات القرن الماضي وتفاقم حجم المديونية ,بادرت الجزائر إلى سن جملة من القوانين والتشريعات المنظمة للإستثمارات الهادفة إلى تقديم الامتيازات والضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب[2]

وقد قامت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على نشر بعض منجزات الاستثمار داخل الجزائر سوف نقوم بتلخيصها في الجداول الاتية.

---

[1] سمينة عزيزة،الشراكة الاوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة،مجلة الباحث،العدد9،2011 جامعة بسكرة،،ص،153.

[2] محمد سارة،الاستثمار الاجنبي في الجزائر-دراسة حالة اوراسكوم،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر ،تخصص قانو الاعمال،جامعة منتوري،قسنطينة،2010،ص،49.

الجدول رقم(5): ملخص حصيلة المشاريع الاستثمارية(المحلية والاجنبية) في الجزائر حسب النشاط خلال الفترة(2002-2015)

الوحدة:مليون دينار جزائري

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
الزراعة	1280	176019	52360
البناء	11290	1323698	245911
الصحة	809	127684	19105
الصناعة	9231	6503533	388219
النقل	30669	1027480	158016
السياحة	789	982934	54862
الخدمات	6226	964388	107089
التجارة	2	37514	4100
الاتصالات	5	428963	4348
المجموع	60239	11572213	1034016

المصدر: متوفر على الموقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz (19ماي2017) .

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان قطاع النقل في صدارة من حيث عدد المشاريع الاستثمارية ليليه كل من البناء ثم الصناعة ،الخدمات،الزراعة ،الصحة،السياحة على التوالي.

بالرغم من ان النقل يتصدر المجموعة نشاطات الا انه لم يوفر من حجم المبلغ الكافي لتغطية العجز في النقل ، اذ نجد اعلى قيمة في المشاريع الاستثمارية لدى النشاط الصناعي وكذلك حتى في عدد مناصب الشغل المتوفرة في هذا نشاط مما يدل اهتمام الدولة والدول الاجنبية بهذا النشاط واهمال باقي نشاطات اخرى خاصة التجارة والاتصالات نجدهم في ادنى مستوى سواء من حيث عدد المشاريع الاستثمارية او من حيث مبلغ المشاريع في نشاطين وفي عدد مناصب الشغل لذك يجب دعم هذه نشاطات وتشجيع الاستثمار سواء المحلي او الاجنبي في جانب قطاع الخدمات الذي مزال الى الحد الان يعاني تدهورا كبيرا.

الشكل رقم(5):يوضح عدد المشاريع الاستثمارية(المحلية والاجنبية) في الجزائر حسب نوع النشاط خلال الفترة (2002-2015)

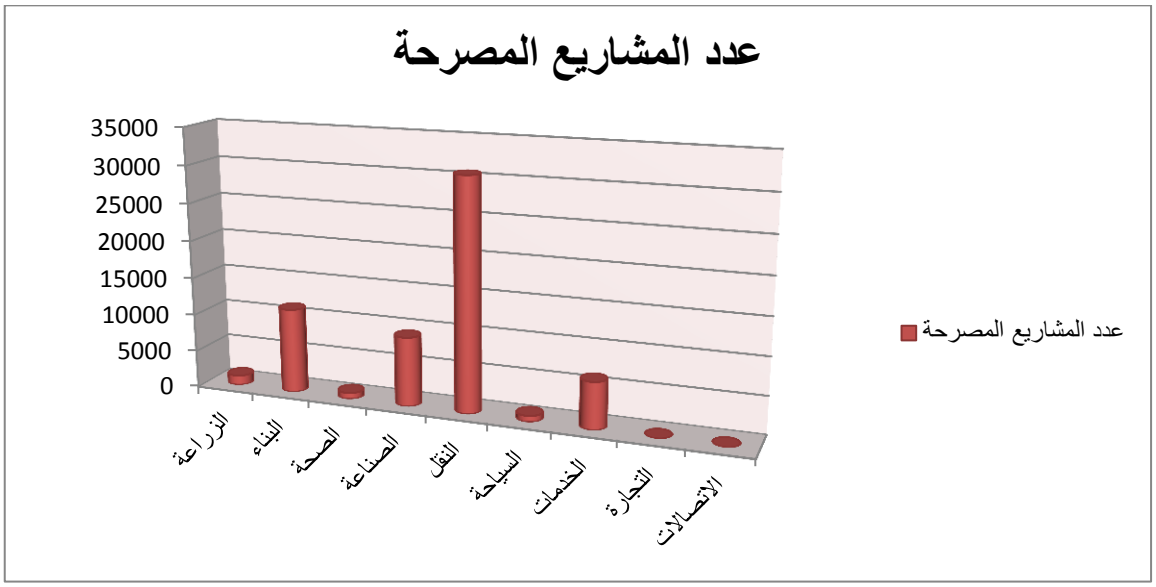

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم(5)

الشكل رقم(6):يوضح مبلغ المشاريع الاستثمارية(المحلية والاجنبية) في الجزائر حسب نوع النشاط خلال الفترة(2002-2015)

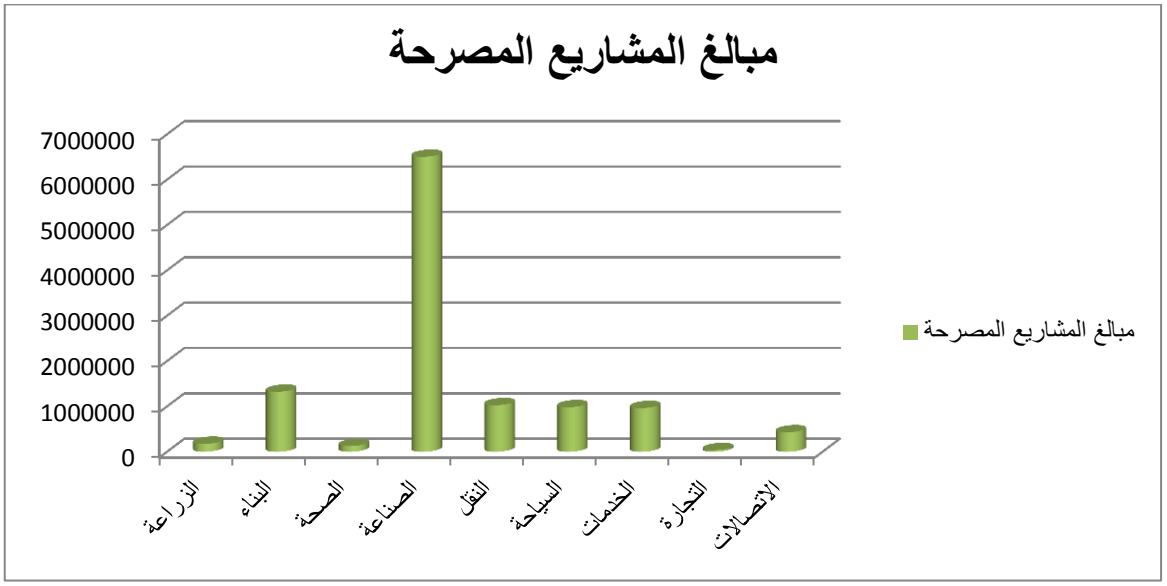

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم(5)

الشكل رقم(7):يوضح عدد مناصب الشغل للمشاريع الاستثمارية(المحلية والاجنبية) في الجزائر حسب نوع النشاط خلال الفترة (2002-2015)

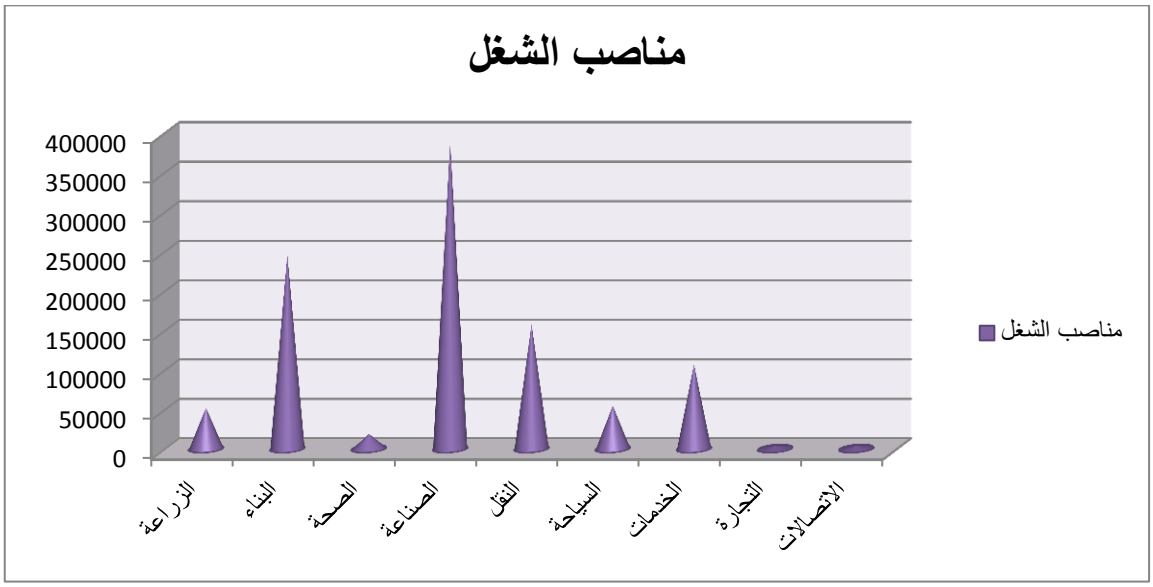

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم(5)

الجدول رقم(6): ملخص حصيلة المشاريع الاستثمارية (المحلية والاجنبية)في الجزائر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2002-2015)

الوحدة:مليون دينار جزائري

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	القيمة بمليون دج	عدد مناصب الشغل
إنشاء	34754	5996367	558619
توسيع	24404	4731214	450721
اعادة هيكلة	3	479	92
اعادة تأهيل	927	306247	12386
اعادة تأهيل- توسيع	151	537905	12198
المجموع	60239	11572213	1034016

المصدر: متوفر على الموقع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz (19ماي 2017) .

الشكل رقم(8) : عدد المشاريع الاستثمارية (المحلية والاجنبية) في الجزائر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2002-2015)

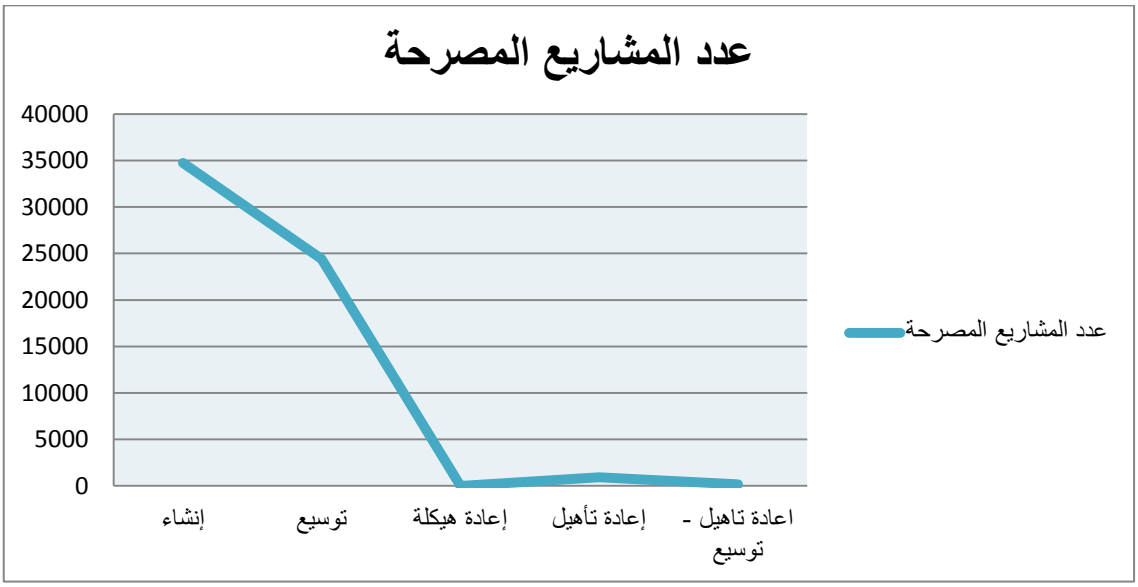

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم(6)

الشكل رقم (9): مبالغ المشاريع الاستثمارية (المحلية والاجنبية) في الجزائر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2002- 2015) .

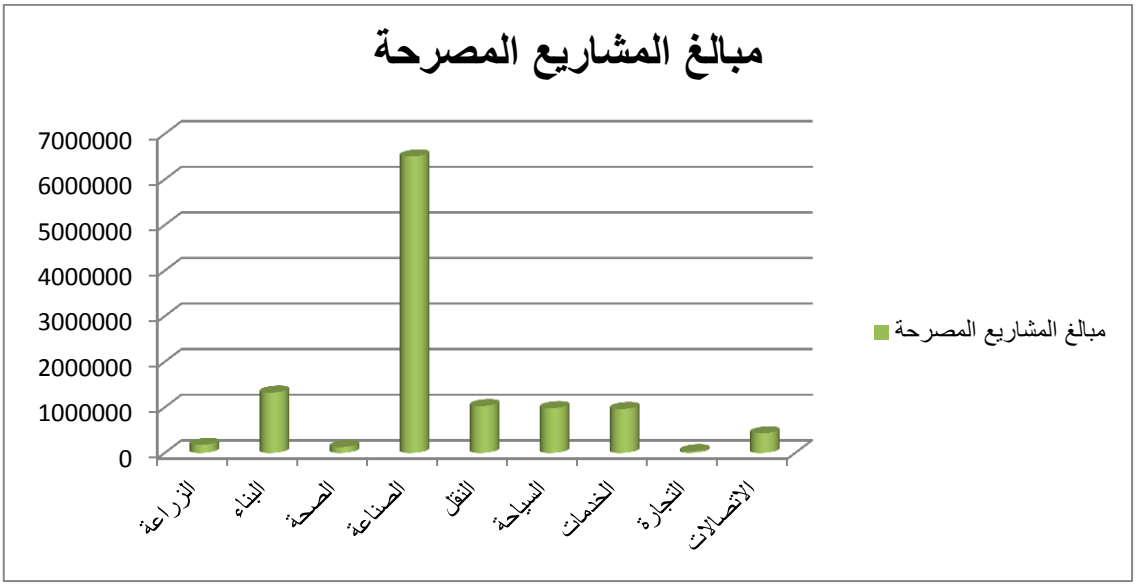

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(6)

الشكل رقم(10):يوضح مناصب الشغل المصرحة للمشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر حسب نوع الاستثمار خلال الفترة(2002-2015)

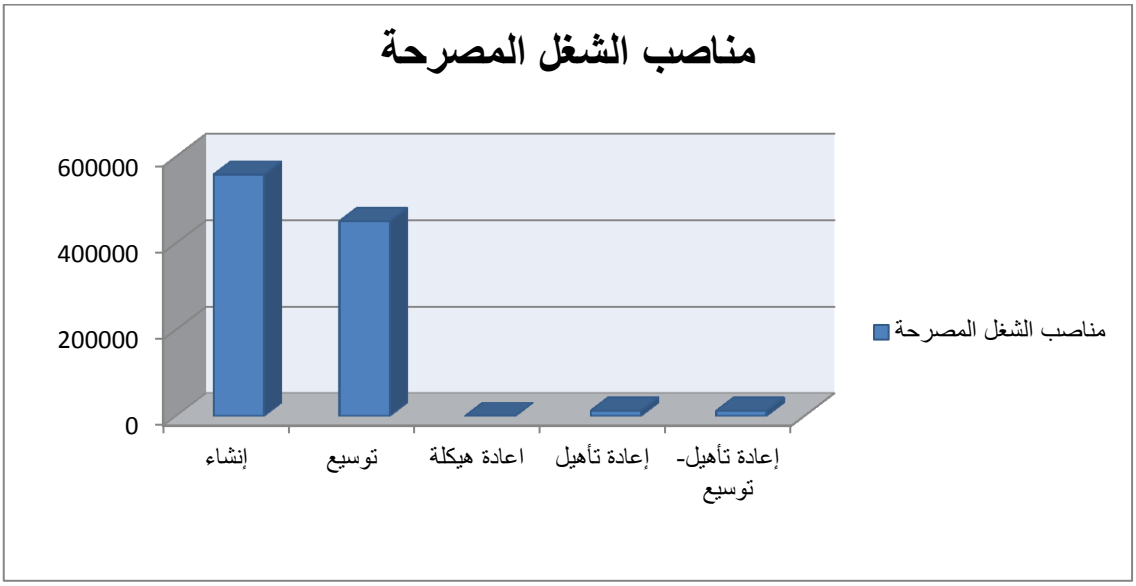

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(6)

الجدول رقم(7): ملخص حصيلة المشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر حسب المنطقة خلال الفترة (2002-2015)

الوحدة:مليون دينار جزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دج	مناصب الشغل
اوروبا	377	898192	76709
بما فيها الاتحاد الاوروبي	277	563346	39939
اسيا	68	119506	8607
امريكا	16	65636	3346
الدول العربية	200	1267592	37842
افريقيا	1	27799	400
استراليا	1	2974	264
متعددة الجنسيات	13	89992	2086
المجموع	676	2471691	129254

المصدر: متوفر على الموقع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz (19 ماي 2017) .

نلاحظ من خلال الجدول رقم(7) ان جل المشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر من طرف الاتحاد الاوروبي وهذا اكبر دليل على نجاح خطوة جلب الاستثمارات المتفق عليها ضمن الشراكة الاوروجزائرية ،تأتي في المرتبة الثانية الدول العربية ،باقي الدول الاوروبية، اسيا، متعددة الجنسيات ،بينما احتلت كلا من افريقيا واستراليا المراتب الاخيرة. ومن الممكن يرجع ارتفاع الاستثمارات من الدول التي احتلت المراتب الاولى الى علاقات الاقتصادية التي تربطها بالجزائر

الشكل رقم (11):عدد المشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر حسب المنطقة خلال الفترة (2002-2015) .

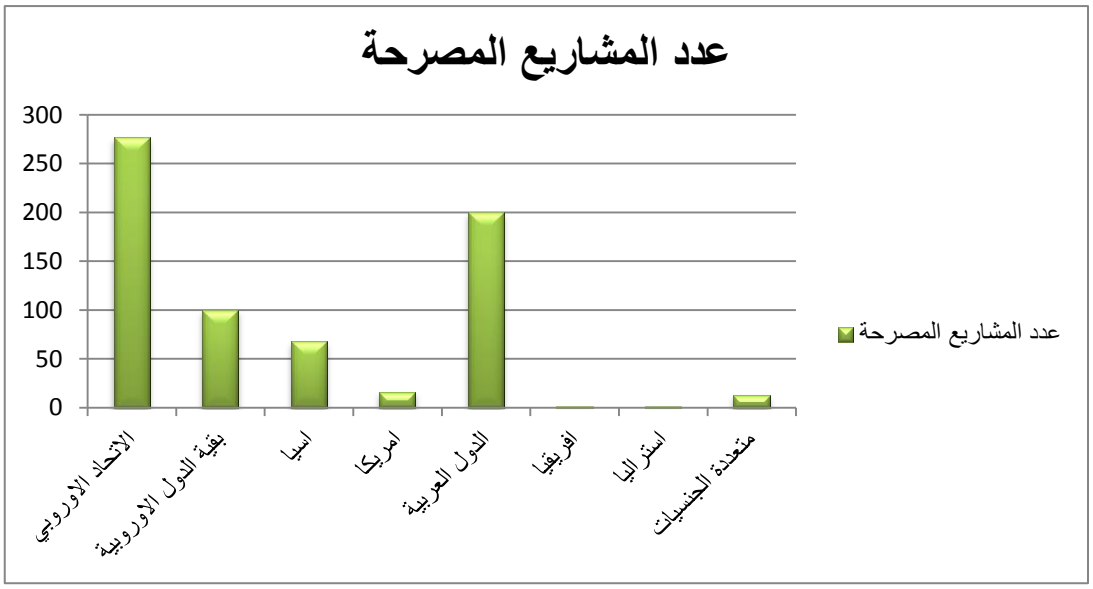

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(7)

الشكل رقم (12): مبالغ المشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر حسب المنطقة خلال الفترة (2002-2015) .

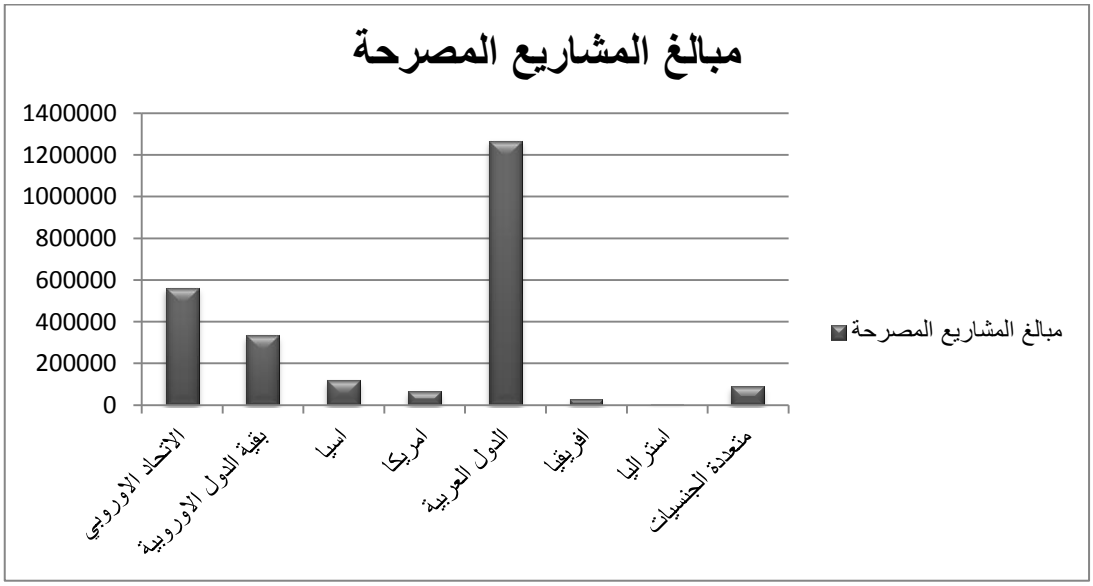

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(7)

الشكل رقم (13) : مناصب الشغل للمشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر حسب المنطقة خلال الفترة(2002-2015)

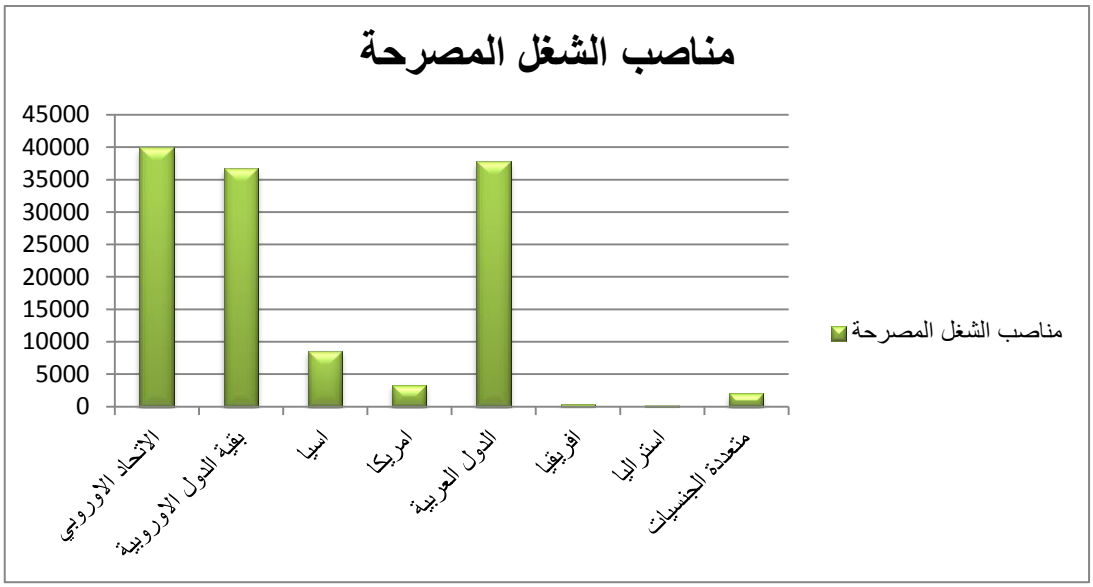

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(7)

الجدول رقم (8):ملخص حصيلة الاستثمارات الاجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة(2002- 2015)

الوحدة:مليون دينار جزائري

القطاع	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
الزراعة	10	3117	528
البناء	121	98996	21533
الصناعة	386	16814	71936
الصحة	6	13573	2196
النقل	21	13172	1723
السياحة	11	420657	13128
الخدمات	120	151335	16710
الاتصالات	1	89441	1500
المجموع	676	2471691	129254

المصدر:متوفر على الموقع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz (19 ماي 2017) .

بملاحظتنا للجدول رقم(8) ان الدول المستثمرة داخل الجزائر قد اهتمت بالنشاط الصناعي والخدماتي والبناء، اذ نجد عدد المشاريع ضئيلة ضمن باقي المشاريع خاصة قطاع الاتصالات الذي مزال يعرف تدهورا كبيرا.

اذ يجب على الجزائر تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في مجال الاتصالات وذلك بزيادة الحوافز سواء كانت مالية او ضريبية ،ورفع الدعم لبعض النشاطات.

سوف نركز على حجم الاستثمارات الاجنبية في الجزائر من طرف الاتحاد الاوروبي.

الجدول رقم(9): حجم الاستثمارات من بعض دول الاتحاد الاوروبي داخل الجزائر خلال الفترة(2003-2008) .
الوحدة:مليون دولار

البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اسبانيا	61.34	40.05	129.73	187.04	132.41	294.32
فرنسا	9.8	61.7	60.42	236.76	211.82	132.76
بلجيكا	0.31	3.53	0.81	4.11	99.61	221.91
انجلترا	12.45	53.89	28.57	24.89	23.17	114.93
هولندا	12.25	2.88	0	6.19	3.09	183.46
ايطاليا	1.32	1.44	0.76	12.97	5.19	171.14
المانيا	6.38	9.38	10.38	36.44	69.83	21.76
قبرص	0.02	0	2.92	20.00	36.39	0.14
الدنمارك	0	0	1.37	7.85	4.31	3.05
المجموع	104.07	172.9	235.25	552.24	589.1	1144.48

المصدر:ابراهيم بوجلخة ،مرجع سابق ،ص،262 .

من الجدول السابق أعلاه يتضح أن بعض البلدان من الإتحاد الأوروبي فقط مهتمة بالإستثمار في الجزائر خلال الستة سنوات (2003-2008) ،بصفة منتظمة ،خاصة اسبانيا وفرنسا وبلجيكا وانجلترا وهولندا وايطاليا والمانيا وبصفة اقل قبرص ودنمارك.

كما انه من المهم ملاحظة انه بعد دخول اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية حيز التطبيق سنة 2005 فإن مجموع تدفقات الاستثمار المباشر الاجنبي في الجزائر من دول الاتحاد الاوروبي تقريبا انتقل الى الضعف سنة 2006 ،بمعدل النمو 134%، ثم إنتقل الى سنة 2008الى1144.48مليار دولار

حيث ان من بين شروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة(OMC) هو دراسة حالة نظام الاستثمار الخارجي وبذلك فقد نجحت اتفاقية الشراكة في تحقيق هذه الخطوة.

ب) اثر الشراكة على الصادرات

بدخول اتفاق الشراكة الاوروبية الجزائرية في الفاتح من سبتمبر من سنة 2005 فإنه من المتوقع ان ترتفع صادرات الجزائر بإتجاه الاتحاد الاوروبي وخاصة خارج المحروقات ،نتيجة التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية نتيجة الاتفاق كما هو موضح في الجدول للمبحث الاول حول قيمة الصادرات الاجمالية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4)من سنة 2005 الى سنة 2008 تزايد القيمة الاجمالية للصادرات بعد دخولها للاتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي لكن سنة 2009 تراجعت قيمتها ،اما بالنسبة لسنتي 2010 و2011 ارتفع حجم الصادرات ،ومن الملحوظ ان اجمالي الصادرات في سقوط حر ابتداءا من 2012 الى غاية 2016.

حيث يمكنا القول بأن اتفاق الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والجزائر لم تكن في صالح الدولة الجزائرية وذلك كما هو مبين في الجدول اعلاه اذ لاحظنا تراجع كبير في اجمالي الصادرات الجزائرية مما سبب في سنوات الاخيرة عجز في الميزان التجاري كما هو مبين في المبحث الاول.

وبناء على ماسبق يتبين انه وفي الاجل القصير والمتوسط من الصعب إحداث تغيير هيكلي في بنية الصادرات الجزائرية لذلك يجب تطوير صادرات جديدة.

حيث ان الاقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد فقط على قطاع المحروقات واهمال القطاعات الاخرى خاصة قطاع الزراعة لذلك يجب رفع الدعم على القطاع الزراعي والمنتوجات الفلاحية وهذا من ضمن شروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما لاحظناه في المبحث الاول حول تركيبة السلعية لصادرات .

ولزيادة التعمق اكثر في تحليل واقع الصادرات الجزائرية نقوم بتسليط الضوء في دائرة اضيق أي صادرات الجزائرية اتجاه الاتحاد الاوروبي وذلك من خلال تحليل الارقام التالية

الجدول رقم (10): قيمة الصادرات اتجاه الاتحاد الأوروبيي ومعدل النمو خلال الفترة (2005-2016) .

الوحدة:مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اجمالي الصادرات اتجاه الاتحاد الاروبي	25593	28750	26833	41246	23186	28009	37445
معدل النمو(%)	/	12.33	-6.66	53.7	-43.78	20.83	33.69

ا لسنوات	2012	2013	2014	2015	2016
اجمالي الصادرات اتجاه الاتحاد الاوروبي	40895	40255	40378	22976	16739
معدل النمو(%)	9.21	1.56-	0.3	43.09-	27.15

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات من المركز الوطني للاعلام الالي والاحصاء التابع للجمارك C.N.I.S

نلاحظ من الجدول رقم(10) ان اجمالي الصادرات اتجاه الاتحاد الاوروبي ان هناك تذبذب منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداءا من سنة 2005 اذ نلاحظ تراجع كبير في قيمة الصادرات سنة 2007 وسنة 2009 لترتفع بحلول 2010 لكن بين سنتي 2015 و2016 تراجعت قيمة الصادرات ب27.15%.

يمكننا القول بأن اتفاقية الشراكة لم تكن في صالح الجزائر وخاصة ان الصادرات الجزائرية في تراجع كبير في السنوات الاخيرة ولذلك يجب على الجزائر دعم القطاعات خارج المحروقات لتتمكن من تغطية واردتها.

ج) الاثر على الواردات

ان اول الاثار المتوقعة على إثر دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق هو ارتفاع واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي ،نتيجة للتخفيض الجمركي حسب رزمانة تفكيك الرسوم الجمركية المتفق عليها في اطار الشراكة الاوروجزائرية.

نلاحظ ان بمجرد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ من سنة 2005 ان قيمة اجمالي الوارادت الجزائرية قد ارتفعت بسرعة فائقة وذلك حسب الجدول رقم(4) اذ لاحظنا خلال الفترة (2005–2008) ارتفاع كبير في قيمة الواردات،لكن سنة 2009 انخفضت قيمة الواردات بقيمة اقل من سنة 2008 ولكن بعد ذلك سرعان ما تزايد حجم الواردات خلال الفترة(2010–2014) ،وتراجع اجمالي الواردات بحلول سنة 2015قد بلغت قيمة الواردات 25485 مليار دولار مقارنة بسنة 2016 قدرت ب22179 مليارد ولار انخفضت ب 12.97 %ويرجع السبب هذا الى مراجعة الجزائر الى بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي

وهذا مايشكل انعكاسا على تطور الاقتصاد الجزائري ويؤدي عجز في الميزان التجاري،خاصة ان الجزائر تملك مصدرا وحيدا وهو المحروقات حيث يمثل بالنسبة تفوق 90% من صادرات الجزائرية.

ولتحليل اكثر عن تأثير الشراكة الارو جزائرية على الواردات سوف نقوم بتحليل اكثر دقة عن واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي.

الجدول رقم(11) يمثل اجمالي واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي ومعدل النمو خلال فترة (2005-2016).

الوحدة:مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اجمالي الواردات من الاتحاد الاوربي	11255	11729	14427	20985	20772	20704	24616
معدل النمو(%)	/	4.2	23	45.45	-1.01	-0.33	18.9

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
اجمالي الواردات من الاتحاد الاوروبي	26339	28500	29684	25485	22179
معدل النمو(%)	7	8.2	-4.15	-14.14	13-

المصدر: من اعدا د الطالبة بناءا على معطيات من المركز الوطني للاعلام الالي والاحصاء تابع للجمارك C.N.I.S

نلاحظ ان قيمة الواردات من طرف الاتحاد الاوروبي بمجرد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ ارتفاعا كبيرا بين 2005 الى غاية 2008 ،بينما تراجعت بين سنتي 2009 و2010، لترتفع مرة اخرى مسجلا

اعلى قيمة لديها سنة 2014 قدرت ب29684 مليار دولار، لكن بمجرد مراجعة الجزائر بنود اتفاقية الشراكة بينها وبين الاتحاد الاوروبي سرعان ما انخفضت حجم الواردات لتصل الى 22179 مليار دولار من العام الماضي.

فمن خلال معطيات الجدول اعلاه يمكننا القول بأن اتفاقية الشراكة قد اثرت بالسلب على حجم الورادات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي مقابل عدم تنويع في هيكل الصادرات مما اثر عليها سلبا.

لكن بالمقابل توجد بعض الاثار الناجمة عن اتفاقية الشراكة وكانت ايجابية من بينها:

- استفادة الجزائر من البرامج المالية في اطار برنامج " ميدا" من اجل دعم المؤسسات الصناعية الجزائرية ورفع القدرة على المنافسة وزيادة مستويات الانتاج والجودة العالية .
- تحسين جودة المنتوج المحلي وذلك من خلال احتكاكه بالمنتوج الاجنبي مما فتح فرصة النفاذ الى الاسواق العالمية.

2) اثر الشراكة على القطاع الفلاحي

لقد عانى القطاع الفلاحي الذي تقدر نسبة مساهمته في مجال الانتاج الداخلب ب 11% ويشغل 24% من اليد العاملة التهميش والاهمال وهذا في مختلف مخططات التنمية بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي يعاني منها:

- ضعف المردود
- النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتثمينها(انظمة التبريد،التخزين،النقل...الخ)
- االنقائص المسجلة في دعم المكننة واستعمال المخصبات
- نقص الدعم المالي والتقني المقدم للقطاع،الشيء الذي ادى بطبيعة الحال على عدم قدرة الانتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي والتبعية الغذائية الشبه الكلية الى الخارج

ولإنجاح اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والجزائر اذا قامت الجزائر بالاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي يعتبرهذا الاخير احد اعمدة الاقتصاد الوطني وهذا من بين الاهداف التى تسعى الجزائر تحقيقها وهو تطوير القطاع الفلاحي وزيادة الاستثمار في هذا المجال بهدف زيادة صادرات الجزائر من المنتوجات الفلاحية وكذلك ومن بين شروط انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة دعم المنتوجات الفلاحية والقطاع الزراعي ككل ومن بين الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في هذا القطاع نذكر البعض منها وهي[1] :

- المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر من عام 2000 في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي[2]
- توسيع رقعة الاراضي المستصلحة وزيادة تشغيل الفئات الشبانية في القطاع الفلاحي .
- رصد برنامج واسع لتطوير كل التخصصات الفلاحية بهدف تحقيق الامن الغذائي .
- توسيع المساحات الزراعية للحبوب في المناق الداخلية على حساب الاشجار المثمرة .

[1] عياش خديجة،سياسة التنيمة الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية2000-2007)،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص التنظيم السياسي والادار،جامعة الجزائر 3،2011،ص،60.

[2] سلطانة كتفي، تقييم المخطط الوطني لتنمية الفلاحية(2000-2005) في ولاية قسنطينة-تقييم ونتائج، اطروحة لنيل شهادة ماجيستر،تخصص التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006 ،ص،7.

- ترقية الفلاحة الصحراوية وتوسيع المساحات المزروعة بالنخيل وترقية الواحات الموجودة.

في ظل الشراكة مع الاتحاد الاوروبي قد اثرت كثيرا على القطاع الزراعي من حيث السلب والايجاب سوف نذكر البعض من هذه الاثار.

1) الاثار الايجابية

- حيث قد تفتح الشراكة مجال التصدير امام المنتجات الفلاحية الجزائرية كالطماطم والتمور والبطاطا،و النفاذ الى الاسواق الاوروبية لكن تشترط عنصر الجودة والنوعية وهو العائق امام المنتوجات الزراعية الجزائرية.
- وكذلك اشتداد حد المنافسة في المستقبل قد يشكل حافزا للجزائر لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به[1].
- نقل الخبرة و التكنولوجيا من الطرف الاوروبي .
- استفادة الجزائر من بعض المزايا ومنها نظام حصص الاستيراد الخاص بالمنتوجات الزراعية كالحبوب والحليب، وبالمقابل لا تخضع الصادرات الجزائرية من المنتوجات الزراعية لنظام الحصص لأنها لا تصنف من الدول المصدرة للمواد الزراعية.

2) الاثار السلبية

- وذلك من خلال اكتساح المنتوجات الاوروبية لسوق الجزائرية حيث تتمتع هذه المنتوجات بجودة وكفاءة عالية مما يسبب حالة كساد للمنتوج المحلي وافتقاره للمقاييس العلمية للجودة مقارنة بالمنتوج الاوروبي فمن الممكن المنتوجات الجزائرية ان لن تصل الى الاسواق الاوروبية فيمثل هذه الحالة[2].

رغم هذا يمكنا القول بان هده النتائج ايجابية لكن تبقى الجزائر من اكبر مستوردي للحبوب وخاصة القمح ويبدو واضحا خاصة في ارتفاع واردات الجزائر لذلك يبقى القطاع الفلاحي في الجزائر يعاني العديد من المشاكل وبالتالي فهو غير قادر على المواجهة التنافسية في ظل الشراكة مع الاتحاد الاوروبي.

3) اثر الشراكة على القطاع الجمركي

تعد السياسة الجمركية المطبقة في بلد ما المراة العاكسة لتوجهها الاقتصادي فالجزائر التي انتهجت النظام الحمائي الجمركي من اجل حماية منتجاتها من شدة المنافسة الاجنبية ،تجد نفسها الان مجبرة على فتح ابوابها امام المنتجات الاروروبية بفعل تطبيق الاتفاقية وهذا من خلال التفكيك االتعريفي التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية وكذا التحرير التدريجي للبمادلات التي تخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري وكذا تحرير تجارة الخدمات ،وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات التي تدخل ضمن الاتفاقية العامة للمنظمة العالمية للتجارة ،وفي هذا الاطار شرعت الجزائر مؤخرا في اصلاح التعريفة الجمركية وذلك بإحداث تعريفة جمركية جديدة من خلال إصدار الامر 01/02- المؤرخ في 20 اوت 2001 والمتعلق بإنشاء تعريفة جمركية جديدة حي يتم بموجبه تخفيض النسبة المئوية للتعريفة من 45% الى 30 %وكذا تحديد نسب التعريفة الجديدة كمايلي[3]:

- 0%-5% مفروضة على المواد الاولية الغير المنتجة محليا والتي تستعمل من قبل الجهاز الانتاجي

[1] فيرز سلطاني، مرجع سابق ،صن180
[2] نذير بطاطاش،مرجع سابق ،ص،96.
[3] فيروز سلطاني،مرجع سابق ،ص،18

- 15% مفروضة على التجهيزات ووسائل الانتاج الزراعي والصناعي وكذا المنتجات النصف مصنعة .
- 30%مفروضة على المنتجات والسلع التامة الصنع والمعدة للاستهلاك النهائي والمباشر .

كل هذه التعديلات التي طرأت على التعريفة الجمركية والتي جاءت تماشيا مع اتفاق الشراكة الاورومتوسطية ،احدثت ضررا كبيرا على مداخيل الجزائر بسبب عدم تهيؤ الاقتصاد الجزائري لخسارة كبيرة لمثل المورد المهم للميزانية ،لذلك وجب على الجزائر البحث سريعا عن مورد اخر لتغطية هذا العجز الكبير.

فخلاصة هذا المبحث يمككنا القول بموجب اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية يتم تحرير التجارة بين الطرفين المتعاقدين خلال فترة زمنية أقصاها 12 سنة من تاريخ دخول اتفاقية الشراكة حيز التطبيق والذي يكون كاملا في مجال المنتجات الصناعية بينما المنتجات الزراعية يتم تحريرها تدريجيا وفقا لنظام الافضليات المتبادل بين الطرفين، في حين ان تجارة في الخدمات فسوف تخضع لاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية، الا ان بقاء الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طرفي الشراكة ليس في صالحهما ،حيث يرى الاتحاد الاوروبي في تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر كتهديدات محتملة له خاصة لاستقراره وامنه كالهجرة الغير شرعية والتي تحمل معها الكثير من الاثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية، اما الجزائر ترى أنها تنازلت على الكثير من البنود لنجاح الشراكة كالتخفيض الجمركي الذي يمل الجزء الاكبر في ميزانية الدولة، في حين ان منطقة التبادل الحر الاوروبية متوسطية لم تنطلق بحلول 2017 الا انها اجلت لحلول سنة 2020.
يمكن القول بأن اتفاقية الشراكة بكل ما تتضمنه من تحرير تجاري وتعاون في شتى الميادين هي بدون جدوى لم تؤدي الى تسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الجزائر لكن هذا لم

ولذلك في الاخير يمكننا القول بان الشراكة الاوروجزائرية لم تحقق الشروط الكاملة لمساعدة الجزائر على تحسين وضعيتها الاقتصادية وتمكنها من الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة فقد اثرت عليها بالسلب تماما في شتى القطاعات لذلك يجب على الجزائر الاسراع في وجود الحلول المناسبة للاستفادة من اتفاقية الشراكة .

تعتبر اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية كمساعدة على القدرة التفاوضيية مع المنظمة العالمية للتجارة لان معظم الدول الكبرى الاقتصادية على راس المنظمة وبإعتبار الاتحاد الاوروبي الشريك الاول للجزائر فهذا اكيد سوف يساعدها على تسهيل المفاوضات مع المنظمة، بالرغم من ان الجزائر قادرة على الانفتاح على العالم الخارجي بواسطة اتفاق الشراكة ،الا انه يوجد بعض المزايا التي يمكن ان تجدها الجزائر في حالة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة والتي لم تكن ضمن العابرالاقليمي (اتفاقية الشراكة) ومن الممكن ان نذكرها فيمايلي:

- تسوية النزاعات التجارية اكثر شمولا من التكتل الاقليمي لأنها تضم الغالبية العظمي في مصادر التجارة في العالم.
- المنظمة العالمية للتجارة تعتبر اتفاقية متعددة الاطراف فهي اذن وسيلة جعل الاقتصاد الوطني اكثر انفتاحا على اقتصاديات الدول الاخرى التي هي ليست في اطار الشراكة الاورومتوسطية.

- فإنضمام الجزائر الى تكتل اقليمي فهي تخاطر بإكتساب حرية اقتصادية قصيرة الامد بينما تعوق فرص المكاسب المستعجلة والاستفادة من الصناعات المتطورة تتواجد بكثافة اكبر في امريكا واليابان، وذلك مما يتيح فرصة المنافسة العالمية من الصناعات الدولية التي لانجدها ضمن الاتحاد الاوروبي.
- تحرير التجارة دوليا يؤدي الى زيادة الدخل الوطني خارج اتفاقية الشراكة وهذا من خلال انضمام الى المنظمة اي زيادة الانفتاح على الاسواق الدولية الاخرى .
- فتفاوض في المنظمة اكثر من اتفاقية ثنائية الاطراف حيث يتم تفاوض فيه ككيان منفصل عن البقية
- زيادة حرية تنقل رؤوس الاموال نحو معظم الدول الاخرى مثل امريكا واليابان وكندا مما يؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات الجزائرية نحو الخارج
- تحسين جودة المنتوجات الجزائرية من خلال احتكاكها بمنتجات الدول الاجنبية الاخرى.
- ان الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يسمح الجزائر من تحديد مكانتها من بين الدول سائرة النمو.
- من الممكن ان تستفيد الجزائر من المساعدات التقنية الضرورية لتنمية صادراتها.
- زيادة الاستفادة من خبرات وكفاءات حول النظام المالي والمصرفي.
- من الممكن مساعدة الجزائر على تنويع هيكلها من الصادرات في ظل الانضمام

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تطرقنا اليه في الفصل الثاني اتضح لنا ان الجزائر ذات نسيج اقتصادي هش وذلك نتيجة اعتمادها على مصدر احادي وهو قطاع المحروقات واهمال القطاعات الاخرى خاصة الزراعة منها حيث ان طبيعة مثل هذا الاقتصاد يولد التبعية الخانقة للعالم الخارجي خصوصا الدول المتقدمة، رغم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، إلا ان الجزائر لم تصل الى المستوى المطلوب في تطور اقتصادها اذ لاحظنا ان اتفاقية الشراكة قد اثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال ارتفاع الورادات وعدم تطور صادرات الجزائر فهذه اتفاقية جهوية اثرت تاثير سلبي تماما على الاقتصاد الوطني فما بلك باتفاقية متعددة الاطراف كيف سيكون تاثيرها، ولكن الجزائر تأبى ان تضع نفسها في غمار منافسة شرسة ممكن تزيد الامر تعقيدا على اقتصادها وذلك بانضمامها الى المنظمة متعددة الاطراف التي تحكمها قوى عظمى اقتصاديا ظنا منها ان الامر سيدفع بعجلة الاقتصاد ويزيد من تطوره لكن التوقعات ترى مادامت الجزائر في وضعيتها الحالية فإنها تجازف بانضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة فحين هناك توقعات اخرى ترى ان انضمامها حافزا للنهوض بالاقتصاد الجزائري وهذا ما سوف نقوم بدراسته في الفصل الثالث حول الانعكاسات المحتملة على الجزائر في حالة انضمامها مقارنة بمصر باعتبارها دولة عربية و دولة نامية وكذلك من حيث القطاعات الاقتصادية اذ نجد قطاع السياحة افضل بكثير من الجزائر وقطاع الزراعي الا انها هي الاخرى تأثرت من جراء انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة فمابلك بالجزائر التي لا تمتلك قطاع زراعي وقطاع سياحي كمصر فكيف سوف تكون تاثيرتها؟ من هذا المنطلق سوف ندرس تحليل الاثار المتوقعة في حالة انضمام الجزائر الى المنظمة مقارنة بالجمهورية العربية المصرية.

الفصل الثالث

تحليل أثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري والاقتصاد العربي(التجربة المصرية)

مقدمة الفصل الثالث

تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا هاما في التجارة الدولية والاقتصاديات العالمية وهذا من خلال الاثار الايجابية التي تجنيها الدول الاعضاء وخاصة المزايا التي تستفيد منها الدول المتقدمة اكثر من الدول النامية كحال الجزائر ومصر سوف يكون له انعكاسات سلبية خاصة الدول المستوردة للغذاء والتي من بينها الجزائر ومصر.

فإنضمام مصر من سنة 1995 الى يومنا هذا فقد تكبدت العديد من الاثار الايجابية منها والسلبية بكونها دولة لم ترقى بعد الى المنافسة الدولية وصادراتها لم تصل الى المقاييس الدولية، أما الجزائر التي هي نحو طريق الانضمام وبإعتبارها دولة نامية ودولة عربية شأنها شأن مصر فإن في حالة انضمامها سوف ينجر عنه جمة من الانعكاسات الايجابية والسلبية من هذا المنطلق سوف نقوم بدراسة الانعكاسات التي تعرضت لها مصر جراء انضمامها والاثار الاحتمالية في حالة انضمام الجزائر وقد قسمنا الفصل الى:

المبحث الاول: اثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي (الجزائر–مصر)

المبحث الثاني: اثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة عل القطاع الصناعي(الجزائر–مصر)

المبحث الثالث: اثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الخدمات(الجزائر–مصر)

المبحث الاول:أثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي (الجزائر–ممصر)

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الحساسة في معظم الدول العربية اذ نجد هذا الاخير يعاني من ضعف الانتاج واهمال الدول الا ان الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة من بين شروطها هو رفع الدعم عن القطاع الفلاحي فمن هنا سوف نبرز الاثار المترتبة عن جراء انضمام مصر الى المنظمة العالمية للتجارة ومن ثم التطرق الى الانعكاسات المتوقعة على القطاع الزراعي الجزائري.

المطلب الاول: الاثار الناجمة عن انضمام مصر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي

رغم الاصلاحات والسياسات التي اتخدتها مصر في المجال الزراعي من اجل تحرير قطاعها الزراعي الا انها تأثرت بأحكام اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة ومن هنا سوف نبرز مكانة قطاع زراعي في التجارة الخارجية المصرية ومن ثم التطرق الى الاثار المترتبة عن الانضمام الى المنظمة.

الفرع الاول: مكانة الزراعة في التجارة الخارجية المصرية

كما هو معلوم فإن الميزان التجاري الزراعي لاغلب الدول العربية، إن لم نقل كل الدول العربية، يعرف عجزا مستمرا وهذا ينطبق على مصر بإعتبارها من الدول العربية لذلك سوف نقوم بدراسة الميزان التجاري الزراعي لمصر من حيث الصادرات والواردات الزراعية حسب الجدول الاتي:

الجدول رقم(12): يوضح تطور الصادرات الزراعية من اجمالي الصادرات لمصر خلال الفترة(2002-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الزراعية	الصادرات الاجمالية المصرية
2002	751	8205.4
2003	870	10452.5
2004	1242	13833.4
2005	1169	18445.1
2006	1036	22017.5
2007	1432	29355.8
2008	1664	25948.2
2009	3412	24342
2010	2918	28027
2011	2406	32346
2012	4141	29707
2013	4867	30945
2014	4925	26724

المصدر:تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات محتلفة (2007، 2010، 2012، 2016)

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه يتبين بان الصادرات الزراعية لمصر عرفت تحسنا ملحوظا خلال الفترة المدروسة ، حيث ارتفع حجم صادرات الزراعية خلال الفترة 2002 الى غاية 2005 لتسجل 1169 مليار دولار وهذا دليل على تحسن القطاع الزراعي انذاك ،لكن عرفت تراجع في سنة 2006 بنسبة11.37-%، اما من سنة 2007 الى غاية 2009 عرفت تزايد سريع في حجم الصادرات الزراعية لتصل3412 مليار دولار، لترجع بالانخفاظ بين سنتي 2010و 2011، بعد ذلك ارتفعت قيمة صادرات الى غاية 2014 مسجلة اعلى قيمة لديها ب 4925 مليار دولار وهذا دليل على تحسن الوضع الزراعي في مصر ،حيث نجد كذلك بأن الزراعة تساهم بنسبة معتبرة من اجمالي الصادرات المصرية.

الجدول رقم(13):يوضح تطور الواردات الزراعية من اجمالي الواردات لمصر خلال الفترة (2002-2014)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	الواردات الزراعية	الواردات الاجمالية المصرية
2002	3086	14820.3
2003	2656	18286.3
2004	1632	24192.8
2005	3773	30441
2006	4073	37834.2
2007	5443	52771.2
2008	4932	52199.5
2009	6940	45210
2010	2231	54364
2011	8636	63789
2012	8938	74449
2013	8163	70598
2014	2093	72659

المصدر:تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة(2005، 2007، 2011، 2015)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(13) ان مصر دولة مستوردة للمنتوجات الغذائية اذ تميزت وارداتها بارتفاع ملحوظ خلال الفترة المدروسة لتسجل اعلى قيمة لديها سنة 2012 ب 8938 مليار دولار ويرجع الارتفاع المسجل الى ارتفاع قيمة السلع الغذائية في الاسواق العالمية وزيادة عدد السكان.

ومن خلال الجدولين رقم(12) و(13) سوف نقوم بدراسة وضعية الميزان التجاري الزراعي لمصر خلال الفترة (2002-2014)

الجدول رقم(14):الميزان التجاري الزراعي لمصر خلال الفترة(2002-2014)

الوحدة :مليون دولار

السنوات	الواردات الزراعية	الصادرات الزراعية	رصيد الميزان الزراعي
2002	3086	751	2235-
2003	2656	870	1786-
2004	1632	1242	390-
2005	3773	1169	2604-
2006	4073	1036	3037-
2007	5443	1432	4011-
2008	4932	1664	3268-
2009	6940	3412	3528-
2010	2231	2918	687
2011	8636	2406	6230-
2012	8938	4141	4797-
2013	8163	4867	3296-
2014	2093	4925	2832

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على الجدولين رقم (12)و(13)

رصيد الميزان الزراعي=الصادرات الزراعية –الواردات الزراعية

يلاحظ من خلال الجدول رقم(14) ان الميزان الزراعي المصري عرف عجزا كبيرا طوال فترة الدراسة، الا انه انخفضت قيمة العجر بحلول سنة 2014 لتسجل قيمة ب 2832 مليار دولار وهي اعلى قيمة مسجلة خلال الفترة المدروسة، ويرجع هذا العجز الى ارتفاع في اسعار السلع الغذائية وكذلك ارتفاع عدد السكان.

الشكل رقم(14):تطور الواردات الزراعية المصرية خلال الفترة(2002-2014)

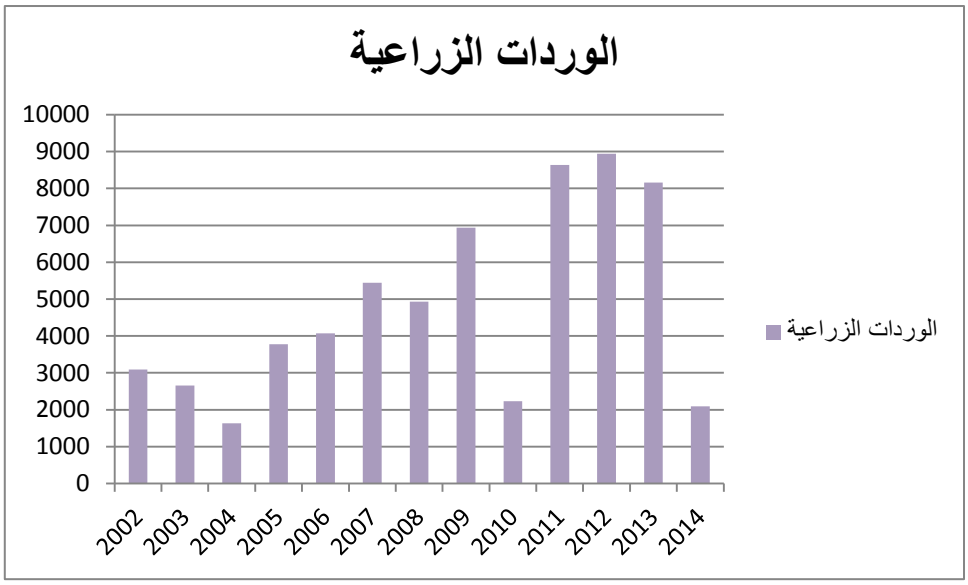

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات الجدول رقم(14)

الشكل رقم(15):تطور الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة(2002-2014)

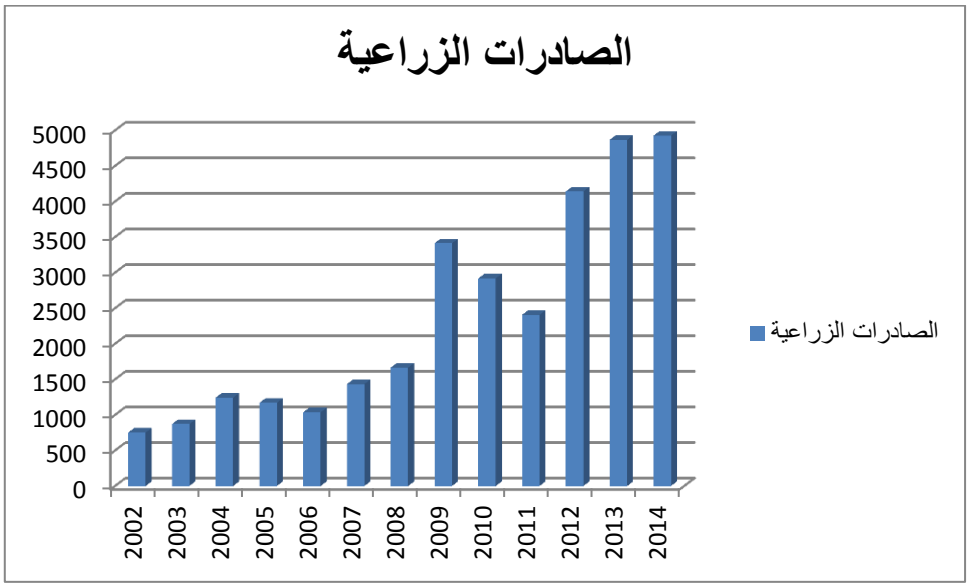

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(14)

بعدما تم التطرق الى دراسة وتحليل وضعية الميزان الزراعي نأتي الى تبيان مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (15):مساهمة القطاع الزراعي المصري في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(2002-2015)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	الناتج الزراعي	الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي(%)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)
2002	13204	85180	15.5	200
2003	12718	81135	15.67	189
2004	11133	87623	12.7	162
2005	12517	89528	14	179
2006	14213	107378	13.23	199
2007	17496	130367	13.42	240
2008	20520	162640	12.62	277
2009	24501	188489	13	319
2010	29135	218387	13.3	370
2011	32657	235464	13.9	406
2012	36315	275681	14.1	441
2013	32473	285458	11.4	384
2014	34667	301737	11.5	399
2015	37588	332162	11.3	423

المصدر:تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة(2005، 2007، 2011، 2014، 2016)

يتضح من الجدول رقم (15) ان الناتج الزراعي سجل نتائج متذبذبة طوال فترة الدراسة (2002-2015) ويرجع هذا التذبذب الى قيود طبيعية متعلقة بالمساحة قابلة للاستصلاح ،والاحوال المناخية بالاضافة الى نقص في توفر رووس الاموال الضرورية للاستثمار في المجال الزراعي، الا ان الناتج الزراعي عرف تطورا ملحوظا في سنوات اخيرة من الدراسة مسجلا اعلى قيمة ب 37588 مليار دولار في سنة 2015ويرجع هذا النمو و الى الاحوال المناخية وسياسة الاصلاح على القطاع الزراعي، مما شجع القطاع الخاص على إقامة مشاريع زراعية بأساليب تكنولوجية متقدمة، الا انه في نفس الوقت انخفضت نسبة الناتج الزراعي من الناتج

المحلي الاجمالي مسجلا ادنى نسبة من سنة 2015 ب 11.3% وذلك ومن الممكن ان يعود سبب الانخفاض الى نمو القطاعات الاخرى خاصة القطاع الصناعي .

أما نصيب الفرد من الناتج الزراعي فقد تراجع هو الاخر في بعض السنوات نتيجة لتزايد تعداد السكان ولكن نجده مرتفع لسنوات وهذا يرجع الى زيادة الناتج الزراعي.

بعد هذا التحليل المتعلق بمكانة الزراعة من التجارة الخارجية المصرية سنتطرق الى تحليل اثار الانضمام الى المنظمة على القطاع الزراعي

الفرع الثاني: الاثار السلبية والايجابية للانضمام على القطاع الزراعي المصري

1)**الاثار السلبية**

ونذكر منها مايلي:

- من اهم الاثار الناجمة عن تطبيق اتفاقية الزراعة هو تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي ،كون ان قطاع الزراعة تأثر سلبا نتيجة السياسة التي تتبعها الدول المتقدمة ،مما جعل تكلفة انتاج الكثير من المحاصيل الزراعية اقل من تكلفة انتاجها محليا ومن ثم انصرف المنتجون على انتاج المحاصيل لعدم قدرتهم على المنافسة في الداخل من حيث السعر.
- هناك اثار غير مباشرة تتعلق بإتفاق الزراعة، والتي تؤثر على السلع الغذائية ومن ضمنها نصوص المتعلقة بالملكية الفكرية حيث تضمنت الاصناف الزراعية والحيوانية ضمن بنود اتفاقية الجات التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية ،والذي يترتب عليه صعوبة حصول الدول النامية بما فيها مصر على تكنولوجيا الزراعة من الدول المتقدمة ،بالاضافة الى اشتمال الاتفاقية على شروط ومواصفات الجودة قد تعجز الدول النامية عن تلبيتها بما فيها مصر.

2) **الاثار الايجابية**

ان كان لاحكام اتفاقية الزراعة سلبيات على القطاع الزراعي المصري الا انه يوجد ايجابيات نذكر منها:

- زيادة القدرة التصديرية لمصر ،وذلك من خلال فتح الاسواق امام الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية .

- من المتوقع ان تلجأ مصر الى اعادة النظر في التركيب المحصولي لأراضيها ،والتوسع في زراعة المحاصيل وزيادة الاعتماد على الذات وربما يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع الغذائية الى تشجيع المنتجين المحليين على تبني تكنولوجيا حديثة في الانتاج مما سينعكس على ارتفاع الانتاجية الزراعية ،ومن ثم انخفاض الاسعار مستقبلا.

المطلب الثاني: الاثار المحتملة على القطاع الزراعي الجزائرى

بالنسبة للجزائر يصعب في الوقت الحاضر تحديد الاثار السلبية والايجابية بدقة على القطاع الزراعي الجزائري على الرغم أنه من المتوقع ان تكون لاتفاقية الزراعة أثار مهمة يعتمد مداها على هيكل الصادرات والواردات الزراعية للمنتجات الزراعية ،وخاصة وان الجزائر تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها من المواد الغذائية.

ولمعرفة الاثار المحتملة سوف يتم التطرق الى مكانة الزراعة في التجارة الخارجية للجزائر ومن بعد ذلك التطرق الى تحليل الاثار المتوقعة على القطاع الزراعي.

الفرع الاول:مكانة الزراعة في التجارة الخارجية الجزائرية

الجدول رقم(16): تطور الصادرات الزراعية من اجمالي الصادرات الاجمالية للجزائر خلال الفترة(2002-2014)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصدرات الزراعية	126	135	154	95	165	181	190
اجمالي الصادرات	18825	24612	31713	46001	54613	60163	79298
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الصادرات الزراعية	209	134	148	314	399	403	
اجمالي الصادرات	45194	57053	73489	71866	64974	60054	

المصدر:تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة(2005 ،2007، 2011، 2015)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ تحسن ملحوظ في قيمة الصادرات الزراعية الجزائرية طوال فترة الدراسة ،حيث سجلت اعلى قيمة لديها في سنة 2014 بحجم 403 مليار دولار و هذا دليل على تحسن وضعية القطاع الزراعي وذلك من خلال سياسة الاصلاح التي انتهجتها الجزائر كالمخططات التنموية وزيادة الاراضي الاستصلاحية..الخ اذ نجد صاردات الجزائر تتمثل في التمور في المرتبة الاولى وكذلك الاسماك ،لكن لايمكننا القول بان الوضع الزراعي في احسن احواله وهذا مقارنة بحجم الورادات الزراعية التي سوف نوضحها في الجدول الاتي

الجدول رقم(17):تطور الواردات الزراعية من اجمالي الواردات للجزائر خلال الفترة(2002-2014)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات الزراعية	3441	3561	4773	4539	4677	6077	7031	6460	6217
اجمالي الواردات	12009	13534	18199	20357	21456	27640	39479	39294	40473

السنوات	2011	2012	2013	2014
الواردات الزراعية	6807	11245	11934	11798
اجمالي الواردات	47247	50376	55028	58580

المصدر:تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة(2005، 2007، 2011، 2015)

وبتدقيق النظر في الجدول رقم (17) يتضح بان الجزائر تعتبر مستوردا صافيا للمنتوجات الزراعية، اذ نلاحظ ارتفاع حجم الواردات الزراعية بجنون اذ سجلت اعلى قيمة لديها سنة 2013ب 11934 مليار دولار ويرجع سبب تفاقم حجم الواردات الى زيادة عدد السكان من سنة الى اخرى ،بالرغم من قيام الدولة بسياسة اصلاحية الا انها تحتل المراتب الاولى في تصنيف البلدان اكثر استيرادا، ومن بين المنتجات الزراعية الاولى نجد في مقدمتها الحبوب ويليها الحليب المجفف ثم السكر ،الذرة، زيت الصوجا على التوالي .

من خلال الجدولين (16) و(17) سوف نقوم بدراسة حول الميزان الزراعي الجزائري هذا ما سوف نبزره في الجدول الموالي.

الجدول رقم(18):تطور الميزان الزراعي الجزائري خلال الفترة(2002-2014)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	الواردات الزراعية	الصادرات الزراعية	رصيد الميزان الزراعي
2002	3441	126	-3315
2003	3561	135	-3426
2004	4773	154	-4619
2005	4539	95	-4444
2006	4677	165	-4512
2007	6077	181	-5896
2008	7031	190	-6841
2009	6460	209	-6251
2010	6217	134	-6083
2011	6807	148	-6659
2012	11245	314	-10931
2013	11934	399	-11535
2014	11798	403	-11395

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة(2005 ،2009 ،2011 ،2015)

ان المتتبع لمعطيات الجدول اعلاه يلاحظ منذ الوهلة الاولى ان الميزان الزراعي الجزائري يعاني منع عجز والاسوأ من ذلك انه متزايد طوال فترة الدراسة حيث سجل اكبر عجز لديه في سنة 2013 قدر ب11535 مليار دولار وسبب ذلك الاختلالات يمكن ان يكون في سوء استغلال المياه والاراضي وتراجع المستمر للعمالة الزراعية واستعمال الاساليب التقليدية في الانتاج، الا انه يمكننا القول بأن القطاع الزراعي الجزائري غير قادر على توفير ابسط احتياجات السكان المحليين من المنتجات الزراعية، وبصورة اوضح انه غير قادر على توفير فائض مناسب للتصدير والمنافسة في الاسواق الخارجية.

الشكل رقم(16):تطور الواردات الزراعية الجزائرية خلال الفترة2002-2014)

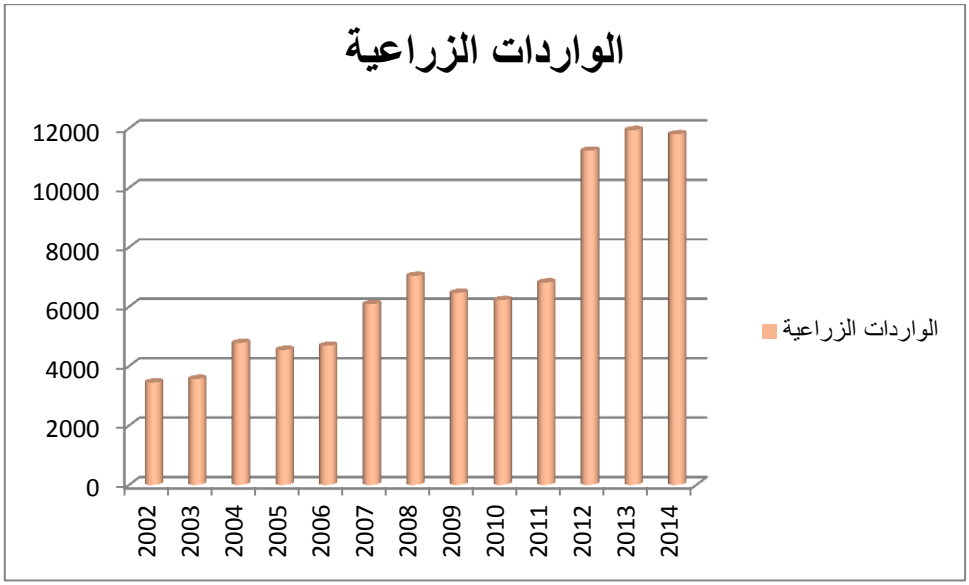

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(18)

الشكل رقم(17): تطور الصادرات الزراعية الجزائرية خلال الفترة(2002-2014)

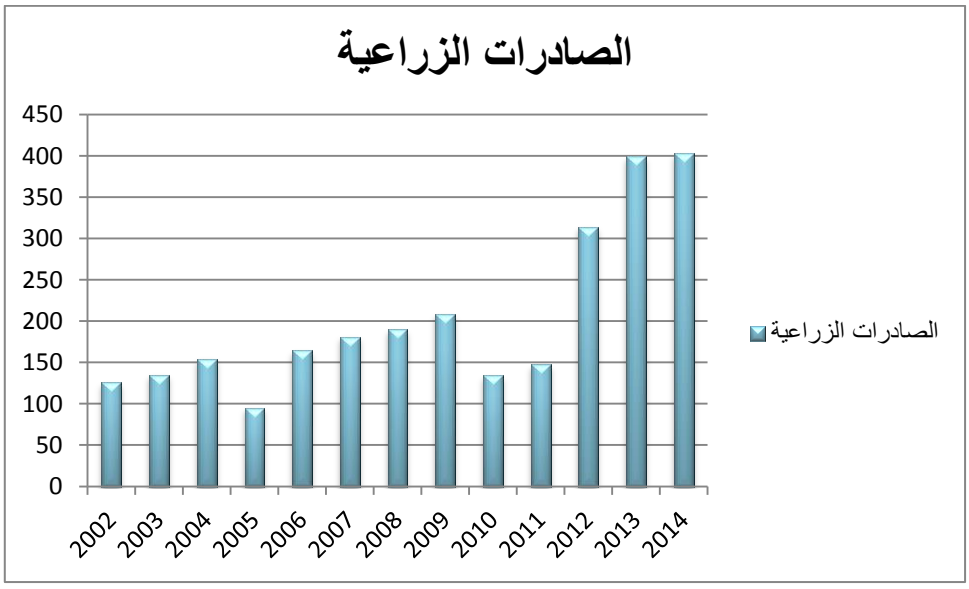

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(18)

بعدما تم التطرق الى دراسة وتحليل وضعية الميزان الزراعي، نأتي الى تبيان مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما سوف يتم توضيحه في الجدول الاتي:

الجدول رقم(19):مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي خلال الفترة(2002-2015)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	الناتج الزراعي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي (%)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي(دولار)
2002	5236	56755	9.22	156
2003	6589	67864	9.7	192
2004	8032	85352	9.41	248
2005	7902	103103	7.66	240
2006	8805	117288	7.5	263
2007	10105	134143	7.5	297
2008	11197	171523	6.6	323
2009	12751	138130	9.2	362
2010	13644	161159	8.5	379
2011	16111	199395	8.1	439
2012	16935	207807	8.8	452
2013	20660	208730	9.9	539
2014	21990	213569	10.3	568
2015	20914	181712	11.5	524

المصدر:تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة(2005 ،2009، 2011 ،2013، 2015)

إن المتتبع لمعطيات الجدول اعلاه يلاحظ ان خلال الفترة 2002 الى غاية2004 قد سجل الناتج الزراعي اعلى قيمة قدرت ب8032 مليار دولار لسنة 2004،ليعرف انخفاض ضئيل في سنة 2005 بفارق مليار دولار، ليرجع بعد ذلك يعرف تحسنا ملحوظا مسجلا اعلى قيمة في سنة 2014 قدرت ب 21990 مليار دولار ومن الممكن يرجع سبب الارتفاع الى تحسن الظروف المناخية وسياسة الاصلاح التي انتهجتها الجزائر ،في المقابل تشير البيانات الواردة في الجدول أنه في الوقت نفسه سجل الناتج الزراعي مساهمة متذبذبة من الناتج المحلي الاجمالي حيث قدرت ادنى نسبة حوالي 6.6% ، ويعود سبب الانخفاض الى النمو الكبير الذي يعرفه القطاع الصناعي .

أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج الزراعي قد عرف تزايدا كبيرا طول الفترة المدروسة مسجلا اعلى قيمة قدرت ب 568 دولار للفرد من الناتج الزراعي ،ويرجع السبب هذا التزايد الى إدخال اساليب تكنولوجية على القطاع الزراعي، ولكن على العموم فإن نمو الانتاج الزراعي في الجزائر يبقى دون الطموح مقارنة بمعدلات العالمية.

بعد التطرق الى واقع الزراعة الجزائرية ومكانتها في التجارة الخارجية، نأتي الى رصد الاثار المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة سواء كانت ايجابية او سلبية على التجارة الزراعية للجزائر.

الفرع الثاني: الاثار السلبية والايجابية المتوقعة من الانضمام

1)الاثار الايجابية المتوقعة:

تتمثل اهم الانعكاسات الايجابية المرتقبة عل المجال الزراعي فيمايلي :

- **زيادة القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية المحلية** :تؤدي عملية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على زيادة وتأهيل المنتوجات الزراعية الجزائرية على القدرة التنافسية وذلك من خلال النفاذ الى الاسواق الخارجية، فعلى الجزائر إتخاذ العديد من الاجراءات،وهي العمل على تنمية وترقية القطاع الفلاحي من خلال القيام مثلا بإمداد الفلاحين بالاسمدة.
- **التوسع في الصادرات الزراعية والوصول الى الاسواق الدولية** :وذلك من خلال تخفيض الرسوم الجمركية على الوردات الفلاحية سيزيد حتما من فرصة نفاذ الصادرات الزراعية الجزائرية على الاسواق العالمية ،وخاصة ماتملكه الجزائر من مؤهلات تمكننها من تنويع محاصيلها الزراعية.
- **انعاش القطاع الفلاحي الوطني** :وذلك من خلال ادخال اساليب تكنولوجيا عالية على عملية الانتاج وكذلك القيام بدورات للارشاد الفلاحي للفلاحين سوف يجعل القطاع الزراعي الجزائري في تحسن .

ولكن هذا لا يمنع من وجود أثار سلبية سوف يتعرض لها القطاع الزراعي سوف نقوم بعرض البعض منها وهي كالتالي

2)الاثار السلبية المتوقعة

ومن اهم الانعكاسات السلبية هي[1] :

- ❖ تمركز المزارعين الجزائريين في المناطق الريفية مما يؤدي من تقليل فرص وصول المنتوجات الزراعية للاسواق العالمية
- ❖ فتح الباب امام المستثمر الاجنبي سوف يؤدي الى منافسة غير عادلة بين المنتوج الاجنبي والمنتوج المحلي خاصة هذا الاخير يفتقر الى الجودة العالية ونقص تمويل وتدعيم.
- ❖ إن اهم ما اصبح يفرض على المنتج الزراعي في الاسواق الاجنبية هو نوعية عالية للتغليف ومدى ملاءمته للمنتوج وهذا مايفوق طاقات العديد من المصدرين الجزائريين.

هده هي اهم الاثار السلبية لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي والتي تلزم الجزائر انتهاج استراتيجيات وطنية صارمة التطبيق ،والا فإن هذه الانعكاسات ستكون اكثر حدة على المدى الطويل.

يمكننا ان نستخلص هو ان الميزان التجاري الزراعي لكلا البلدين عرف عجزا طوال فترة الدراسة، وان كلاهما يعتبر بلدا مستوردا صافيا للمنتوجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع والمتمثلة في الحبوب والسكر ويعتبر القمح السلعة الرئيسية في قائمة السلع المستوردة لكلا الدولتين ،لكن في المقابل عرف الميزان الزراعي للجزائر عجزا مستمرا خلال الفترة المدروسة مقارنة بمصر التي سجلت فائضا في ميزانها لسنتي (2010و2014).

اذ نجد كذلك صادرات الزراعية المصرية مرتفعة مقارنة بالجزائر لذلك نجد واردات هاته الاخيرة متزايدة عكس مصر التي تعتمد على بعض صادراتها لتلبية احتياجاتها الغذائية ويرجع هذا الفضل في ارتفاع حجم صادرات الزراعية المصرية الى المزايا النسبية التي بها مصر في انتاج المحاصيل الزراعية كالقطن والارز والطماطم والبرتقال.

من كل ماسبق نجد انه الرغم النتائج المسجلة على المستوى القطاع الزراعي المصري، ورغم امكانيات المتاحة في هذا المجال إلا ان مصر لم تكن بمنأى عن الاثار السلبية الناجمة عن جراء انضمامها الى المنظمة العالمة للتجارة، وعلى إعتبار ان النتائج المسجلة في القطاع الزراعي الجزائري مرتفعة نسبيا مقارنة بمصر،

[1] مولحسان ايات الله، تحليل الاثار المتوقعة لاتفاقية الزراعة على التجارة الزراعية للجزائر،مجلة العلوم الانسانية،العدد28/27،جامعة محمد خيضر،بسكرة 2012، ص،50.

فمن المتوقع ان تتكبد الجزائر خسائر معتبرة جراء انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة اكثر منها من مصر ،ولكن في كلتا الحالتين يجب على الدولتين مواجهة الاثار السلبية وذلك من خلال:

- تشجيع الاستثمار في المجال الفلاحي وفتح الباب امام المستثمر الاجنبي
- بالاضافة الى وضع سياسة زراعية لتنمية القطاع الفلاحي، وادخال اساليب انتاجية حديثة على عملية الانتاج لزيادة الوتيرة الانتاجية الزراعية
- والقيام باستصلاح الاراضي الصحراوية وخاصة ان الجزائر تمتلك مساحات هائلة في الجنوب الجزائري ولكنها تفتقر لدعم الدولة في المجال الفلاحي.

المبحث الثاني: أثار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي (الجزائر–مصر)

تتصف القطاعات العربية(المصرية والجزائرية منها) في مقدمتها القطاع الصناعي بمميزات استثنائية من توفر موارد مالية وطبيعية وبشرية، الا انه يفتقر في الحين نفسه الى مقومات التطور والمنافسة القوية مما جعله دائما في اخر الترتيب بالنسبة لاقتصاديات الدول الكبرى، لذلك سارعت العديد من الدول العربية الى مواكبة التغيرات الاقتصادية وذلك عن طريق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة الا ان هذا الانضمام ناجم عنه العديد من الاثار على القطاع الصناعي وسوف نتطرق في هذا المبحث الى الاثار الناجمة عن انضمام مصر الى المنظمة والاثار المتوقعة للجزائر في ظل الانضمام المرتقب.

المطلب الاول: أثار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي المصري

قامت مصر في التسعينات بتنفيذ برنامج اصلاحي اقتصادي لتوجه نحو اقتصاد السوق هدفه مواكبة التطورات والتغيرات التي عرفها العالم انذاك من بينها الطريق نحو انشاء فضاء تجاري عالمي جديد المتمثل في المنظمة العالمية للتجارة، لذلك اصبح هدف مصر العمل على رفع وتيرة الانتاج والارتقاء الى تحسين الجودة ،هذا الاساس سوف نتطرق الى مكانة الصناعة في التجارة الخارجية المصرية، ومن بعد ذلك تحليل الاثار الناجمة عن انضمام مصر الى المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الاول: مكانة الصناعة في التجارة الخارجية المصرية

يعد القطاع الصناعي العصب الاساسي للاقتصاد المصري حيث يتميز اقتصادها بعدة مزايا عن غيره من القطاعات والمتمثلة في وفرة المواد الاولية و وفرة الايدي العاملة ..الخ، ويتكون الهيكل الصناعي المصري من صناعات متعددة منه التبغ والمنسوجات والخشب ومشتقاته، فصناعة المنسوجات تهمين على الهيكل الصناعي المصري ، وتتجه معظم صادراتها من المنسوجات الى الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية مقارنة بالمواد الغذائية التى نجدها ادنى الهيكل فقد اهتمت مصر بتنمية صناعتها وتطوير هيكلها الصناعي من هذا المنطلق سوف نوضح في الجدول الاتي مدى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول رقم (20): القيمة المضافة للقطاع الصناعي المصري ونسبة ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2002-2015)

الوحدة: مليون دولار

	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		اجمالي القطاع الصناعي		
السنوات	القيمة المضافة	مساهمة الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة	مساهمة الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة	مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	نصيب الفرد من اجمالي الناتج الصناعي(دولار)
2002	6599.2	7.7	5752.7	18.5	22351.9	26.2	339
2003	8229.3	10.1	4038.9	17.3	22268.2	27.4	331
2004	9302.9	10.6	3551.1	15.5	22854	26.1	332
2005	0121.5	11.3	4959.4	16.7	25080.9	28	358.5
2006	5615.2	14.5	17155	16	32770.2	30.5	458.5
2007	8155.3	13.9	0105.2	15.4	38260.5	29.3	525
2008	5500.1	15.7	5332.9	15.6	50833	31.3	686
2009	26762	14.3	29756	15.8	56518	30.1	735
2010	29999	13.7	35166	16.1	65165	29.8	828
2011	33511	14.2	37126	15.8	70637	30	878
2012	38007	15	39669	15	77676	30	944
2013	47851	16.76	47836	16.75	95687	33.51	1131
2014	47346	16.5	45087	15.7	92434	32.2	1065
2015	42889	12.9	55757	16.8	98646	29.7	1109

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة (2004-2015)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(20) ان القطاع الصناعي عرف تطورا ملحوظا خلال فترة (2002-2013) ليسجل العى قيمة قدرت ب95687 مليار دولار و بنسبة مساهمة من الناتج المحلي الاجمالي ب33.5%، ليعرف يعدها تراجعا في سنة 2014 بحجم 92434 مليار دولار ،ليشهد ارتفاع بمطلع 2015ب98646

مليار دولار لكن بمساهمة اقل في الناتج المحلي الاجمالي من سنة 2014 بنسبة29.7% ويعود هذا التحسن في اداء القطاع الصناعي الى نمو الصناعة التحويلية مثل ماهو مبين في الجدول.

ان الصناعة التحويلية قد ساهمت بكثير في الناتج المحلي الاجمالي طوال فترة الدراسة مسجلة اعلى نسبة لديها سنة 2002 قدرت ب18% ،مقارنة بالصناعة الاستخراجية التي لم تسجل نسب مرتفعة جيدا وبذلك يمكنا القول بأن مصر هي من الدول العربية التي تتمير بإرتفاع مساهمة الصناعة التحويلية في بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي.

أما من حيث نصيب الفرد من الناتج الصناعي قد عرف تحسن مستمر طوال الفترة المدروسة مسجلا اعلى قيمة لديه تقدر ب1131دولار للفرد ،والسبب في ذلك يرجع الى النمو الكبير التي عرفتاه كلا من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية.

بعدما تم التطرق الى مكانة الصناعة في التجارة الخارجية المصرية سوف نقوم بتحليل الاثار المترتبة من جراء انضمام مصر الى المنظمة العالمية للتجارة من حيث الايجابيات والسلبيات.

الفرع الثاني:الاثار الايجابية والسلبية من جراء انضمام مصر للمنظمة على القطاع الصناعي

1)الاثار الايجابية

ونذكر منها مايلي:

- خلق فرص تصديرية امام صاردات مصر من بعض السلع كالاثاث ، وقد حظيت الصادرات المصرية بالنفاذ الى اسواق الدول المتقدمة، لكن يجب على مصر رفع كفاءة الانتاجية لصارداتها وتحسن الجودة للقدرة على المنافسة العالمية.
- إنعاش الاقتصاد المصري وذلك من خلال نقل تكنولوجيا من الدول المتقدمة
- تشجيع الاستثمار الاجنبي في القطاع الصناعي وذلك من خلال المعاملة بالمثل اي عدم تفريقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي.
- تحسين جودة المنتوجات المصرية وذلك من خلال دخول السلع الاجنبية لسوق المصرية

2) الاثار السلبية

بالرغم من الايجابيات التي حققتها مصر من جراء انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة هذا لايعني انها لم تتاثر بالسلبيات والتي سوف نقوم بحصرها كمايلي:

- القيود الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة على بعض الصادرات الصناعية، ادى الى ضعف القدرة التنافسية لصادرات المصرية وخاصة منها المنسوجات بكون القطاع النسيجي له اهمية كبيرة للاقتصاد المصري، وتتمتع بميزة نسبية بإنتاجها،حيث ان جل الصاردات المصرية هي من المنسوجات.
- فتح الباب اما م الصادرات الدول المتقدمة ادى الى اغراق السوق المصرية بالمنتجات الدول المتقدمة وخاصة انها تتمتع بجودة عالية مما ادى الى الى تدمير المنتوج المصري بسبب ميول المستهلك المحلي للمنتجات الاجنبية
- المنافسة الحادة من قبل الدول الصناعية للمنسوجات كاندونيسيا وباكستان التي تتميز بجوة عالية وبسعر اقل واكثر تصديرا ، مما ادى الى تراجع نسبة صادرات المصرية من المنسوجات.

من خلال تطرقنا لواقع الصناعة في التجارة الخارجية والاثار التي نجمت عن انضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي سوف نتناول الاثار المتوقعة على القطاع الصناعي في حالة الانضمام.

المطلب الثاني: الاثار المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي قطاعا حيويا في الجزائر ويتبين ذلك من خلال الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في المجال الصناعي وذلك من اجل مواكبة التطورات الاقتصادية من اهمها الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة من هنا سوف نقوم بدراسة مكانة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية الجزائرية والاثار المتوقعة في حالة انضمام الجزائر الىOMC

الفرع الاول: مكانة الصناعة في التجارة الخارجية الجزائرية

من خلال السياسة الاصلاحية الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر لتطوير اقتصادها قد عادت بالايجاب على القطاع الصناعي اذ عرف تحسنا ملحوظا عبر السنوات وذلك من خلال ارتفاع اسعار النفط وخاصة ان الجزائر تتعتبر من بين اوائل الدول المصدرة للنفط مقارنة بالصناعة التحويلية تمثل الا نبة قليلة في مساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني منها سوف نبرز خلال الجدول الاتي مدى مساهمة الصناعة االاستخراجية والصناعية التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول رقم(21):القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري ونسبة مساهمتة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2002-2015)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		اجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة	مساهمة الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة	مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	نصيب الفرد من الناتج الصناعي (دولار)
2002	9091.2	33.6	3456	6.08	22547.2	39.68	672
2003	14790.5	36.5	3658.2	5.4	28448.7	41.9	829
2004	32935.3	38.6	4185.5	4.9	37120.8	43.5	1146
2005	45784	45.2	4347.8	4.2	50926.5	49.4	1546
2006	54521.2	46.48	4537.1	3.87	59058.3	50.35	1760
2007	63651.2	47.4	5378.6	4	69029.8	51.45	2029
2008	77454.3	45.5	6540.4	3.8	83994.7	49.3	2422.5
2009	41894	30	5814	4.2	47708	34.2	1353.8
2010	56185	34.7	8036	5	64221	39.7	1791.5
2011	72500	36.7	7126	3.6	79625	40.3	2168.5
2012	71567	35	7785	4	79351	38	2118
2013	62867	30.11	7775	3.72	70642	33.83	1845
2014	55085	25	8951	4.1	64036	29.1	1655
2015	36411	20	7760	4.3	44171	24.3	1106

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على المعطيات من تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة(2005 ،2009 ،2013، 2014، 2016)

من خلال الجدول رقم(21) نلاحظ ان مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي تحسنا ملحوظا خلال الفترة(2002-2008) ويعود السبب الى تمتع المنتوجات المحلية بمقاييس الجودة العالية وتحسن اسعار

النفط، لكن عرف حجم اجمالي القطاع الصناعي الى تراجع في سنة 2009 ب47708 مليار دولار ليعرف بعد ذلك ارتفاعا متتاليا الى غاية 2012،وانخفاضه في السنوات الاخيرة ليصل الى 44171 مليار دولار سنة 2015.

نجد الصناعة الاستخراجية تساهم بنسبة اكبر في اجمالي القطاع الصناعي اذ سجلت اعلى نسبة ب 47.4% لسنة 2007 بالرغم هاته الاخيرة عرفت هي الاخرى نتائج متذبذبة ويرجع السبب الكلي الى اسعار النفط بالمقابل نجد الصناعة التحويلية لم تساهم الا بالقليل في الناتج المحلي الاجمالي، والسبب ضعف القاعدة الانتاجية للجزائر وانخفاض الجودة وضعف انتاجية العمل وانخفاض قيمة العملة المحلية لكنها يمكن ان تتحسن اذ تم توظيف عوائد الصناعة الاستخراجية في الصناعة المحلية.

نجد حصة الفرد من الناتج الصناعي عرفت تحسنا لبعض السنوات نتيجة لصادرات النفطية والغازية التي تساهم باكثر من 90% في الاقتصاد الجزائري.

يمكنا القول بان نسبة مساهمة الصناعة التحويلية من اجمالي القطاع الصناعي معقولة لان الجزائر تعتمد على النفط بصورة اولى في قطاعها الصناعي وذلك بما تزخر به من مناطق بترولية في الجنوب الجزائري، اما فيما يخص صادرات التحويلية فهي تشمل الحديد والبتروكيميائية وصناعة النسيجية وارداتها تحويلية تمثلت في معدات النقل والمنتجات الصيدلانية، لكن الجزائر لم تصل الى المستوى المطلوب مقارنة بالدول الاخرى كمصر في الصناعة التحويلية لذلك يجب تشجيع الاستثمار الاجنبي في مجال الصناعة التحويلية

من خلال تحليلنا لمكانة الصناعة في التجارة الخارجية يمكننا رصد الاثار المحتملة الوقوع في حالة انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

الفرع الثاني:الاثار المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي

1)الاثار الايجابية المتوقعة

وسنذكر منها مايلي[1]:

- **زيادة حجم الاستثمارات** :إن إنضمام الجزائر للمنظمة التجارة العالمية سوف يؤثر حتما بالايجاب على زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية او المحلية في جميع القطاعات و خاصة القطاع الصناعي ويتم نجاح عملية زيادة حجم الاستثمارات وذلك عن طريق عدم التمييز بين الاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي وذلك عن طريق إلغاء القيود على الاستثمارات الاجنبية مما جعل هذا تدفق هائل للاستثمارات نحو الجزائر وخاصة في القطاع الصناعي او بالأحرى في قطاع المحروقات لان الجزائر تتميز بوفرة مواد الطاقة .

كذلك حصل المستثمر الاجنبي على العديد من المزايا الممنوحة من طرف الدولة الجزائرية وذلك من خلال الفوائد المخفضة على القروض البنكية المحصلة ،ومن إعادة التأهيل بعد غلق المشروع او إعلان الافلاس وهذا مما سمح زيادة في حجم الاستثمارات الاجنبية وهذا مما خلق فرص العمل وانخفاض معدل البطالة ،وهذا ما تجلى من خلال فتح المجال الصناعة مثال على ذلك حين دخل اكبر مصنع الحديد والصلب حيث دخل اكبر مصنع للحديد والصلب بإفريقيا بمدينة عنابة في شركة مع مؤسسة هندية "اسبات" وبفضل هذه الشراكة تمكن هذا المصنع من مضاعفة انتاجه سنة 2003، بعدما كان يشتغل 25% من طاقته وكذلك الشراكة المبرمة بين شركة ENAD لمواد التنظيف والشركة الالمانيةHENKEL [2]

اذ يساعد كذلك الاستثمار الاجنبي على[3] :

- السرعة في انتقال التكنولوجيا الى الشركات المحلية
- تستطيع الدولة المضيفة من خلال جذب الاستثمار الاجنبي الى تغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا.
- تخفيض التكاليف التجارية مما يسمح السلع المحلية ذات قدرة على المنافسة عالمية وتوليد عوائد عالمية.

[1]ناصر دادي عدون ومتناوي محمد،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة(اسباب الانضمام-النتائج المرتقبة ومعالجتها)،بدون طبعة،دار المحمدية العامة،الجزائر،2003،ص ص، 154-155.

[2]ناجي بن حسين،دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر،اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري،قسنطينة،2007،ص،88

[3]مصباحي بلقاسم، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة دراسة حالة –الجزائر،ارطوحة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير،تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر،2006،ص،86.

- تساهم التمويلات الراسمالية التي تقوم بها الشركات الاجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في دول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

❖ **الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية** :تتمتع تجارة الدول النامية بمعاملة تفضيلية من الدول المتقدمة تتمثل في بعض المزايا والشروط لتسهيل وصول صادرات الاولى الى اسواق الثانية، مع حماية هذه الصادرات من مخاطر المنافسة غير المتكافئة ،فإن إنضمام الجزائر الى المنظمة التجارة العالمية سوف تتمكن هي الاخرى من الحصول على هذه المزايا.

❖ **زيادة صادرات المنتوجات الصناعية** : في سنة 1994 قامت الجزائر ببرنامج الإصلاح اقتصادي، الذي باشرت السلطات أنذاك عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية ،حيث تم فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها .

كما ان تحرير التجارة العالمية سوف يؤدي الى زيادة نمو الاقتصاد العالمي بشكل عام ،والدول المتقدمة بشكل خاص ،وهذا مايترتب عنه زيادة الطلب على المواد الاولية التي تعتبر من اهم صادرات الدول النامية وهو ما يعود بالفائدة على الجزائر باعتبارها من أوائل الدول المصدرة للغاز والمحروقات.

وأيضا ستتاح الفرصة امام الجزائر لدخول منتوجاتها الصناعية الى الاسواق اعالمية وفرض تواجدها نظرا للإتفاقات المتوصل إليها بشأن إعفاء بعض القطاعات الصناعية نهائيا من االرسوم الجمركية ابتداءا من سنة 1999،وبذلك يمكن للسلع الصناعية الدخول الى اسواق الدول الاعضاء دون فرض اي رسوم جمركية عليها.

❖ **تحسين جودة المنتوجات** : ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة سوف يؤدي الى زيادة دخول السلع الصناعية الاجنبية للسوق الجزائرية حيث تتميز هذه السلع بجودة عالية وتكلفة منخفضة والتي تعتبر كأداة لدفع المؤسسات الوطنية الصناعية لتحسين جودة منتوجاتها هذا من جهة ،ومن جهة اخرى سوف تستفيد المؤسسات الناعية الجزائرية من تطوير جهازها الانتاجي من خلال نقل التكنولوجيا التي وصلت إليها الدول المتقدمة وفي هذا الاطار قد تحصلت العديد من الشركات الجزائرية على شهادة الايزو للجدوة العالمية كشركة SAIDAL للصناعات الصيدلانية وشركة ENIEM في المجال الالكتروني وشركة IFRI للمياه المعدنية وغيرها من الشركات الاخرى.

❖ **تحفيز الصناعة الجزائرية وزيادة قدرتها التنافسية** : ان مايصاحب انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة من تحرير للمبادلات التجارية سيؤدي الى زيادة ضغط المنافسة الاجنبية مما يلزم المؤسسات الصناعية الوطنية الاعتماد على استراتيجية تعتمد على تحسين انتاجها وذلك بالاعتماد على المعايير

الدولية في وهو مايؤدي الى تحفيز الصناعة الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية وايضا المواجهة المباشرة للمؤسسات الاجنبية التي تتميز بجودة عالية وذات تكلفة منخفضة وجهاز إنتاجي متطور يعتمد على التكنولوجيا الحديثة ، وبالتالي فإن الجزائر لايمكنها الوقوف في وجه الشركات الاجنبية دون اعادة تاهيل مؤسساتها والذي يعتبر برنامج مساعد للمؤسسة على وضع أليات تطوير وتوقع وتحليل جوانب الضعف في المؤسسة[1]

2)الاثار السلبية المتوقعة

ان الانضمام الى المنظمة التجارة العالمية سوف يؤدي حتما الى ظهور أثار سلبية نذكر منها البعض وهي كالاتي[2] :

- انخفاض عائدات الجزائر من قطاع المحروقات :يمثل النفط والغاز اكثر من 90%من قيمة صادرات الجزائر ومادامت هذه المواد غير مدرجة ضمن اتفاقية المنظمة، فبإمكان الدول الصناعية ان تتصرف بحرية في فرض الضرائب لمنع تدفق هذه السلع.
- إمكانية تواجد غير متكافىء بين الشركات العالمية العملاقة والشركات الوطنية لا تزال تنتهج طريقها الاصلاحي.
- ستفقد الجزائر قدرتها على حماية الاقتصاد الوطني بسبب سقف التعريفة الجمركية الذي لا يمكن تجاوزه وبالتالي فقدان القدرة على حماية القطاع الصناعي من المنافسة الاجنبية من خلال التعريفة الجمركية.
- صعوبة نقل التكنولوجيا نظرا لإرتفاع تكاليفها.

هذه من بين الاثار الايجابية والسلبية المتوقعة للقطاع الصناعي في حالة انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

نستخلص من خلال دراستنا للقطاع الصناعي كلا من مصر والجزائر انه موال لم يصل الى المستوى المطلوب للمنافسة الدولية، ويكمن الاختلاف بين اللدين في القيمة الضافة للقطاع الصناعي ،حيث تعتمد الجزائر بدرجة اولى على الصناعات الاستخراجية كمصدر رئيسي للدخل ،حيث تساهم المحروقات بنسبة

[1] زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى،افاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة،مجلة العلوم الانسانية،العدد4،2003،ص،94.
[2] متناوي محمد،المنظمة العاليمة للتجارة " OMC" وانضمام الجزائر اليها والاثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير،تخصص مالية،المدرسة العليا للتجارة،الجزائر،2003،ص135.

تفوق90% من اجمالي القطاع الصناعي، بالمقابل نجد الصناعة التجويلية تاهم بنسبة ضئيلة من الناتج الصناعي وهو الامر الذي يوضح بان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي قائم على احادية المورد ولم يعتمد على الصناعة التحويلية كمورد اساسي للدخل بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة في تطوير الصناعة التحويلية الا انها مزالت تستورد بكميات كبيرة من ورادات الصناعية المتمثلة في السلع المصنعة.

أما بالنسبة لمصر فهي تعتبر من بين الدول العربية التي تتميز بمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي عكس الجزائر مما يبزر الدور الذي تلعبه الصناعة التحويلية ومدى مساهمتها في القطاع الصناعي وزيادة الدخل الاساسي، بالرغم من صادرات الصناعية التحويلية التي تتميز بها مصر الا انها في الواقع نسبة الواردات من الصناعة التحويلية مرتفعة .

مما سبق يمكن القول بالرغم من المزايا النسبية التي تتمتع بها مصر في بعض الانشطة الصناعية خاصة بما يتعلق بالصناعة التحويلية، بحكم ان الصناعة الاستخراجية غير مدرجة ضمن احكام المنظمة العالمية للتجارة لم تسلم من الاثار السلبية جراء انضمامها الى المنظمة وذلك بسبب عدم قدرتها على المنافسة الدولية وعدم نفاذ صارداتها للاسواق الخارجية نتيجة ضعف جودة منتجاتها.

بإعتبار الجزائر ن الدول التي تتميز بضعف القدرة التنافسية لقطاعها الصناعي،فإن ذلك يجعلها غير قادرة من الاستفادة بأقصى مايمكن من الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، حيث لايزال هذا القطاع يحتاج الى طاقة كبيرة تتحمل تبعات تحرير التجارة الخارجية وللتغلب على العقبات التي تواجه الصناعة يجب رسم سياسة تفصيلية لكل صناعة خاصة ان كل منها طبيعتها ويجب مراعاة ظروف كل صناعة ودراستها بعناية للوصول الى المستوى المطلوب من المنافسة ،وكذلك تطوير منتوجاتها والارتفاع بمستوى الجودة طبقا للمواصفات العالمية.

في الاخير يجب لكلا الدولتين وضع خريطة سياسية صناعية لتحرير تجارتهما لتمكن من مواجهة المنافسة الحادة..

المبحث الثالث:أثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الخدمات (الجزائر–مصر)

يعد قطاع الخدمات من بين القطاعات الاقتصادية الحديثة حيث لديه اهمية بالغة في تطور ميزان المدفوعات لدى العديد من الدول ولا شك ان اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات في اطار المنظمة العالمية للتجارة كان لها تاثير على الدول النامية منها الجزائر ومصر من هنا سوف نتطرق الى الاثار الناجمة عن انضمام مصر الى المنظمة على القطاع الخدماتي ومن ثم التطرق الى الانعاكسات المتوقعة للجزائر في حالة انضمامها

المطلب الاول: الاثار الناجمة من جراء انضمام مصر الى OMC على القطاع الخدماتي

الفرع الاول:الاثار الناجمة عن القطاع المصرفي والمالي المصري

وقعت مصر من بين 70 دولة على اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية والتي تنص فتح ابلاب اما البنوك الاجنبية التي تعمل في مجال الخدمات المالية ولاشك ان اتفاقية التجارة في الخدمات المالية والمصرفية لها اثار ايجابية واخرى سلبية

1)الاثار الايجابية

ونذكر من بينها:

- تعتبر مصر من بين الدول النامية التي تتمتع بمزايا تنافسية في بعض القطاعات الخدماتية والتي من بينها البنوك ،وذلك بما يتعلق بفتح السوق المحلية امام المنافسة الاجنبية، او تصدير الخدمات المصرفية عبر الحدود، فعلى الرغم من السماح لكبرى البنوك الاجنبية بممارسة نشاطها في السوق المالي المصري سواء على شكل فروع او بنوك مشتركة ،استطاعت البنوك المصرية تطوير اعمالها بما يتماشى مع المتغيرات الحديثة وابات وجودها في ظل المنافسة الحرة مع البنوك الاجنبية[1].
- تعتبر مصر اول دولة نامية تصدر خدماتها المصرفية للدول المجاورة ،كما قامت بعض البنوك المصرية من فتح فروع لها في الدول الكبرى مثل البنك الاهلي المصري في لندن ونيويورك.
- استفادة مصر من نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة من خلال البنوك الاجنبية المشتركة ،وهو ماساعد على مواكبة التطورات الحديثة في هذا المجال

[1]صفوت عبد السلام عبد الله ،الاثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي المصري، دار النهضة العربية،القاهرة،2003،ص،129

2)الاثار السلبية

من بين الاثار السلبية نذكر مايلي:

- ان تحرير الخدمات المصرفية يتطلب كفاءات عالية ومؤهلات مرتفعة تتمكن من انجاز الخدمات المصرفية باكبر كفاءة ممكنة وفي اقل وقت ممكن وهو الذي لا يتوفر عليه بصورة كافية في البنوك المصرفية
- المنافسة القوية التي تتعرض لها البنوك المصرفية من طرف البنوك الاجنبية وهذا جراء تحرير الخدمات المصرفية بحيث غير قادرة على تقديم خدمات مصرفية متكاملة مقارنة بالبنوك الاجنبية وكذلك صغر حجم البنوك المصرية
- من المتوقع ان تحرير التجارة في الخدمات المصرفية سوف تتورط البنوك المصرفية في بعض عمليات المصرفية الحديثة التي تتميز بدرجة عالية من المخاطر

بالرغم من الاثر السلبي التي تعرضت له مصر في خدماتها المصرفية الا انه تحرير خدمات مصرفية سيكون اقل مقارنة بالدول الاخرى التي لم تقم بتحرير قطاعها المالي المصرفي

الفرع الثاني: اثار الناجمة على القطاع السياحي المصري

حسب مانرى في اواقع تعتبر مصر من البلدان السياحية المعروفة وهذا من خلال ماتمتلكة من مقومات تاريخية وثقافية وطبيعية التي تجعلها تحظى بمكانة متميزر على خريطة السياحة الدولية، فتعدد للموارد الطبيعية المصرية من اثار فرعونية واسلامية ومسيحية ساعدها على جذب السائحين مما جعل القطاع السياحي يساهم في رفع الدخل المصري ولكن انضمام مصر الىOMC جعلها تتأثر بالعديد من الاثار سواء من الناحية الايجابية او السلبية ومن هنا سوف نتطرق الى رصد اهم الاثار الايجابية والسلبية

1)الاثار الايجابية

ونذكر منها مايلي:

- لقد ادى تحرير التجارة في مجال الخدمات السياحية الى اتاحة الفرص لشركات السياحية المصرية للتواجد في الدول المتقدمة ،مما ساعدها على اكتساب الخبرة الاجنبية، مما اتاح لها جلب الى زيادة الحركة السياحية في مصر
- زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية في المجال السياحي وزيادة الترويج السياحي في مصر

- السماح بإنشاء الفنادق والمطاعم الاجنبية في مصر ساعد على جذب السواح مما يؤدي الى رفع ايرادات الدولة

بالرغم من الاثار الايجابية الا انه لايمنع من وجود اثار سلبية نختصرها فيمايلي

2)**الاثار السلبية**

- لقد ادى التطور التكنولوجي لشركات الاجنبية الى منافسة الشركات المحلية لغير صالح الشركات الاخيرة، مما يمثل عائقا امام الشركات السياحية المصرية
- تدخل الشركات الاجنبية السياحية في الامور والشؤون الادارية وذلك عند دراستها المتعمقة لاختيار الموقع المناسب لإنشاء المشروع

من كل ماسبق يمكننا القول بأن مصر بلد سياحي ،اذ يتعين عليه بعض الاصلاحات للوقوف اما التحديات

المطلب الثاني :الانعكاسات المرتقبة على القطاع الخدمات الجزائري

يعتبر مجال التجارة في الخدمات من المجالات الهامة والجديدة ،ويشمل قطاع الخدمات فروع عديدة منها خدمات البنوك ،شركات التامين المكاتب الهندسية والسياحة، وابرز واهم النشاطات التي يشملها التحرير في الاتجار كخدمات البحث والتطوير في العلوم الطبيعية والاجتماعية والانسانية ومختلف التخصصات الاخرى، الخدمات العقارية وخدمات التأجير والايجار، والخدمات المرتبطة بالاعلام والتسويق والاستشارات الادارية والفنية والعلمية والتحاليل والمتصلة بالزراعة والصيد البحري ،وخدمات التأمين وإعادة التأمين والخدمات المالية والمصرفية، وخدمات النقل وخدمات الرياضة....الخ

وفيما يخص وضعية هذا القطاع في بلادنا فهو مزال يعيش حالة جد ضعيفة سواء على المستوى التنظيمي او المردودية، فهو مزال بعيد على مستوى عن مستوى المنافسة الدولية رغم جملة الاصلاحات التي شرعت فيها الجزائر في هذا المجال بالموازاة مع سياسة الاصلاح الهيكلي للإقتصاد الوطني، ولكن سوف ندرس ماهي انعكاسات الانضمام جراء هذا الانضمام سواء من ناحية الايجابية او من ناحية السلبية

الفرع الاول: الاثار المتوقعة على القطاع المصرفي الجزائري

1)الاثار الايجابية المتوقعة

من بين أهم الاثار الايجابية نذكر مايلي[1]:

- تطور القطاع المصرفي الجزائري نتيجة إنفتاح الاسواق الجزائرية بشكل فعلي على موردي الخدمات المصرفية الاجنبية الذين يتمتعون بميزة نسبية في حقل صناعة الخدمات المصرفية والمالية ،وذلك بإدخال التكنولوجيا وتطوير الاجهزة المصرفية المحلية وترقيتها لمستو الخدمات المالية العالمية، وتوسيع نطاق خدماتها الائتمانية والاستثمارية.
- تقوية المنافسة والحد من الاحتكارات القائمة في مجال الخدمات المالية والمصرفية وذلك عن طريق تكوين الخيرات المؤهلة في إطار تعاون مع موردي الخدمات المصرفية الاجنبية وتبادل الخبرة،وذلك قصد تأهيل الخدمات المالية المحلية للتعامل مع الاسواق المالية الدولية.
- إنفتاح المؤسسات المالية الوطنية للقيام بأعمال مالية شاملة بعيدة عن التخصص القطاعي الضيق وكذلك قيامها بأدوار متعددة في أسواق رأس المال خاصة في النشاطات المصرفية والوساطة المالية والاستثمارية.
- إستفادة المتعاملين الاقتصاديين المحليين من الخدمات الاجنبية المصرفية والمالية، وذلك من حيث السعر والجودة وكفاءة الاداء والتنوع في تشكيلة الخدمات.
- فتح المجال امام القطاع الخاص للإستثمار في مجال الخدمات المالية والمصرفية، بزوال حاجز ملكية الدولة لهذا القطاع.

2)الاثار السلبية المتوقعة

من بين الاثار السلبية نذكر مايلي[2]:

- في ظل التواجد الكبير للمصارف الاجنبية والمزايا الخدماتية التي تتمتع بها من الجودة والقدرة على الوفاء بالالتزامات ،سوف تشهد الاسواق المحلية للخدمات المالية المصرفية منافسة غير متوازنة وذلك في ظل رداءة الخدمات المصرفية المحلية، وعدم مطابقتها للمقاييس الخدمية والمالية الدولية.

[1] بن عيسى شافية،اثار وتحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير،تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر 3،2011،ص،137.

[2] وصاف عتيقة، اثر تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية لدول العربية مع الاشارة الى حالة الجزائر،اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2014،ص،319. [2]

- مواجهة مشاكل إضافية متعلقة بقيمة سعر الصرف وأره الكبير عل خفض القدرة التنافسية للإقتصاد المحلي ،ضف الى ذلك فقدان المصارف المحلية لميزة تحديد سقف سعر الصرف.
- تراجع إقبال المستثمرين المحليين على الخدمات المالية والمصرفية المحلية نظرا لترديها وقلة ضماناتها وتعرض العديد من المصارف المحلية للإفلاس سابقا، ادى هذا بالمتعاملين المحليين الى التوجة التعامل مع موردي الخدمات الاجانب ،نظرا لما يتمتعوا به من كفاءات وضمانات ومميزات في ميدان الخدمات المالية والمصرفية.
- بروز تكتلات مالية اجنبية ضخمة محليا، سوف تتراجع الحصص المالية للمصارف الجزائرية في أسواقها المحلية وعدم قدرة العديد منها على مواكبة التطور الهائل في صناعية الخدمات المالية المصرفية الاجنبية.
- تزايد المخاطر على المصارف المحلية الصغيرة التي تحت وطأة ظروف المنافسة ،الامر الذي قد يدفعها للدخول في أنشطة تتسم بالمخاطرة ،مما يعرضها الى احتمالات الفشل والخسارة.

الفرع الثاني: الاثار المتوقعة على القطاع السياحي الجزائري

تمتلك الجزائر العديد من المقومات السياحية مما يجعلها من ارقى البلدان السياحية لما تتميز به من موقع استراتيجي واحتوائها على معالم اثرية وكذلك إمتلاكها على اجمل متحف صحرواي في الهقار والطاسيلي التي تحمل في ثنايها رسوم جدارية واحتوائها على حمامات معدنية ،بالرغم ما تتمتع به الجزائر من امكانيات في القطاع السياحي الا انه مزال يعاني من العديد من المشاكل من اهمها غياب ثقافة السياحية. ففي حال انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة سينجر عن القطاع السياحي العديد من الاثار الايجابية منها والسلبية في هذا الصدد سوف نقوم برصد هذه الاثار

1)الاثار الايجابية المتوقعة

- تحرير القطاع المالي والاتصالي سوف سياعد على نمو القطاع السياحي
- نقل التقنية المتطور وكسب ثقافة السياحية وذلك عن طريق المنشأت السياحية المستثمرة في الجزائر عن طريق الاحتكاك
- الامكانيات السياحية التي تتمتع بها الجزائر سوف تؤثر على المستثمر الاجنبي مما يجعله يفكر في الاستثمار في القطاع الخدماتي السياحي

2)الاثار السلبية المتوقعة

سوف نذكر منها مايلي:

- السيطرة الاجنبية على القطاع السياحي وذلك من خلال امتلاكهم كفاءة اعلى في انتاج الخدمات السياحية مقارنة بالمنتجين المحليين
- عدم قدرة الشركات السياحية المحلية على المنافسة الدولية بسبب افتقرها على على الخبرة اللزمة في القطاع السياحي
- جلب العمالة الاجنبية بصورة كبيرة خاصة في مجال الفنادق والمطاعم نظرا لما يتمتعوا به من خبرات في هذا المجال مما يؤدي الى تقليل فرص المواطنين المحليين

يمكنا ان نستخلص مما سبق ان الجزائر لم تصل الى المستوى المطلوب لتكن بلد سياحي، لذلك لن تستفيد من جراء تحرير اتفاقية التجارة في الخدمات في حالة انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة، لكن في الاونة الاخيرة شهد القطاع السياحيتحسنا ملحوظا نتيجة دعم الدولة للقطاع السياحي كإنشاء مرافق ومطاعم وكذلك نجد تشجيع الاستثمار المحلي في هذا المجال اذ نجد العديد من الخواص قامت بإنشاء اكبر الفنادق في العالم العربي كالغزال الذهبي بالوادي

خلاصة القول يعتبر قطاع الخدمات من بين القطاعات ذات الاهمية البالغة في الاقتصاد المصري،وذلك بما تمتلكه في السياحة وقناة السويس والعاملين بالخارج في مجال النقل والخدمات، فتحرير قطاع الخدمات ساعد مصر على رفع مستوى المنافسة ،ومن ثم رفع كفاءة الانشطة وزيادة الصادرات المصرية من قطاع الخدمات ادى الى الانعاش القطاعات الاخرى كما اتاحت هذه الاتفاقية فرصة للنفاذ الى الاسواق العالمية فإن انضمام مصر الى اتفاقية تجارة الخدمات كان امرا حتميا لمواكبة التطورات العالمية

وعليه رغم الاثار الايجابية والسلبية الناجمة عن تحرير الخدمات ،فإن السياسة التي تبنتها مصر من خلال الانفتاح الاقتصادي ،وجذبها للاستثمارات الاجنبية يكد على حرصها الاستفادة من اتفاقية تحرير الخدمات والحد من سلبياتها مما يدفع الى الاقتصاد المصري الى المنافسة الدولية.

اما بالنسبة للجزائر فهي مزالت تعيش حالة من الركود في المجال الخدمات سواء على مستوى تنظيم او المردودية، بحيث لم يرق بعد الى المنافسة الاجنبية، امام هذا الواقع فإن انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة الخدمات سوف تكون مكلفة جيدا وذلك نتيجة لعدم تهئية هذا القطاع

للمنافسة الخارجية، لذلك يتعين على الجزائر الاستفادة من التجربة المصرية قبل الانضمام وعليها القيام بتحرير التدريجي لقطاع الخدمات وكذلك فتح الباب امام الاستثمار الاجنبي وتشجيعه في الاستثمار في قطاع الخدمات بمنحهم عن طريق المزايا والحوافز وضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي حيث يعتبر مورد مهم للخزينة وخاصة ان الجزائر تمتلك مقومات سياحية يجعلها من ارقى البلدان السياحية في العالم.

خلاصة الفصل الثالث

لقد تطرقنا في هذه الدراسة الى استعراض اهم الاثار المحتملة عن الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر مقارنة بمصر، حيث تبين انه لتوجد اثار ايجابية الا وكان هناك انعكاسات سلبية على جميع القطاعات الاقتصادية، حيث تكون الاثار السلبية اشد اثرا نتيجة الاوضاع التي تعيشها الدولتين

وعلى اعتبار ان الاقتصاد الجزائري شبيه بالاقتصاد المصري ، فإن غالبية الاثار الناجمة عن انضمام مصر سوف تكون نفس الاثار على الجزائر في حالة انضمامها، بإستثناء قطاع الخدمات المصري حيث يتمتع بمزايا نسبية.

في الاخير يمكننا القول بأن الحكم على الاثار المتوقعة على الجزائر في حالة انضمامها يعتبر امرا مبكرا، فعلى الجزائر ومصر رفع التحدي واستغلال الفرص التي تتيحها المنظمة العالمية للتجارة والتجاوب مع التغيرات العالمية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

لقد إستهدفت هذه الدراسة تحليل انعكاسات المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية الجزائري بناءا على التجربة العربية المصرية بإعتبارها دولة عربية نامية وكونها من اقوى الدول العربية في زراعة وسياحة.

حيث تم التطرق في البداية الى اخذ لمحة عن الجات واهم التطورات والمراحل التي مرت بها والتي دامت قرابة نصف قرن وأشرفت خلالها على ثماني جولات للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف ،كان أخرها جولة الاورغواي التاريخية المنعقدة في 1986 وانتهت بصدور بيان مراكش 1994 بإنشاء منظمة التجارة العالمية، وقد إستطاعت هذه الجولة ان تحقق تقدما ملموسا عن الجولات الاخرى وذلك بإضافتها بعض القطاعات كالخدمات.

إن قطاع التجارة الخارجية يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، إلا ان هذا الاخير لم يحظى بعناية تامة،مما انجر عن ذلك وضعية مزرية للقطاع وذلك من خلال ما تطرقنا له عن وضعية التجارة الخارجية وذلك من خلال مالاحظنا عن تركيبة الهيكلية للصادرات مقارنة بالواردات حيث استخلاصنا ان واقع التجارة الخارجية الجزائرية يؤكد مدى سيطرة قطاع المحروقات على اجمالي الصادرات الجزائرية في حين بقيت الصادرات خارج المحروقات ضئيلة ومحدودة جيدا خاصة من المواد الغذائية مما جعل الجزائر من اولى الدول المستوردة للمنتوجات الزراعية خاصة القمح وتبين هذا كثيرا من خلال اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية التي أثرت تاثيرا كليا بالسلب.

وتطرقنا كذلك لتحليل اثار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للدولتين ،تبين ان الجزائر وعلى غرار من الدول النامية قد تأخرت في طلب الانضمام الى عضوية هذه المنظمة على عكس جمهورية مصر العربية التي كانت من الدول السباقة للانضمام الى هذه المنظمة بإعتبارها طرف متعاقد بإتفاقية الجات منذ عام 1970 وهو ما أهلها للانضمام للمنظمة حيث اصبحت عضوا كاملا في 30 جوان 1995 ،ويرجع سبب تأخر الجزائر الى تشتت اوضاعها الاقتصادية لكن بعد التوجه الجديد الذي عرفه الاقتصاد الجزائري وهو الانتقال الى نظام اقتصاد السوق شرعت الجزائر بتنفيذ جملة من الاجراءات والخطوات قصد الانضمام الى هذه المنظمة.

حيث تبين من خلال الدراسة ان هناك اثار سلبية واخرى ايجابية جراء انضمام مصر الى المنظمة وكذلك اثار محتملة الوقوع على الجزائر في حالة الانضمام للمنظمة ،وبحكم ان الاقتصاد المصري شبيه بالاقتصاد الجزائري فإن غالبية الاثار الناجمة عن انضمام مصر الى المنظمة العالمية للتجارة،سوف تكون مماثلة في حالة انضمام الجزائر الى هذه المنظمة ،بإستثناء قطاع الخدمات التي تتميز به مصر ببعض المزايا.

واتجدر اليه الاشارة ان في حالة انضمام الجزائر فإن الاثار السلبية مؤكدة الوقوع، في حين ان غالبية الاثار الايجابية احتمالية واقرب الى الفرص التي يتسنى للجزائر الانتفاع بها او لايتسنى لها،وذلك حسب ماتبذله من جهود من توفير متطلبات لتحويل المنافع المحتملة الى منافع اكيدة وخاصة الاستفادة من الشراكة الاورومتوسطية هي ومصر.

إختبار الفرضيات

- الفرضية الاولى فقد تم التاكد من صحتها بإعتبار ان المنظمة العالمية للتجارة مؤسسة دولية لها نظام قانوني ومبادىء تعمل بها وهي تعمل على تحرير التجارة الدولية وفق احكام وشروط معينة
- الفرضية الثانية مؤكدة وذلك من خلال تحليلنا لواقع التجارة الخارجية الجزائري وجدنا ان اقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي قائم على احادية المصدر وهو قطاع المحروقات الذي يمثل 97% من صادرات الجزائر بينما صادراتها الاخرى خاصة المنتوجات الزراعية تساهم بنسبة ضئيلة في الاقتصاد الوطني حيث نجد ان الجزائر دولة مستوردة بدرجة اولى للمنتوجات الزراعية على راسها القمح والسكر و هذا لا يؤهلها للدخول في المنافسة الدولية.
- الفرضية الثالثة مؤكدة وذلك من خلال تحليلنا لوقع التجارة الخارجية المصرية لبعض القطاعات وخاصة قطاع الخدمات الذي يتمتع بمزايا نسبية بعد تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات مما جعل الاقتصادي المصري يستفيد منها وذلك من ناحية قطاع سياحي من خلال تشجيع الاستثمار الاجنبي
- الفرضية الرابعة غير مؤكدة وذلك بأن في حالة انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة نجد اثار سلبية لكن بالمقابل هناك اثار ايجابية محتملة الوقوع اذا اتخدت الجزائر اجراءات فعلية لتحقيقها الى اثار فعلية واكيد.

نتائج البحث

بعد تحليلنا لموضوعنا قد توصلنا الى:

- هناك مجالات اخذت بها اتفاقية الجات لا يوجد بها تكافؤ بين الدول المتقدمة والدول النامية على راسها الجزائر ومصر وذلك بما يتعلق بتكنولوجيا التي تتمتع بها الدول المتقدمة، بينما تم الاستبعاد مزايا تتمتع بها الدول النامية مثل البترول.
- يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على صناعة واحدة ، وهي صناعة النفط والغاز الطبيعي واصبح الاقتصاد الوطني رهيبا للايرادات النفطية، حيث يتأثر سلبا بالصدمات التي تنشأ عن التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في الاسواق العالمية.
- من المتوقع ان التجارة الخارجية للسلع الزراعية في ظل تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة يمكن ان تؤدي بالجزائر الى تكبد خسائر مالية في جانب الواردات نتيجة لارتفاع الاسعار وذا بسبب الاحتياجات الغذائية الكثيرة من الخارج وخسائر ايضا في الصادرات رغم صغر حجمها لاحتمالات انخفاض الكمية المصدرة نتيجة المنافسة الشديدة في الاسواق وبالذات الاتحاد الاوروبي.
- بإعتبار ان الجزائر من الدول التي تتميز بضعف القدرة التنافسية لقطاعها الصناعي فمن الممكن يجعلها غير قادرة على الاستفادة من الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.
- رغم ما تتمتع به مصر من بعض مزايا نسبية في صناعتها كصناعة تحويلية الا انها لم تسلم من الاثار السلبية بسبب عدم قدرتها على المنافسة الدولية.
- ان عدم ادراج منتجات النفط والغاز الطبيعي ضمن بنود اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، يجعل استفادة الجزائر من انضمامها للمنظمة محدودا.
- بما ان الاقتصاد المصري شبيه بالاقتصاد الجزائري فحتما سوف ينجر في حالة انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة نفس الاثار السلبية والايجابية التي تكبدتها مصر من جراء انضمامها.

التوصيات والاقتراحات

بعد تحديد ابرز النتائج المستخلصة من الدراسة نقترح بعض التوصيات والاقتراحات التي نعتقد بأنها مهمة وهي تتمثل فيمايلي:

- وضع استراتيجية في المدى الطويل والمتوسط لتنمية القطاع الزراعي لرفع من صادرات المنتوجات الزراعية والعمل على تخفيض الواردات الزراعية.
- اعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة الدولية.
- الاستفادة من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وذلك من خلال الاستفادة من الخبرة الاوروبية من اجل رفع مستوى اداء المؤسسات الجزائرية والمصرية.
- العمل على تنويع هيكل الانتاج الزراعي والصناعي وتشكيل قائمة اخرى للصاردات.
- يتعين على الجزائر الاستفادة من التجربة المصرية في قطاع الخدمات وذلك من خلال فتح الباب امام الاستثمار الاجنبي في قطاع الخدمات وضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي لان الجزائر تمتلك مقومات سياحية هائلة تجعلها من ارقى البلدان السياحية
- يتعين على الجزائر اقامة تكتلات مع الدول النامية من اجل التعان فيما بينها بما يخص تطوير اقتصادها.
- على الجزائر الاطلاع على تحليل خبرات الدول النامية العضوة في المنظمة وخاصة تلك الدول الشبيهة بالاقتصاد الجزائري.

افاق البحث

بناءا على النتائج المقدمة، تبين ان موضوع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة موضوع حساس وموضع ساعة ،والذي يمكن ان يفتح افاقا جديدة لمواصلة البحث ،و ان يكون محور نقاش للعديد من الابحاث الاخرى وذلك من خلال:

- أثر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.
- أثر التكتلات الدولية على التجارة الخارجية الجزائرية.
- الاثار المتوقعة من انضمام الجزائر على القطاع الزراعي.
- الايجابيات والسلبيات لانضمام المنظمة العالمية على التجارة.

وفي الختام أسال المولى عز وجل ان اكون قد وفقت ولو بقدر القليل في بحثي هذا من حيث اختيار الموضوع وطريقة معالجته.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا: قائمة الكتب

1) صفوت عبد السلام عبد الله ،الاثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي المصري، دار النهضة العربية،القاهرة،2003

2) محفوظ لعشب ،المنظمة العالمية للتجارة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2006.

3) ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة–الاهداف والعراقيل، مجلة الباحث،العدد 3، المدرسة العليا للتجارة وجامعة الشلف،2004.

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية

1)ايات الله مولحسان ، الاثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية الجزائرية، اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2004.

2) اسيا الوافي ،التكتلات الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2013.

3) اسامة لوهابي، دور السياسة التجارية في تفعيل الاستثمار الاجنبي(دراسة مقارنة الجزائر–الاردن)، اطروحة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2015.

4) إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الاوروبي على ضوءاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية –دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكمية، اطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،2013

5) بلقاسم مصباحي، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة دراسة حالة – الجزائر، اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر ،2006 .

6) خديجة عبد اللاوي ، الية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية ،اطروحة لنيل شهادة الماجيستر في قانون الاعمال المقارن، مدرسة الدكتوراه، وهران،2013

7) خديجة عياش ،سياسة التنيمة الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية2000-2007)،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والاداري، جامعة الجزائر3 ،2011.

8) رفيقة بسكري،النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية واشكالية الانضمام اليها اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، تخصص قانون الاعمال، جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2015

9) زبير طيوح، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر (1980-2013)،أطروحة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2015.

10) سارة ام الخير حاج يوسف، انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2015.

11) سلطانة كتفي، تقييم المخطط الوطني لتنمية الفلاحية(2000-2005) في ولاية قسنطينة-تقييم ونتائج، اطروحة لنيل شهادة ماجيستر، تخصص التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

12)سمية قواوي، اثر تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي(دراسة نماذج لبعض الدول المتقدمة والدول النامية)،اطروحة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جمعة محمد خيضر ،بسكرة،2013 .

13) سارة محمد،الاستثمار الاجنبي في الجزائر-دراسة حالة اوراسكوم،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر ،تخصص قانو الاعمال،جامعة منتوري،قسنطينة،2010

14) سلطاني سلمى،دور الجمارك فيي سياسة التجارة الخارجية -دراسة حالة الجزائر-،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط والتنمية،جامعة الجزائر،2003

15) شافية بن عيسى،اثار وتحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3 ،2011.

16) طاهر طاشت، انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية، اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في القانون، فرع قانون الاعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2013.

17) عبد الرشيد بن ديب ،تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة اللجزائر ،2003.

18)عبد الحميد حمشة ، دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة– دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2013.

19) عبد الجليل هويدي، انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2013.

20) عتيقة وصاف، اثر تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية لدول العربية مع الاشارة الى حالة الجزائر، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2014

21) فيروز سلطاني، دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الاقليمية الدولية(دراسة حالة الجزائر والشراكة الارور متوسطية)، اطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2013

22) فيصل لوصيف ،اثر السياسة التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة(1970–2012)،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير،تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة ،جامعة سطيف ،2014.

23) فيصل سمارة، البعد الانساني الشراكة الاورومغاربية من مسار برشلونة الى الاتحاد من اجل المتوسط(1995–2008)،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي وعلاقات دولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2013 .

24) لويزة قطاف، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000–2013 ،اطروحة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة اكلي محند الحاج،البويرة،2014.

25)لعجال بن سونة، اتفاق الشراكة الاروربية الجزائر واثاره على الاقتصاد الوطني،اطروحة لنيل شهادة ماستر في الحقوق،تخصص ادارة اعمال،جامعة خميس مليانة ،2014

26) مسعودة مزروع، اثر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016.

27) مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق – دراسة حالة الجزائر، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة يوسف بن خدة،الجزائر،2006 .

28) مريم زكري، البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية المغاربية، اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات اورو متوسطية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2011 .

29) محمد متناوي، المنظمة العالمية للتجارة " OMC" وانضمام الجزائر اليها والاثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة،الجزائر،2003.

30) نعمة رزق نمر الخرندار، اثر التعرفة الجمركية للمدخلات الوسيطة المستوردة على النمو في الناتج المحلي الاجمالي(دراسة القطاع الصناعي) ،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية،غزة،2016.

31) نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق،اطروحة لنيل شهادة ماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، ابي بكر بلقايد، تلمسان،2011 .

32) نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة(2005–2012)،اطروحة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمدخي خيضر ،بسكرة،2014

33) ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري،قسنطينة،2007 .

34) نذير بطاطش، التعاون الاوروبي– الافريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا ،اطروحة لنيل شهادة الماجيستر في القانون، تخصص قانون تعاوني دولي، المركز الجامعي اكلي محند اولحاج،البويرة،2010 .

36) وردة خرندار، تاثير انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.

ثالثا: المجلات

1) ايات الله مولحسان، تحليل الاثار المتوقعة لاتفاقية الزراعة على التجارة الزراعية للجزائر، مجلة العلوم الانسانية،العدد28/27،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2012.

2) جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد11،جامعة الجزائر ،2012.

3) سليمة عبيدة، مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 8، جامعة سعد دحلب البليدة،2013 .

4) سليمان ناصر ،التكتلات الاقتصادية الاقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمة للتجارة، مجلة الباحث،العدد1،جامعة ورقلة،2002 .

5) شهرزاد زغيب وليلى عيساوي،افاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة،مجلة العلوم الانسانية،العدد5 ، جامعة بسكرة،2003 .

6) عياش قويدر و ابراهيمي عبد الله، أثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، جامعة الاغواط،،بدون سنة.

7) عبد الحميد زعباط، المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة GATT الى المنظمة العالمية للتجارة OMC، مجلة الباحث، العدد3،جامعة الجزائر،2004.

8) عزيزة سمينة، الشراكة الاوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة،مجلة الباحث،العدد9 ، جامعة بسكرة ،2011.

9) علي لزعر وبوعزيز ناصر،تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائري في ظل الشراكة الاوروومتوسطية، ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 5، المركز الجامعي سوق اهراس وجامعة 8 ماي 1945 قالمة،2009

10) فيصل بهلولي،التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروومتوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية،مجلة الباحث، العدد11،جامعة سعد دحلب البليدة،2012

11) الصادق بوشنافة، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، مجلة الاقتصاد المعاصر،العدد4 ، المركز الجامعي خميس مليانة الجزائر،2008.

12) معتز نعيم، اثر الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،العدد2،جامعة دمشق،2007.

13) محمد لحسن علاوي ،اتفاقيات الشراكة الاوروعربية:شراكة حقيقية ام شراكة واردات(مع التركيز على تجارة المنتوجات الزراعية)،مجلة الواحات للبحوث والدراسات،العدد16،جامعة ورقلة ،2012

14)محمد لحسن علاوي و كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الاوروجزائرية كالية للاندامج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية ،العدد 4، جامعة ورقلة وجامعة جيجيل،2016.

15) محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث العدد2، جامعة الاغواط،2002

رابعا: المؤتمرات والملتقيات

1) صفية احمد ابوبكر،الاتفاقية العامة لتجارة في الخدمات (GATS)،مؤتمر الجاونب القانوينة والاقتصادية لإتفاقية المنظمة العالمية للتجارة،جامعة اسيوط

2)غالم جلطي،التجارة الخارجية للجزائر وأهميتها في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي، ملتقى وطني بعنوان إبراز استراتيجية التجارة الجزائرية في ظل الانفتاح التجاري، جامعة تلمسان،2006

خامسا: تقارير

1) تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات (2005، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 ،2015، 2016

سادسا:مصادر اخرى

1) تصريح وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي السيد رمضان لعمامرة في جريدة الخبر الصادرة في 13 مارس 2017

2) معلومات مقدمة من طرف وزارة التجارة تخص مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

3)المركز الوطني للاعلام الالي والاحصاء تابع للجمارك C.N.I.S

سابعا: المواقع الالكترونية

1) موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

2) موقع المنظمة العالمية للتجارة بالاجنبية www.wto.org

3) موقع المنظمة العالمية للتجارة بالعربية www.wtoarabe.org

الملاحق

ملف صحفي : انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

المصدر: الخبر و وكالة الأنباء الجزائرية نوفمبر 2012.

- بن بادة بخصوص الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ص 02
- بن بادة: "الجزائر مصممة على الدفاع عن مصالحها" في المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية ص 03
- الجزائر لديها "إرادة سياسية قوية" في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ص 04
- منظمة التجارة العالمية: دالوتو يعرب عن ارتياحه للمحادثات مع السلطات الجزائرية ص05
- ألبيرتو ديالوتو يعرب عن أمله في انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في أقرب الآجال ص06
- انضمام الجزائر إلى منضمة التجارة العالمية: الجولة 11 من المفاوضات في مطلع سنة 2013. ص08
- رحماني يجدد ل دالوتو التزام الجزائر بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ص09
- يوسفي يستقبل السفير البريطاني و رئيس فوج العمل المكلف بانضمام الجزائر إلى منضمة التجارة العالمية. ص09

المصدر: جريدة الخبر الأربعاء 07 نوفمبر 2012 ———— **من طرف :** سفيان بوعياد

بن بادة بخصوص الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

عدّلنا أكثر من 40 قانونا وسنوجّه ردودنا على الأسئلة المطروحة قبل نهاية السنة

أشار وزير التجارة مصطفى بن بادة، أمس، إلى أن الجزائر عدّلت أكثر من 40 قانونا ومرسوما لضمان التكيف وتوفير الظروف الموضوعية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، موضحا بأن الجزائر سترد على أسئلة الدول الأعضاء في مجموعة العمل المشتركة، منتصف شهر ديسمبر المقبل، ليشير ضمنيا إلى مواجهة صعوبات مع بعض الدول في مسار الانضمام دون ذكرها صراحة.

أوضح بن بادة، خلال ندوة صحفية مشتركة مع رئيس مجموعة العمل المكلفة بملف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، ألبرتو دالوتو، بأنه بعد اللقاء المنظم في مارس 2012 والملاحظات المقدمة لنا من قبل عدد من البلدان، قمنا بتحضير كل ما يتعلق بتغيير القوانين والتفاصيل الخاصة بالعقبات التقنية المتصلة بالتجارة والتغييرات القانونية المعتمدة وستوجه للأمانة العامة للمنظمة العالمية للتجارة، منتصف ديسمبر القادم، لتعرض خلال اللقاء المرتقب في 2013 في إطار مجموعة العمل، دون أن يتم تحديد تاريخ له.

ولاحظ بن بادة أن العروض المقدمة تراعي حماية الاقتصاد الوطني، مثل الرسوم الجمركية التي لن تلغى ولن تصل مستوى الصفر. وأضاف أن المشاكل التي واجهناها مرتبطة بوضع شروط خاصة من قبل بعض الدول وبالتالي تم القيام بإعادة النظر في القوانين، كما تم تعديل أكثر من 40 قانونا ومرسوما، مستطردا أن هنالك مجهودات يتعين القيام بها، كما أن هنالك تنازلات يمكن تقديمها.

في المقابل، شدد رئيس مجموعة العمل المكلفة بملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، السفير الأرجنتيني، ألبرتو دالوتو، على أن الجزائر لديها إرادة سياسية قوية للانضمام، مضيفا أن المفاوضات التي أجريت مع الجزائر طويلة جدا، نظرا لطلبات دول الفوج تقديم التوضيحات من الجزائر.

وأكد بن بادة أن الزيارة بدأت يوم السبت وعرفت سلسلة من اللقاءات مع عدد من الوزراء وأمين عام المركزية النقابية والباترونا، مضيفا أن الجزائر لديها الإرادة الكاملة للانضمام ولكن لدينا أيضا اهتماما متعلقا بالتنمية وإنشاء مناصب الشغل والتنمية المستدامة والتنافسية وكان لا بد من تبليغها لشركائنا ومستعدون للقيام بمجهودات إضافية للتكيف مع ما تقتضيه تشريعات المنظمة العالمية للتجارة، بقدر ما نحن حريصون على الحفاظ على مصالح بلادنا.

من جانبه، أشار ألبرتو دالوتو "لقد وجدت إرادة لدى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما طلبناه، خلال الزيارة، هو قائمة محينة للسلع والخدمات وطلبنا أيضا تحيين المعلومات على المدى القصير، المتعلقة بالإجراءات التنظيمية والقانونية وملف التصدير والاستيراد والفلاحة. كما طلب رئيس المجموعة معلومات محينة حول نظام الاستثمار والمالي والمصرفي ودور المؤسسات العمومية وحول المشاركة الأجنبية في الاستثمارات، وهذه هي النقاط التي سوف تقدمها الجزائر خلال اللقاءات المرتقبة في 2013، معترفا بأن مسار المفاوضات كان طويلا ومعقدا وأن الكرة في المرمى الجزائري لتكييف إطارها القانوني والتشريعي والتنظيمي لتوفير الشروط للانضمام.

(واج) 05 نوفمبر 2012

بن بادة: "الجزائر مصممة على الدفاع عن مصالحها" في المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية

عين الدفلى - قال وزير التجارة مصطفى بن بادة اليوم الإثنين بعين الدفلى أن الجزائر مصممة على الدفاع عن مصالحها في ظل المفاوضات التي تجريها من أجل الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة.

و أضاف الوزير على هامش الزيارة التفقدية التي قام بها للولاية قائلا: " لقد تنازلنا لحد الآن عن بعض المواقف المتعلقة بالتعرفة و التي لا تطرح مشكلا بالنسبة لمصانعنا الناشئة أو تلك التي تخضع لإعادة الهيكلة. لكن الأمر الأكيد أننا عازمون على الدفاع عن مصالح بلادنا".

و أشار في هذا السياق أن المفاوضات جارية حاليا بشأن الصفقات حيث قال " إننا لن نمنح لشركائنا بالمنظمة العالمية للتجارة نسبة الصفر كما كان الشأن مع الاتحاد الأوروبي لآفاق 2020 أو المنطقة العربية للتبادل الحر".

و أوضح وزير التجارة أن المنظمة العالمية للتجارة ليست منطقة للتبادل الحر كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقية الاشتراك مع الاتحاد الأوروبي مؤكدا أنها تخضع لقواعد سير و أنظمة صارمة تطبعها الشفافية و حرية تنقل السلع و تشجيع المبادرات التجارية.
و جدد وزير التجارة إرادة السياسية للجزائرفي الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة مشيرا أن بعض الشروط تطرح مشكلا بالنسبة للمادة 12 التي " ليست واضحة".

كما أوضح أيضا أنه تم إعداد برنامج تأهيل بمبلغ لا يتعدى 300 مليار دينار بغرض تعزيز تنافسية و عصرية المؤسسات الجزائرية و إعدادها للتفتح. و على صعيد آخر و في ما يتعلق بالتجارة الفوضوية أكد الوزير أنه تم وضع مخطط وطني للتكفل بهذا النوع من النشاط مضيفا أن المطلوب من الشباب أن ينشط في إطار منظم و بفضاءات مخصصة لهذا الغرض. و ذكر من جهة أخرى أن الجهود تبذل من أجل استحداث أسواق جوارية و أخرى مغطاة داعيا الشباب إلى "اختيار نشاطات منتجة" و عدم الاقتصار على النشاطات التجارية

(واج) الثلاثاء 6 نوفمبر2012

الجزائر لديها "ارادة سياسية قوية" في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة (دالوتو)

الجزائر - اكد رئيس مجموعة العمل المكلفة بملف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، البيرتو دالوتو، اليوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، أن الجزائر لديها "ارادة سياسية قوية" للانضمام الى المنظمة.

واج) الأربعاء 7 نوفمبر 2012

الجزائر-منظمة التجارة العالمية: دالوتو يعرب عن ارتياحه للمحادثات مع السلطات الجزائرية

الجزائر - أكد رئيس مجموعة العمل المكلفة بملف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة البيرتو دالوتو يوم الثلاثاء بالجزائر عن "ارتياحه" للمحادثات التي أجراها مع السلطات الجزائرية مشيرا إلى وجود "توافق" حول ضرورة الإنضمام للمنظمة.

و صرح دالوتو خلال ندوة صحفية نشطها مناصفة مع وزير التجارة مصطفى بن بادة في ختام زيارته إلى الجزائر أن "هناك توافق واسع حول ضرورة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية. فالكل موافق على مواصلة المفاوضات للانضمام إلى المنظمة و لا يسعني إلا أن أعرب عن ارتياحي".

و تحادث دالوتو الذي حل بالجزائر يوم السبت بدعوة من وزارة التجارة مع كل من بن بادة و وزير الطاقة و المناجم يوسف يوسفي و وزير الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار شريف رحماني.

كما تحادث دالوتو مع أمين عام المركزية النقابية و ممثل عن أرباب العمل و اللجنة الاقتصادية بالمجلس الشعبي الوطني.

و اعتبر نفس المتحدث في هذا السياق أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مرهون بقدرة الجزائر على الاستجابة لمتطلبات هذه الأخيرة مضيفا أن الفريق الجزائري المفاوض "مستعد" لإنهاء هذا المسار.

و قال في هذا الصدد أنه "مسار معقد و عمل دؤوب. و على المفاوضين الجزائريين القيام بها هو مطلوب للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. و يجب إدراك أن هناك مطالب من قبل المنظمة يجب الاستجابة لها".

و تم تسليم تقارير قام بها أعضاء من المنظمة إلى السلطات الجزائرية التي يتعين عليها تقديم الأجوبة الضرورية حولها قبل نهاية السنة.

و تخص هذه المطالب النظام المالي الجزائري و نظام الاستثمارات خاصة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

و بعد أن جدد إرادة الحكومة الجزائرية القوية في اتمام مسار المفاوضات أكد وزير التجارة أن قطاعه عازم على الدفاع عن مصلحة البلد.

و قال "بقدر ما نحن مستعدون لتقديم الدعم الضروري للاستجابة لمتطلبات أعضاء المنظمة من خلال تحقيق تحولات تشريعية و تنظيمية ضرورية بقدر ما نحن عازمون على الدفاع على مصالحنا".

و أكد بن بادة أن "كل مسار مفاوضات يعني القيام بتنازلات" مشيرا إلى أن فريق المفاوضات على وعي بأهمية المسألة و أن العروض التي تقدمها الجزائر "تأخذ بعين الاعتبار مصلحة البلد حتى لا تتضرر بعض القطاعات".

و ذكر أنه سيتم تقديم عرضين جديدين تمت مراجعتهما في مجال السلع و الخدمات في ديسمبر المقبل على مستوى أمانة منظمة التجارة العالمية لاستكمال ملف الجزائر.

و قال بن بادة أن الجزائر اعتمدت منذ 2008 قوانين جديدة في مجالات العراقيل التقنية للتجارة و الاجراءات المتعلقة بالصحة و الصحة النباتية و الملكية الفكرية و ممارسات مكافحة اغراق السوق و حمايته و الاجراءات التعويضية و سياسة الأسعار و التقييم في الجمارك و استيراد المواد الصيدلانية و تصدير لحوم البقر و الخروف و النخيل.

و أوضح أنه "تمت مراجعة ما لا يقل عن 40 نصا". معتبرا أن الجزائر بذلت "جهدا معتبرا" للاستجابة لتطلعات أعضاء منظمة التجارة العالمية داعيا هؤلاء إلى القيام بالمثل من خلال احترام إرادة الجزائر في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية.

(واج) الأحد 4 نوفمبر 2012

ألبيرتو ديالوتو يعرب عن أمله في انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في أقرب الآجال

الجزائر- أعرب رئيس مجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة السيد ألبيرتو ديالوتو يوم السبت بالجزائر العاصمة عن أمله في تمكين انضمام الجزائر لهذه المنظمة العالمية "في أقرب الآجال".

في تصريح لوأج لدى وصوله إلى المطار الدولي هواري بومدين، صرح السيد ديالوتو "أنا بالجزائر لمحاولة التعاون و بحث الامكانيات و الطريقة التي يجب التحرك بها من أجل أن تتمكن الجزائر من الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في أقرب الآجال".

وكان المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة قد نشر خلال اجتماعه في جويلية الفارط بجنيف قراره الخاص بتعيين السفير الأرجنتيني ألبيرتو ديالوتو رئيسا جديدا لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة خلفا للبلجيكي فرانسوا رو و ذلك بغية استكمال مسار المفاوضات.

وتندرج زيارة السيد ديالوتو إلى الجزائر في إطار التحضير للمراحل القادمة من مسار الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة. و أكد السيد ديالوتو "أنا بالجزائر للإصغاء و الإطلاع على الانشغالات الجزائرية و التحاور حتى تكون لدي فكرة أكثر وضوحا حول الملف" مشيرا إلى "رغبة السلطات الجزائرية في خوض هذا المسار".

وكانت الجزائر قد جددت التأكيد في نهاية شهر مارس خلال الاجتماع غير الرسمي لمجموعة العمل المكلفة بانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة على ارادتها القوية في استكمال مسار المفاوضات حتى النهاية. ولم يستبعد رئيس مجموعة العمل الجديد امكانية تنظيم جولة 11 من المفاوضات قبل نهاية السنة.

وأضاف أن المفاوضات مع السلطات الجزائرية ستتمحور حول الشروط اللازمة لعقد هذه الجولة. "آمل أن يتحقق ذلك في أقرب الآجال و أتمنى أن نتمكن من عقد هذا الإجتماع قبل نهاية السنة".

يذكر إن الجولة ال11 كانت مقررة في شهر جويلية المنصرم و تم تأخيرها إلى تاريخ لاحق عقب التغيير الذي طرأ على رأس مجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر لهذه المنظمة.

واعترف اليسد ديالوتو ان الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة "ليس مسار سهل" مؤكدا على ضرورة "العمل" من اجل تسهيل الاجراءات و الالتحاق بالمنظمة.

وأضاف انه "مسار جد معقد. بالاضافة فان المنظمة العالمية للتجارة تشترط الكثير من البلدان الذين يريدون الانضمام اليها. سنحاول مباشرة حوار و نرى كيف يمكن تحقيق تقدم. حقيقة كان كان هذا المسار جد صعب خاصة بالنسبة لؤلائك الذين انضموا مؤخرا. لكن يجب الشروع في العمل و الحديث و دراسة كل الجوانب و محاولة تحقيق نتائج في اقرب الآجال".

وشرعت الجزائر في مسار دخولها في النظام التجاري العالمي سنة 1987 و هو تاريخ إيداع الطلب الرسمي للانضمام إلى الاتفاق العام للتعريفات الجمركية و التجارة (منظمة التجارة العالمية حاليا).

ولكن التفاوض الفعلي لم يبدأ سوى سنة 1996. و كان أول اجتماع لمجموعة العمل في افريل 1998. ومنذ ذلك تمكنت الجزائر من الإجابة على اكثر من 1600 سؤال من قبل أعضاء المنظمة.

(واج) الأحد 4 نوفمبر 2012

انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية: الجولة 11 من المفاوضات في مطلع سنة 2013

الجزائر - أعلن وزير التجارة مصطفى بن بادة يوم الأحد أن الجولة 11 من المفاوضات المتعددة الأطراف من اجل انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية قد تعقد "في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2013".

و في تصريح للصحافة عقب محادثات أجراها مع رئيس مجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى المنظمة ألبيرتو ديالوتو قال بن بادة "اعتقد أن الاجتماع الرسمي قد يعقد في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2013 . و لم نحدد بعد التاريخ بصفة رسمية و لكن "ديالوتو يشاطرني الرأي حول ضرورة العمل من اجل برمجته في هذا التاريخ".

و في هذا السياق تطرق الوزير إلى وجود صعوبات في برمجة جولة المفاوضات قبل نهاية السنة بسبب ضرورة إستكمال ملف الجزائر. و أوضح الوزير انه من "الصعب جدا تنظيم جولة قبل نهاية السنة لأنه لدينا وثائق إضافية يجب تقديمها. و اللقاء غير الرسمي لشهر مارس الماضي مكننا من الاطلاع على مواقف البلدان الأعضاء. و نحن بصدد تحضير الردود الإضافية و العروض الجديدة و هذا قد يتطلب مزيدا من الوقت".

و أضاف بن بادة انه سيتم تقديم عرضين جديدين تمت مراجعتهما فيما يخص السلع و الخدمات خلال شهر ديسمبر على مستوى أمانة المنظمة العالمية للتجارة من اجل استكمال ملف الجزائر.

و قال أن هناك وثيقتين اخريين هامتين واحدة متعلقة بالتحويلات التشريعية و الأخرى بالعراقيل التقنية للتجارة و بالإجراءات الصحية و بالصحة النباتية أعدتا وفقا لمعايير المنظمة العالمية للتجارة سيتم تقديمهما أيضا للمنظمة".

و استرسل الوزير قائلا "مع إعداد كل هذه الوثائق الجديدة سيكون ملفنا جاهزا و نأمل في أن يبرمج في أقرب وقت ممكن". و في شهر يناير 2008 درست مجموعة العمل مشروع التقرير المعدل حول التجارة الخارجية للجزائر و حول الإصلاحات التي بادرت بها السلطات العمومية لجعل الإطار القانوني و المؤسساتي موافقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

و بالتالي فقد اعتمدت الجزائر قوانين جديدة في مجال العراقيل التقنية للتجارة و إجراءات صحية و أخرى خاصة بالصحة النباتية و الملكية الفكرية و الممارسات المضادة لاغراق السوق و إجراءات تعويضية و سياسة الأسعار و التقييم في الجمارك و استيراد المواد الصيدلانية و المشروبات الكحولية و تصدير لحوم الأبقار و الأغنام و النخيل. ولقد تم تعديل ما لا يقل عن 36 نصا.

و أشار بن بادة إلى استعداد رئيس مجموعة العمل للتقدم في مسار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. و قال ان "ديالوتو مستعد للاضطلاع بدور المحرك بين الجزائر و الدول الاعضاء المهتمة بملفنا" مؤكدا ارادة الحكومة الصارمة فيما يخص انجاح مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

و اعتبر ان "الجزائر مستعدة لبذل الجهود اللازمة لاقناع الدول الاعضاء في المنظمة بعزمنا على الانضمام للمنظمة" معربا عن امله "في التوصل إلى اقناع الدول الاعضاء للمنظمة خلال الجولة المقبلة". و أكد ان الجزائر بلغت "اكثر من 70 بالمئة" من مسار الانضمام إلى المنظمة. و في سنة 2013 تعتزم الجزائر تكثيف المفاوضات للتوصل إلى ابرام اتفاقات ثنائية جديدة.

و أوضح يقول "سنعد برنامجا جد مكثف خاص بالمفاوضات في المجال الثنائي. و آمل ان نوسع قائمة الدول الموقعة مع الجزائر". و أكد مدير التجارة الخارجية بوزارة التجارة شريف زعاف ان المفاوضات مع نحو 15 بلدا عضوا في المنظمة العالمية للتجارة الخاصة باقتحام الاسواق مستمرة بغية ابرام اتفاقات ثنائية في إطار مسار انضمام الجزائر للمنظمة.

و وقعت الجزائر خمس اتفاقات ثنائية. و يتعلق الأمر بالاتفاق مع البرازيل و الاورغواي و كوبا و فينيزويلا و سويسرا في اطار مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. و وصف ديالوتو محادثاته مع الوزير و مساعديه "بالجد ايجابية". و اكد يقول انه"مسار جد صعب و معقد و لكن هناك إرادة سياسية لاستكماله. لقد باشرنا مسارا سيتوج بانضمام الجزائر إلى المنظمة".

(واج) الاثنين 5 نوفمبر 2012

رحماني يجدد ل دالوتو التزام الجزائر بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الجزائر- جدد وزير الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار شريف رحماني يوم الاثنين بالجزائر العاصمة التزام الجزائر بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

(واج) الثلاثاء 6 نوفمبر 2012

يوسفي يستقبل السفير البريطاني و رئيس فوج العمل المكلف بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

الجزائر - استقبل وزير الطاقة و المناجم، يوسف يوسفي يوم الاثنين بالجزائر العاصمة على التوالي سفير بريطانيا بالجزائر، السيد مارتين كينيث روجر و رئيس فوج العمل المكلف بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية السيد ألبيرتو دالوتو حسبما افاد بيان للوزارة.

الفهرس العام

المقدمة العامة..... ...أ-هـ

الفصل الاول: المنظمة العالمية للتجارة ومسار الانضمام.....1

مقدمة الفصل الاول:.....2

المبحث الاول: الجات والطريق الى المنظمة العالمية للتجارة.....3

المطلب الاول: النبذة التاريخية للغات.....3

المطلب الثاني: ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.....6

المبحث الثاني: مسار ومعيقات انضمام الجزائر الى OMC.....12

المطلب الاول: الاجراءات المتبعة للحصول على عضوية المنظمة العالمية ودوافع انضمام الجزائر الى OMC.....12

المطلب الثاني: مراحل المفاوضات الجزائرية واسباب تأخر إنضمامها الى OMC 15

خاتمة الفصل الاول.....27

الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الانضمام الى OMC.....28

مقدمة الفصل الثاني:.....29

المبحث الاول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية.....30

المطلب الثاني: واقع التبادلات التجارية الجزائرية.....33

المبحث الثاني: الشراكة الاوروجزائرية كألية للاندماج في الاقتصاد العالمي.....41

المطلب الاول: الشراكةالاورومتوسطية.....41

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الاوروبية من التعاون الى الشراكة.....42

خاتمة الفصل الثاني.....59

الفصل الثالث: تحليل اثار الانضمام الى OMC على الاقتصاد الجزائري والاقتصاد العربي(التجربة المصرية).....60

مقدمة الفصل الثالث:.....61

المبحث الاول: أثار الانضمام للمنظمة على القطاع الزراعي(الجزائر-مصر).....62

المطلب الاول: اثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي المصري.....62

المطلب الثاني: الاثار المحتملة على القطاع الزراعي الجزائري.....69

المبحث الثاني: أثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي(الجزائر-مصر).....77

المطلب الاول: اثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي المصري.....77

المطلب الثاني: الاثار المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي.....80

المبحث الثالث: أثار الانضمام للمنظمة للتجارة العالمية على قطاع الخدمات(الجزائر-مصر).....87

المطلب الاول: الاثار الناجمة من جراء انضمام مصر الى OMC على قطاع الخدمات.....87

المطلب الثاني: الانعكاسات المتوقعة على قطاع الخدمات الجزائري.....89

خاتمة الفصل الثالث.....94

الخاتمة العامة.....96

قائمة المراجع.....100

الملاحق